



عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار المباشر في  
فلسطين

محمد أحمد علي سعيد

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1436هـ / 2015م

السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار المباشر في  
فلسطين

إعداد:

محمد أحمد علي سعيد

بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة ميسور - الهند

المشرف : د. نجود حبش

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية  
الريفية المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية من معهد التنمية  
المستدامة- جامعة القدس

1436هـ/2015 م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
معهد التنمية المستدامة

## إجازة الرسالة

السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين

إعداد: محمد أحمد علي سعيد

الرقم الجامعي: 20812302

المشرف: د. نجود حبش

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ..... من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. نجود حبش  
2. ممتحنا داخليا: د. عزيز الأخرس  
3. ممتحنا خارجيا: د. نصر عبد الكريم

التوقيع: .....  
التوقيع: .....  
التوقيع: .....  
.....  
.....

القدس - فلسطين

1436 هـ / 2015 م



## إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

محمد أحمد علي سعيد

التاريخ:.....

## شكر وعرافان

الحمد والشكر لله الذي اعانني على انجاز هذا العمل المتواضع ، جزيل الشكر والتقدير لمن ساهم في اخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود وأخص بالذكر الدكتورة نجود حبش على جهودها وتوجيهاتها التي اكملت معي خطوات انجاز هذه الرسالة.

كما اتقدم بخالص شكري وامتناني لأعضاء الهيئة التدريسية في معهد دراسات التنمية المستدامة وجامعة القدس ، واقدم شكري وتقديري الى مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني والغرف التجارية لما قدموه لي من عون ومساعدة فشكراً لهم جميعاً.

واخيراً أقدم شكري الى كل من ساعدني وحثني على انجاز هذه الرسالة واخص بالذكر الأصدقاء سفيان المحتسب، نعيم حرب، ومحمد عبد ربه على ما قدموه لي من دعم وعون فكل الاحترام والتقدير للجميع .

محمد أحمد علي سعيد

## التعريفات الاجرائية:

- السياسات الاقتصادية هي مجموعة القوانين والاجراءات والتدابير التي تتبناها الدولة لتسهيل عملية تحقيق الأهداف المرغوبة في المجال الاقتصادي وضمان تنفيذها. (Maryland, 2004).
- السياسة المالية برنامج تخطه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مواردها الادارية وبرامجها الانفاقية، لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع (أندراوس، 2005).
- السياسة النقدية مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف (عبد الحميد، 2005).
- التنمية الاقتصادية هي تحسين ظروف المعيشية وتوفير احترام الذات للمواطنين في تلبية احتياجاتهم في مجتمع حر وعادل ( Tadro,2013 ).
- بروتوكول باريس الاقتصادي وقعت هذه الاتفاقية في اطار اتفاقيات اوسلو ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل في 17 شباط 1997 وهدف السلطة من ورائها الحصول على التسهيلات اللازمة وكذلك تحديد طريقة التعامل مع الاسرائيليين من النواحي الاقتصادية خاصة والتجارية والمالية .
- الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة ( وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للإدخار)، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل. (الكلاوي، 2008).
- المناخ الاستثماري مجمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، القانونية، والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية. (الكلاوي، 2008).

حزمة الحوافز الاستثمارية

"عقد تمنح بموجبه الهيئة للمستثمر حوافز سواء ضريبية أو غير ضريبية بما في ذلك الرسوم على المعاملات، خدمات الدعم المساندة، التدريب، الخدمات اللوجستية بناء على قرار صادر عن مجلس إدارة الهيئة مقابل التزام المستثمر بتنفيذ مشروعه وفقا للشروط الواردة في هذا العقد". (2014،قانون تشجيع الاستثمار).

هيئة تشجيع الاستثمار

تأسست هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني (PIPA) في عام 1998 كهيئة مستقلة، بموجب قانون تشجيع الاستثمار " القانون رقم (1) لسنة 1998 " (1998،قانون تشجيع الاستثمار) .

## ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات الاقتصادية الفلسطينية ومدى اسهامها في تشجيع الاستثمار في فلسطين، ومعرفة دور قانون تشجيع الاستثمار في زيادة الاستثمار في فلسطين ، وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة المنتفعة من قانون تشجيع الإستثمار. جاءت هذه الدراسة لإغناء الدراسات المحلية التي تتناول السياسات الاقتصادية ودورها في زيادة الاستثمار في فلسطين الأمر الذي يفتح آفاق لدراسات مستقبلية في مجالات الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ومن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في استنباط آليات لتطوير البيئة والمناخ الاستثماري في فلسطين والتي يمكن أن تعتمد عليها الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار في توجهاتها الجديدة ورسم سياساتها المستقبلية.

تم استخدام المنهج الوصفي في إنجاز هذه الدراسة، والاستبانة كأداة لها ، واستخدم الباحث أسلوب العينة الطبقية العشوائية حيث قام بتوزيع 232 استبانة واسترد منها 200 استبانة. وتم جمع البيانات والإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات ، وتحليل ومعالجة وعرض النتائج بواسطة الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين شهر أيار 2014 حتى شهر آذار 2015 ، واشتمل مجتمع الدراسة على الشركات التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار في محافظات الضفة الغربية باستثناء محافظة القدس ، على اعتبار أن هذه الفئات هي القادرة على تحديد مدى استفادتها من قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين .

اظهرت نتائج الدراسة ان السياسات الاقتصادية المتبعة في فلسطين تعد عامل غير مشجع على الاستثمار في فلسطين، وذلك بحكم التبعية المفروضه على الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، وغياب الرؤية التنموية واضحة المعالم التي يملئها الواقع الاقتصادي والسياسي الفلسطيني . وفيما يخص البيئة القانونية الفلسطينية فقد شكلت عاملا سلبيا تجاه الاستثمار في فلسطين وذلك بحكم قدم وتعدد الأنظمة والتشريعات المعمول بها فلسطينيا وغياب بعض التشريعات الفلسطينية التي تلائم الحالة الفلسطينية الخاصة، كما أن التحرك الاستثماري في فلسطين لم يأت بفعل قانون تشجيع الاستثمار، تجاوزت التعديلات الأخيرة على القانون العديد من العقبات التي كانت تواجه المستثمرين ومن المتوقع أن تسهم في زيادة حقيقية للاستثمار المباشر في فلسطين كون القانون أصبح أكثر حداثة وتماشيا مع الواقع الفلسطيني بعد هذه التعديلات . وكان لهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية دورا متوسطا في تدليل العقبات التي تواجه الاستثمار في فلسطين .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات أهمها: إن عدم وجود بنك مركزي فلسطيني وغياب العملة الوطنية وإحلال عملات أخرى بديلة في الاقتصاد الفلسطيني شكل عائقاً هاماً أمام زيادة وجذب الاستثمار في فلسطين . كما شكل العجز الدائم في موازنة السلطة الفلسطينية وغياب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والاعتماد بشكل كبير على المانحين، وغياب الرؤية التنموية واضحة المعالم والقابلة للتنفيذ وفق الامكانيات المتاحة تحدياً بارزاً ومعيقاً للاستثمار في فلسطين، اضاغة الى عدم استقلالية الاقتصاد الفلسطيني والتبعية المفروضة عليه اسرائيلياً وغياب السيطرة الفلسطينية على الموارد المتاحة والمعابر والحدود والاتفاقيات المجحفة بحق الاقتصاد الفلسطيني من العوامل النافرة لزيادة وجذب الاستثمار في فلسطين . كما أن قدم وعدم ملائمة التشريعات والأنظمة العاملة في فلسطين وغياب السلطة التشريعية الفلسطينية وضعف إجراءات القضاء الفلسطيني من حيث عدم وجود محاكم متخصصة في النزاعات التجارية ، وعدم تفعيل قانون العمل الفلسطيني أسهمت بشكل كبير في الحد من التوسع الاستثماري في فلسطين .

أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة، رفع فعالية السياسات الاقتصادية المالية والنقدية لدى السلطة الفلسطينية لمواكبة التطورات العالمية والاقليمية لزيادة تدفق الاستثمارات وتوسيعها وخاصة جذب رأس المال الفلسطيني المهاجر والأجنبي من خلال زيادة الإمكانيات المادية والبشرية للهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار لزيادة أنشطتها الترويجية محليا وخارجيا . ضرورة العمل على إنشاء بنك مركزي فلسطيني وإصدار عمله وطنية في حال توفرت الظروف المؤاتية لذلك، والعمل على تخفيض فائدة التمويل (القروض الاستثمارية)، وإعادة النظر في التشريعات والقوانين المعمول بها في فلسطين وتطويرها بما يلبي طموحات الاقتصاد الفلسطيني، والعمل على إيجاد محاكم متخصصة لنقض النزاعات التجارية. ووضع خطة لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي من خلال تقليص النفقات الجارية وزيادة النفقات الرأسمالية . ضرورة مراجعة القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار في فلسطين وإضافة حوافز للمناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية المستهدفة ضمن رؤية تنموية واضحة المعالم. مع ضرورة إيجاد آلية عمل مشتركة ومتفق عليها مبنية على التخطيط المسبق لإحداث تنمية اقتصادية وتفعيل وتطوير أداء كل من مؤسسات القطاع الخاص والقطاع العام .

# **The Government's Economic Policies and their Role in Promoting Direct Investment in Palestine.**

**Prepared by : Mohammad Ahmad Ali Said**

**Supervised by : Dr. Nojoud Habash**

## **Abstract**

The purpose of this study is to identify the Palestinian economic policies and their role on investments, besides identifying the role of investment promotion law in increasing the investment in Palestine mainly the amount of local and foreign direct investments. The study also aimed to clarify the impact of governmental policies particularly tax policies on promoting investment.

This study comes to enrich local studies that addressed economic policies and their role in increasing investment in Palestine; thus opening wide opportunities for further future studies in the field of Palestinian national economy. It is expected that this study could contribute in developing the investment climate in Palestine and therefore it could be a good source for the Investment Promotion Agency in their policy setting and new strategies.

A descriptive methodology has been used, where the questionnaire was a major tool for the study. The study based on stratified random sampling; the sample was of 232 questionnaires (distributed) as 200 questionnaires were recollected, knowing that the duration of the research was of Many 2014 till April 2015. By SPSS package the hypothesis were analyzed and results were obtained. The sample included corporations that get benefited from investment promotion law in all over West Bank districts, except for Jerusalem District; given the fact that such corporations were able to identify to what extent they benefited from investment promotion law in Palestine.

The results of study revealed that economic policies followed in Palestine considered as discouraging factor for investment; considering that economic and investment environment are not attractive environment for investment in Palestine. Such result is due to Palestinian economy dependency on Israeli economy, and lack of clear economic and political vision mainly in respect to sustainable and development of the Palestinian economy. In regards to the legal environment in Palestine, it acts as a negative factor toward investment; this is due to old and multiplicity of laws and regulations acted by Palestinian jurisdiction system; and the absence of Palestinian legislations that fit Palestinian exceptional situation. The study also showed that the increase on investment activities in Palestine are not because of the existence of investment promotion law, though the latest amendments have partially participated in

improving levels of investment. Such amendments overcome several obstacles that faced the investors; especially that the new law (after the last enhancements) became more modern and suitable with the Palestinian situation, especially that Palestine Investment Promotion Agency played a major mediation role in bringing down the obstacles facing the investment in Palestine.

This study has reached a number of conclusions most notably: the absence of Central Palestinian Bank and a national currency, as well as the usage of an alternative currency in the Palestinian economy had hindered investments into Palestine. Moreover, the constant deficiency in the Palestinian Authority's budget, the inefficient exploitation and utilization of the local resources, the heavy reliance on the foreign aids, and the lack of a clear national vision on economic development had all imposed a significant barrier for the investment in Palestine. Additionally, the lack of Palestinian economic independency, the lack of a Palestinian control over the local resources and borders, as well as the discriminative agreements against the Palestinian economy are all factors working against attracting investments into Palestine. Simultaneously, the old and unsuitable public policies in Palestine, the ineffective and inactive Legislative Palestinian Authority, and the weakness in the Palestinian Jurisdiction measurements (lack of courts specialized in commercial disputes), beside the non activation of the Palestinian Labor Law all had a great impact in limiting the expansion of the Palestinian investment.

The study therefore concluded with a number of recommendations most notably: (A) increasing the effectiveness of the economic and monetary policies in the Palestinian National Authority to keep up with the regional and international transformations as a way to increase the flow of investments, as well as attracting the foreign and the immigrating Palestinian capital through inducing both financial and human potential of the Palestine Investment Promotion Agency (increase its internal and external promotional activities); (B) The importance of establishing a Palestinian Central Bank and a national currency when possible, decreasing the interest on investment loans, reviewing the old laws in Palestine and develop a version that is more suitable of the Palestinian economy aspirations. As well as establishing courts specialized in commercial disputes; (C) Develop a plan to decrease the reliance on foreign aids through bringing down the current expenditures, and increase the capitalist expenditures; (D) The importance of revising the laws concerning investment promotion in Palestine, and the need to add incentives to certain geographic areas and the targeted economic sectors within a clear national vision; And lastly (E), the need for establishing common mechanisms for pre planning to push towards an economic development, as well as enhancing the performance of both public and private sectors' organizations.

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة

#### 1.1 مقدمة:

تعد السياسات الاقتصادية من أهم الدعائم والمرتكزات التي يعتمد عليها أي مجتمع في إحداث تنمية، وهي محرك رئيسي ومهم في وضع التشريعات والقوانين والأنظمة والتي يجب أن تكون منسجمة بشكل كامل مع السياسات الاقتصادية لتتمكن من خدمة الأهداف التي وضعت من أجلها.

السياسات الاقتصادية هي مجموعة من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الناظمة للعمل الاقتصادي، حيث تهدف العملية الاقتصادية في أي مجتمع إلى رخاء الفرد وإتاحة مساحة أوسع نحو الرفاه بما ينسجم مع طبيعة الموارد المتاحة في المجتمع، وإمكانية الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. يعد الاستثمار بشتى أشكاله أحد أهم المؤشرات الدالة على الحالة الاقتصادية لدى أي مجتمع، فإن وضع قانون لتشجيع الاستثمار أو تنظيم وجذب الاستثمار هو بحاجة ماسة أن تكون السياسات الاقتصادية رافعة للقانون، وعلى الأنظمة والقوانين أن تأخذ بعين الاعتبار مجمل الأوضاع بحيث لا تشكل تضارب وعائق له.

في الحالة الفلسطينية ونتيجة لغياب السيادة الوطنية المستقلة وإحلال سلطة الاحتلال مكانها لم تتح الفرصة لوضع سياسات وأنظمة وقوانين تخدم المجتمع الفلسطيني إلا في بداية 1994، ومع ذلك لا زالت السياسات الاقتصادية الفلسطينية مقتبسة من دول عدة (إعتماد القوانين في الضفة الغربية على القانون الأردني والقوانين في قطاع غزة على القانون المصري)، ولهذا فهي ربما لا تكون الأصلح للوضع الفلسطيني بحكم الاحتلال. والذي يعتبر الأراضي الفلسطينية امتداد طبيعي لنشاطه

الاقتصادي، وكما أنه المتحكم بالحدود والمسيطر على الموارد الطبيعية ويعمل بكل الوسائل على إعاقة أي تقدم في الحالة الاقتصادية الفلسطينية.

رغم حداثة السلطة الوطنية الفلسطينية وافتقارها للصلاحيات الكاملة التي تؤهلها لتنمية الاقتصاد الفلسطيني أعاق عملية الاستثمار والتنمية وفقدانها السيطرة على الحالة الفلسطينية من الناحية الاقتصادية وحدة المنافسة في ظل سياسة السوق الحر أو نظام السوق، فقد عملت السلطة على إيجاد بعض السياسات الاقتصادية خاصة بها ووضعت وطورت بعض التشريعات والقوانين والأنظمة على أمل أن تحدث نقلة في الحالة الاقتصادية، ومن الأمثلة على الجهود المبذولة التعديل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني.

## 2.1 مبررات الدراسة:

- \* التعرف على السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
- \* يعتبر موضوع الدراسة مقياس لتقييم دور السياسات الاقتصادية في فلسطين في زيادة الاستثمار الخاص.
- \* البحث في دور قانون تشجيع الاستثمار ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني .
- \* تعزيز الدراسات المنجزة في هذا الموضوع "السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار المباشر في فلسطين".

## 3.1 أهمية الدراسة:

- بعد الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة بشكل عام وواقع الاستثمار في فلسطين بشكل خاص كان من الضروري القيام بهذه الدراسة، وتتجلى أهمية الدراسة في ما يأتي:
- \* الأهمية العلمية: جاءت الدراسة لإغناء الدراسات المحلية التي تتناول السياسات الاقتصادية ودورها في زيادة الاستثمار في فلسطين الأمر الذي يفتح آفاق لدراسات مستقبلية في مجالات الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
  - \* الأهمية التطبيقية: من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في اكتشاف آليات لتطوير البيئة والمناخ الاستثماري في فلسطين والتي يمكن أن تعتمد عليها الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار في

توجهاتها الجديدة ورسم سياساتها المستقبلية ، كما وتساعد الباحث على تشكيل رؤية واضحة حول الاستثمار المباشر في فلسطين والسياسات الاقتصادية والمتبعة والمطلوبة.

#### 4.1 مشكلة الدراسة:

تعيش الأراضي الفلسطينية ضمن ظروف الاحتلال الذي يعيق كافة نواحي الحياة ومن المفترض أن السلطة الوطنية الفلسطينية جاءت بهدف إزالة أكبر قدر ممكن من العوائق وبناء الدولة ومؤسساتها من خلال وضع السياسات والتشريعات والقوانين والأنظمة التي تكفل تحسين حياة الناس وتلبية احتياجاتهم وبالتالي النهوض بالوضع الاقتصادي الفلسطيني، ومن هنا تأتي مشكلة الدراسة والتي تتمثل في السؤال التالي:

ما دور السياسات الاقتصادية الحكومية وقانون تشجيع الاستثمار في زيادة الاستثمار المباشر في فلسطين؟

#### 5.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على دور السياسات الاقتصادية الفلسطينية في تشجيع الاستثمار في فلسطين.

الأهداف الفرعية:

- \* التعرف إلى السياسات الاقتصادية الفلسطينية ودورها في تشجيع الاستثمار.
- \* التعرف إلى دور قانون تشجيع الاستثمار في زيادة الاستثمار في فلسطين.
- \* التعرف إلى الإجراءات الخاصة بالانتفاع من قانون تشجيع الاستثمار.
- \* التعرف إلى حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة المنفعة من قانون تشجيع الاستثمار
- \* التعرف إلى المعوقات أمام توسع وزيادة الاستثمارات في فلسطين.
- \* مقارنة الحوافز والاعفاءات الممنوحة بحكم القانون في الدول المحيطة بفلسطين.
- \* أثر السياسات الحكومية والأخص الضريبية على تشجيع الاستثمار.

## 6.1 أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس التالي : ما دور السياسات الاقتصادية الحكومية الفلسطينية في تشجيع الاستثمار المباشر ؟

من الاجابة على السؤال الرئيسي لا بد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل السياسات النقدية الفلسطينية مشجعة للاستثمار ؟
2. ما هو دور السياسات المالية الفلسطينية في تشجيع الاستثمار في فلسطين ؟
3. هل المناخ الاستثماري في فلسطين عامل جذب للاستثمار ؟
4. هل المناخ السياسي في فلسطين عامل مساعد على زيادة الاستثمار ؟
5. هل البيئة القانونية في فلسطين مساعدة على جذب وحماية الاستثمار؟
6. هل التحرك الاستثماري في فلسطين جاء بفعل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني ؟
  - أ- هل اجراءات الحصول على الانتفاع والمعرفة بقانون تشجيع الاستثمار متاحة وسهلة ؟
  - ب-هل تقوم هيئة تشجيع الاستثمار بتذليل العقبات امام مستحقي الانتفاع من قانون تشجيع الاستثمار؟
  - ت-هل ساهمت الحوافز وتعديلاتها الاخيرة على قانون تشجيع الاستثمار في زيادة الاستثمار في فلسطين ؟

## 7.1 الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: السياسات الاقتصادية الفلسطينية ذات علاقة إيجابية بحجم الاستثمار في فلسطين.

وللتحقق من هذه الفرضية يتم طرح الفرضيات الفرعية التالية:

1. السياسات النقدية الفلسطينية ليس لها دور مؤثر في زيادة الاستثمار في فلسطين.
2. السياسات المالية ليس لها دور مؤثر في زيادة الاستثمار في فلسطين.
3. يعد المناخ والبيئة الاستثمارية في فلسطين عوامل جذب للاستثمار.
4. يشكل المناخ السياسي الفلسطيني احد أهم محددات زيادة الاستثمار في فلسطين.
5. التشريعات والاجراءات القانونية في فلسطين عامل جذب للاستثمار.
6. الاستثمار في فلسطين لم يتوسع بفعل قانون تشجيع الاستثمار.

7. لهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية دور بارز في تذليل العقبات امام المستثمرين .
8. تجاوزت التعديلات الاخيرة على قانون تشجيع الاستثمار الثغرات والمحددات لزيادة الاستثمار في فلسطين.

## 8.1 هيكلية الدراسة:

ستشتمل الدراسة الحالية على خمسة فصول على النحو الآتي:

- الفصل الأول : المقدمة، المبررات، الأهمية، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة وفرضيات الدراسة.
- الفصل الثاني : الإطار النظري و الدراسات السابقة.
- الفصل الثالث : منهجية الدراسة وأدواتها، مجتمع البحث، وعينة البحث وخصائصها أدوات البحث، صدق أداة الدراسة والتحكيم، ثبات الأداة، وحدود الدراسة.
- الفصل الرابع : تحليل البيانات ومناقشة النتائج.
- الفصل الخامس : الاستنتاجات والتوصيات.
- : المراجع
- : الملاحق

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 1.2 المقدمة:

تعتبر الاستثمارات المباشرة (الأجنبية والوطنية) أحد العوامل المؤثرة في تطور الدول ونموها، وهي مؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو اقتصاد السوق وسيطرة الشركات الكبرى المحلية ومتعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية. وتسعى فلسطين كغيرها من الدول النامية للرخاء الاقتصادي والتنمية في المجتمع الفلسطيني بالرغم من الظروف الاقتصادية وقلة مواردها المالية. ناهيك عن الوضع السياسي الذي تمر به والمتمثل في السيطرة شبه الكاملة للاحتلال الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني بفعل اتفاقية باريس الاقتصادية وعدم مقدره السلطة الفلسطينية من بسط سيادتها الكاملة على الأراضي الفلسطينية واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في الاراضي الفلسطينية وعدم السيطرة على حرية الحركة الاقتصادية من خلال التحكم في المعابر والحدود.

إن هذا الواقع المرير لم يمنع السلطة الفلسطينية من إصدار بعض القوانين والتشريعات التي تمكنها من احداث تنمية اقتصادية في فلسطين ، وكان من بين هذه القوانين قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني الذي صدر عام 1995 وقانون رقم (1) لسنة 1998 ومن ثم تعديلات عام 2011 تلتها التعديلات الأخيرة لعام 2014. والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الخارجية وتحفيزه للمساعدة في توسيع القاعدة الاقتصادية وزيادة الانتاجية وإزالة العديد من القيود أمام حركة رأس المال الأجنبي.

وبما أن السياسات الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تشكل أحد أهم محددات المناخ الاستثماري للاقتصاد، وتأتي كلاً من السياسة المالية والنقدية والتجارية في مقدمة تلك السياسات المهمة. وتسعى فلسطين من خلال تلك السياسات المهمة إلى تهيئة البيئة الاستثمارية حتى تكون جاذبة لرؤوس الأموال، ومنذ نشأتها عملت على إصدار قانون تشجيع الاستثمار وتوقيع الاتفاقيات التجارية مع العديد من دول العالم وتبنت النهج التوسعي من خلال اتباع سياسات مالية توسعية عبر زيادة حجم انفاقها الحكومي في مختلف النواحي، فارتفعت النفقات الجارية (التشغيلية) لتعمل على بناء الجهاز الإداري، كما ارتفعت النفقات الرأسمالية وذلك في خطوة نحو تأهيل قطاع البنية التحتية لخدمة المشروعات الاستثمارية المختلفة سواء كانت المحلية أو الأجنبية. ومع تلك السياسة التوسعية، فإن المؤشرات المالية المختلفة كنسبة العجز المالي من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي، مثلت خطراً على الاقتصاد المحلي وعلى بقاء السلطة الفلسطينية واستدامتها بفعل التدمير المنهج لمقومات البقاء الفلسطيني من قبل الاحتلال من خلال التدمير المتكرر للبنية التحتية وسياسات الاغلاق وتكريس التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، وقد شكلت بمجملها مؤشرات اقتصادية خطيرة عملت على عزوف الاستثمارات الأجنبية وحتى الحد من توسع الإستثمارات المحلية في فلسطين.

## 2.2 السياسات الاقتصادية:

يعتبر تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من أهم المواضيع المتعلقة بالتحليل الاقتصادي الكلي، التي لا يزال الجدل قائماً حولها. وقد تعددت آراء المدارس الاقتصادية حولها حيث يرى مؤيدوا المدرسة النقدية أن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية، بينما مؤيدوا المدرسة الكنزوية يؤكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي. ويعود هذا الجدل إلى التطورات المتسارعة لاقتصاديات الدول وتربطها مع بعضها والتي إتضح من خلالها أن مفهوم الدولة الحارسة لم يعد كافياً لمسايرة معطيات ومتطلبات هذا العصر، وهذه الرؤية سادت منذ أن ساد العالم الكساد الكبير 1929، حيث برزت أفكار ونظريات الاقتصادي كينز، والتي جاءت معاكسة لأصحاب النظرية الكلاسيكية التي كانت ترى أن دور الدولة يقتصر على الأمن، الحماية، العدالة والدفاع وأن النشاط الاقتصادي لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه. وبعد عجز اقتصاديات الدول على إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يرى الكلاسيكيون بدأت الشكوك تحوم حول مبادئهم، فأوضح كينز بنظرياته كيف أن الدولة وتدخلها له دور فعال في اقتصادياتها، ورسم لذلك السياسات الواجب إتباعها للخروج من الأزمة، منها إقامة المشاريع العامة باعتبارها المضخة التي تنشط الدورة الاقتصادية، تخفيض سعر الصرف لزيادة الطلب الخارجي على الصادرات والتقليل من

الواردات. وعلى ضوء ذلك ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، وانتشر أسلوب التخطيط المركزي وأصبح الاهتمام بالمالية العامة له حيز يشغله، حيث تميزت هذه المرحلة بسيادة التخطيط المالي والاقتصادي للدولة (السلطي، 2013).

وفي ظل اقتصاد السوق وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها، وتفاوت القدرات الاقتصادية فيما بينها توالى المشاكل فظهرت مشكلة البطالة، التضخم، المديونية، العمالة، أسعار الصرف، وعادت مرة أخرى فكرة رفع الدولة يدها عن توجيه الاقتصاد والتحكم فيه، وفتح المجال للقطاع الخاص وفق متطلبات العصر ومفهوم اقتصاد السوق، وبدأت عمليات الخصخصة وسياسات تشجيع القطاع الخاص ودفع معدلات الاستثمار مع بقاء الأنشطة الرئيسية والإستراتيجية في يد الدولة. وقد تأثرت الأوضاع الاقتصادية نتيجة إبرام اتفاقيات عالمية تحكم العملية الاقتصادية برمتها وبروز الشركات العابرة للقارات وغيرها من التكتلات الاقتصادية.

ومما لا شك فيه أنه في ظل الظروف الراهنة التي يشهدها العالم من انفتاح على بعضه البعض كحتمية لا مفر منها، فإنه يقع على الدولة دوراً مهماً وأساسياً في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي، وضمان الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار والتحكم في الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة، ومنع الاحتكارات، وتهيئة الاقتصاد للمنافسة، هذا بالإضافة إلى الوظائف التقليدية من أمن ودفاع ولهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية، بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت يتسنى لها إدارة الاقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية، ومن هنا تبرز أهمية السياسة الاقتصادية لأي بلد والتي يعبر عنها بمفهومها الواسع أنها عبارة عن مجمل السياسات المالية والنقدية والتجارية. ولكن مما شك فيه (مهما اختلف الآراء والتفسيرات) أن لا خلاف على أن فاعلية أداء السياسات الاقتصادية يعتمد على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره وانفتاحه على العالم الخارجي.

ومن هنا يمكن القول أن الإجراءات التي تتخذها الدولة بشكل عام للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق عدد من الأهداف في مقدمتها رفع معدلات النمو والوصول إلى التوظيف الكامل للموارد واستقرار الأسعار وتعزيز الصادرات، تتمحور حول سعيها الدؤوب على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما تشكله من رافعة في عملية التنمية الاقتصادية.

ويشار إلى أن تطور القطاع المالي يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي وعلى كفاءة رأس المال، إذ ينبغي للسياسات الاقتصادية أن تتجه لإدارة الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة وأن تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد خشية من حدوث ارتفاع كبير في الاسعار (التضخم) الذي يترك أثره السلبي على النمو الاقتصادي ويشكل قلة في الادخار وعائق في الاستثمار (السلطي، 2013) .

تعددت تعاريف السياسات الاقتصادية من وجهة نظر العديد من الاقتصاديين في العالم حيث عرفها Maryland (2004) هي مجموعة الاجراءات التي تتبناها الدولة لتسهيل عملية تحقيق الأهداف المرغوبة في المجال الاقتصادي وضمان تنفيذها. وإذا كانت تلك الاهداف تمثل أولويات يراد الوصول اليها فإن السياسة الاقتصادية تعد إحدى أهم الادوات التي يؤدي استخدامها وتطبيقها إلى تحقيق تلك الأهداف وفق الآليات المعتمدة بأفضل الشروط، أي في اطار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أو المتوقع اتاحتها.

كما عرفها عبد الحميد (1998) بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، كما أنها مجموعة من الأهداف والادوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة.

ترتكز قيادة السياسة الاقتصادية على البحث الدائم لإضفاء الجدوى والنجاعة على أداء الاقتصاد الوطني من أجل الاستجابة إلى الطموحات والتوجهات الوطنية المرسومة ضمن مخططات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتمد هذه المقاربة على المبادئ الأساسية التالية: (Samuelsom, 2001).

- التدرج في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتطوير السياسات الاقتصادية والمالية تماشياً مع الإعداد المسبق لقطاعات الإنتاج وتأهيلها وفق متطلبات كل مرحلة.
- التركيز على البعد النوعي للسياسة الاقتصادية لاسيما دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والرقى بمحيط الأعمال بغرض مواكبة متطلبات العولمة وتنامي دور المعارف والتكنولوجيات الحديثة في ديناميكية الاقتصاد العالمي.
- إضفاء المرونة على العمل الاقتصادي لضمان تأقلمه بالسرعة المرجوة مع متغيرات الظروف وفق نمط استباقي يوفر المعالجة الدقيقة والملائمة للتطورات ظرفية ويعزز أداء المتدخلين الاقتصاديين.

- انصهار السياسة الاقتصادية ضمن مخططات التنمية التي تضبط الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع التنموية على المدى.

### 3.2 أهمية السياسة الاقتصادية للاقتصاد الوطني:

تتبع أهمية السياسة الاقتصادية في كونها تعالج العديد من مشكلات المجتمع مثل البطالة والتضخم وسوء توزيع الدخل وغياب العدالة الاقتصادية الاجمالية ، فالبطالة مثلا في البلدان النامية تعود إلى ضعف وسوء إدارة لبعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية، أما التضخم والذي يمثل حالة الغلاء التي ترفع من القيمة السوقية للأشياء أكثر من قيمتها العادلة، وهذا في الغالب يعود إلى زيادة النقد عن البضاعة (يسري،2004).

أما بالنسبة لمسببات التضخم الأخرى الخارجة عن نطاق سيطرة وتحكم الحكومة فتتمثل في حوادث القحط وأعوام المجاعة سواء كانت بسبب قلة الأمطار أو وقوع الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والعواصف التي تسبب نقصاً في المحاصيل وبالتالي إلى زيادة الأسعار. وهنا لا يمكن تجاهل اسهام الإكثار من الموظفين (البطالة المقنعة) في القطاع العام في عملية التضخم، فزيادة الموظفين في الدولة تؤدي إلى أمرين: الأول: زيادة مصروفات الدولة، الثاني: جذب أعداد كبيرة من حقول الإنتاج إلى ميدان التوظيف، وفي كلتا الصورتين تقل الموارد وترتفع الأسعار (Reynolds, 1997).

من هنا نجد أن كلا التضخم وغلاء الأسعار وقلة الموارد تؤدي إلى نفور المواطنين من الحكومة وتسبب آخر المطاف سقوطها. وعليه يصبح لزاما على الحكومة القيام بالبرمجة الشاملة والدقيقة لسياساتها الاقتصادية وللأطر القانونية المدعمة لضمان سلامة الاقتصاد وتطويره، الأمر الذي يتوجب على الحكومة أن تشكل – وتسمح بتشكيل مؤسسات اقتصادية ولجان من أهل الخبرة لكل نوع من أنواع الاقتصاد كالزراعي والصناعي والتجاري الخارجي والداخلي والمصرفي وما إلى ذلك، بحيث تكون قوانينها حيوية مطابقة لمتطلبات الحداثة والعصرنة. وفيما يتعلق بالتضخم في جهاز الموظفين في الدولة والذي يعتبر بحد ذاته أسوأ من التضخم في الاقتصاد، بل قد يكون هو أحد من أسبابه المباشرة لأن التضخم في الجهاز الوظيفي من جهة يجعل من المنتجين مستهلكين ومن جهة أخرى يؤدي إلى سيطرة البيروقراطية التي تحول دون حريات الأفراد وحينئذ تتجه البلاد نحو الفقر والعوز ويمنع الأفراد من حرية الانتاج والعمل Reynolds, (1997).

## 4.2 أهداف السياسة الاقتصادية:

هناك العديد من الاهداف التي تسعى اليها السياسة الاقتصادية ومنها النمو الاقتصادي، خلق فرص عمل، ثبات الاستقرار النسبي للاسعار وتعزيز الصادرات. وتتناول السياسة الاقتصادية الوسائل التي يستخدمها الأفراد والجماعات في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية وخاصة المشكلات التي تواجه الاقتصاد الكلي مثل تفسير مستويات الإنتاج والعمالة، الأسعار، معدلات النمو في الاقتصاد القومي (ماير، 2002).

## 5.2 أدوات السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسات النقدية والمالية والتجارية من الدعامات الأساسية للاقتصاد الهادفة لمعالجة أية خلل قد يطرأ على الاقتصاد، وتتمثل السياسة النقدية في إدارة العرض النقدي بينما تجسد السياسة المالية منهجاً لإدارة الطلب وتكاملان معاً بما يتفق مع الأهداف الاقتصادية، فهناك علاقة متبادلة بين هاتين السياستين إذ كلاهما تؤثر في الأخرى وتتأثر بها، لذا فإن الدراسة الصحيحة لأثار كل منها ينبغي أن يتم في كنف أثار السياسات الأخرى. والى جانب ذلك تتداخل أهداف السياسة النقدية والمالية تداخلاً كبيراً فكلاهما أداتان للاستقرار الاقتصادي وتحفيز التنمية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة (عبد الحميد، 2005) وتنقسم الأدوات السياسية الاقتصادية إلى:

### 1.5.2 السياسة المالية:

تتعلق هذه السياسة باستخدام الضرائب والانفاق الحكومي، فالانفاق الحكومي يشمل انفاق الدولة على خدمات وبضائع مثل الانفاق على: الصحة، التعليم، بناء الطرق، تغطية المصاريف الجارية لمؤسسات وأجهزة الدولة / السلطة، ومن هنا فإن الانفاق الحكومي يؤثر على الجسم النسبي للقطاع العام والخاص. ومن منظور الاقتصاد الكلي يؤثر على المستوى الاجمالي للدخل القومي وبناء على ذلك تكون السياسة الضريبية التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى دخل الفرد وعلى معدلات الاستثمار في الدولة (الشافعي، 1990).

هذا وتعرف السياسة المالية بأنها: السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام - بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والادارية - وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الانفاق العام

والايرادات العامة، وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الايرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية واشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واثاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والاقبال من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخول والثروات (ابو حشيش، 1974).

وعرفها البعض أيضاً بأنها: استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتقه من عقائد في حدود امكانياتها المتاحة مع الاخذ بالاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي (الكفراوي، 1997). أما أندراوس (2005) فعرفها ببرنامج تخطئه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الادارية وبرامجها الانفاقية، لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع.

#### 1.1.5.2 أهداف السياسة المالية:

كما هو الحال بالنسبة لعموم السياسات فإن السياسات المالية كغيرها لها عدة أهداف تسعى لتحقيقها ونذكر منها: (عبد الحميد، 2003) .

- 1- التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أكمل وجه.
- 2- التوازن الاقتصادي: الوصول الى حجم الانتاج الأمثل.
- 3- التوازن الاجتماعي: يقصد بذلك وصول المجتمع الى اعلى مستوى ممكن من الرفاه ضمن حدود امكانياته.
- 4- التوازن العام: وهو التوازن بين مجموع الانفاق العمومي (نفقات الافراد للاستهلاك ، والاستثمار، بالاضافة إلى نفقات الحكومه) وبين مجموع الناتج الوطني.

#### 2.1.5.2 أدوات السياسة المالية:

كما هو الحال فإن السياسة المالية لها أدواتها التي تستخدم لتحقيق أهدافها، ومن هذه الأدوات:

##### 1- الايرادات العامة:

هي عبارة عن جميع الاموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد الى الخزينة العامة للدولة، فهي الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية او من أنشطتها الذاتية

وأملكها أو من مصادر خارجية سواء كانت قروض داخلية أو خارجية خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (عبد الباسط، 2007).

هذا وتعتبر الضرائب من أهم موارد الدولة باختلاف أنواعها من ضرائب مباشرة وغير مباشرة، ثم الرسوم بكل أنواعها. إذ إن فرض مثل هذه الضرائب أو الرسوم يكون لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة، سواء الاسهام في الإنفاق العام الذي يعود على أفراد المجتمع بالنفع، أو من أجل حماية صناعة وطنية، أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو التأثير في حجم وارداتها من السلع المستوردة. كما تدخل في ترشيد النمط الاستهلاكي بالتوسع أو الحد منه عن طريق رفع أو خفض مقدار الضرائب، كما تستخدم في الحالات التي يعاني منها الإقتصاد بعض الإختلالات والمشاكل كالتضخم والانكماش .

ففي حالة الكساد فإن الدولة تتوسع في الإنفاق العام وتقلل من الضرائب لتشجيع الاستثمار والاستهلاك، وفي حالة التضخم يتم تقليل الإنفاق والتوسع في الضرائب، فالضرائب تأثرها يكون مباشراً على حجم الاستهلاك والاستثمار. (عبد الباسط، 2007).

## 2- النفقات العامة:

هي مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام (الفار، 2008)، كما تعرف على أنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام (عناية، 1998). فبالأثر في حجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة، فقد يكون الغرض منه تنشيط الإقتصاد فتقوم الدول في توسيع الإنفاق سواء اجتماعية لتشجيع الاستهلاك وتحفيز الإنتاج نتيجة الطلب المتزايد، أو من خلال النشاطات الاقتصادية من أجل التوسع في الاستثمارات لتقليل حجم البطالة ودفع النمو والاستهلاك.

### 3.1.5.2 أنواع السياسة المالية:

يوجد نوعان من السياسة المالية تتمثلا بما يلي:

1-السياسة المالية التوسعية: هي زيادة حجم الانفاق الحكومي لتحفيز انتاجية الاقتصاد من خلال تحسين نسب الانفاق الاستثماري ذات المردود العالي وبالتالي يؤدي زيادة الانفاق العام الى ارتفاع نسب الاستثمار، ويمكن لهذا أن يعكس تحسنا في معيشة الناس اذا اتى ضمن مشروع

متكامل للتنمية الاقتصادية يضمن توزيع الموارد الاضافية على القطاعات الاقتصادية التي تخلق فرص عمل جديدة وبالتالي ترتفع الانتاجية وتعيد تمويل الواردات الحكومية من خلال الضرائب وهذا يساعد على زيادة الامكانيات الاستثمارية للحكومة.

2- **السياسة المالية الانكماشية:** وهي أن تقوم الحكومة بتقليص نفقاتها بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي أي تخفيض العجز في موازنتها وتخفيض معدلات التضخم وذلك بهدف المحافظة على نسب نمو مرتفعة. ونقلص النفقات من خلال اقتطاع الانفاق الحكومي على قطاعات محددة وغالبا ما يكون لهذا الاقتطاع أبواب الانفاق الجاري والاجتماعي والى حد ما الانفاق الاستثماري وبالتالي هذا يؤثر في اجمالي العملية الاقتصادية، حيث يتأثر الطلب العام بهذا الاقتطاع من خلال تقليص الأموال المتوفرة للاستهلاك فيقوم القطاع الخاص بتقليص نفقاته للمحافظة على ربحيته في ظل تراجع الطلب (منظمة العمل الدولية، 2014).

#### 4.1.5.2 السياسة المالية الفلسطينية:

بسبب بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994 جاءت السياسة المالية الفلسطينية في مجال الضرائب غير المباشرة، والرسوم الجمركية على الواردات والانتاج المحلي انعكاسا للسياسة الضريبية ، والجمركية الاسرائيلية، عدا مجموعة محدودة جدا من البضائع المدرجة في القوائم (A1,A2,B)، التي حددها البروتوكول والتي يمكن للسلطة الفلسطينية أن تنتهج سياسة جمركية مستقلة بشأنها عن نظيرتها الاسرائيلية.

اعتمدت السياسة المالية الفلسطينية على الإيرادات من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات ، لتمويل الانفاق الحكومي الجاري وقد شكل ذلك أحد أهم عوامل التداخل بين سياستين المالية والتجارية الفلسطينية (الجعفري وآخرون ، 2002) .

كان لسياسة الاعتماد على الإيرادات الجمركية والضريبية المفروضة على الواردات ، إلى جانب اعتماد السياسة الضريبية والجمركية الفلسطينية للنظام الجمركي الاسرائيلي عددا من الآثار السلبية أهمها : (الجعفري والعارضه، 2002) .

1- تعميق الارتهان التجاري والمالي الفلسطيني لاسرائيل وذلك بسبب الاعتماد الفلسطيني على اسرائيل لجباية العائدات الضريبية والجمركية الفلسطينية، وكذلك كثيرا ما تقوم الحكومات الاسرائيلية باحتجاز المستحقات المالية (العائدات الضريبية والجمركية) التي تقوم اسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية .

2- إن الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات الفلسطينية هي انعكاس للسياسة المالية والجمركية الاسرائيلية وليس الفلسطينية وبالتالي لم تؤد الرسوم الجمركية والضرائب

المفروضة على الواردات الفلسطينية الى دعم وحماية المنتج المحلي ولم تساعد على تعزيز قدرة القطاعات الانتاجية السلعية المحلية على النمو ومنافسة الواردات عبر تطبيق سياسة الاحلال، كما أنها لم تساعد على تقليص الاعتماد على الاستيراد وخاصة من اسرائيل لتلبية الطلب المحلي.

3- إن الاعتماد على الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات لتمويل الانفاق الحكومي الجاري قد شكل ضغطا على السياسة المالية الفلسطينية لمواجهة ضغوط تمويل النفقات الجارية مما حد من سياسة الحوكمة لتقليص الواردات وبالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري .

4-تقليل وتراجع اعتماد السياسة المالية على الحماية المحلية في تمويل الخزينة وذلك بالسماح بزيادة الواردات السلعية على حساب الانتاج تالمحلي ، وقد أدى الاعتماد على الواردات لتوليد الايرادات الجارية الى زيادة العجز في الموازنة العامة .

5-أدى الالتزام بالمعدلات الجمركية والضريبية الاسرائيلية على المستوردات الفلسطينية والانتاج المحلي الى ارتفاع اسعار المدخلات المستوردة وزيادة تكاليف الانتاج مما أضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في السوق المحلي والاسواق الخارجية مما أدى الى عدم نمو الصادرات الفلسطينية .

6-تركيز السياسة المالية في الاعتماد على ايرادات المقاصة عموما والايادات الجمركية خصوصا في تمويل الانفاق الجاري قد دفع السلطة الفلسطينية الى التركيز في سياساتها التجارية والمالية على الحد من التسرب المالي عبر تشجيع الوكالات التجارية والاستيراد المباشر، على حساب انتهاج سياسة تجارية ومالية تعمل على الحد من الاستيراد وتشجيع التصدير .

وعليه ووفقا لاتفاق باريس الاقتصادي السابق الذكر فإن السلطة الفلسطينية تتحكم بشكل جزئي بتكوين الايرادات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى توزيع النفقات والمصروفات، الأمر الذي ترك السلطة الفلسطينية عاجزة عن التحكم في السياسات المالية بشكل تام. حيث يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي بالنسبة للقسم الأكبر للمدخلات، ومنها الدخل المتحقق من الضرائب على الواردات والصادرات والقوى العاملة في اسرائيل، نتيجة لذلك تحول السلطات الاسرائيلية أكثر من 60% من موازنة الانفاق العام للسلطة الوطنية الفلسطينية وذلك على شكل عوائد ضريبة القيمة المضافة المفروضة على السلع المستوردة من اسرائيل، وتحويلات العمال في اسرائيل والرسوم الجمركية (الاستيراد عن طريق اسرائيل) لهذا فإن زيادة الايرادات الفلسطينية تعني زيادة الاستيراد من اسرائيل أو العمل الفلسطيني داخل اسرائيل، وهذا يعني زيادة التبعية للاقتصاد الاسرائيلي على المدى الطويل (مكحول وآخرون، 2001).

أما بالنسبة لتحديد معدلات ضريبة القيمة المضافة ومعدلات الجمارك ورسوم الاستيراد فكلها مرهونه بالمصالح الاقتصادية الاسرائيلية، وهذا يجعل الاستفادة الفلسطينية مجرد مصادفه. كما أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تستخدم الأدوات المتاحة لها من الاتفاق الاقتصادي المرحلي حتى الآن، فالموازنات تتم بالطريقة العشوائية غير المبنية على الخطط التنموية في القطاعات المختلفة، وأن النظام الضريبي بقي كما هو باستثناء التعديلات التي لم تفر كقانون والتي أدخلت على شرائح ضريبة الدخل. ولم تستغل السلطة الوطنية الفلسطينية الامكانية الممنوحة لها في ضريبة القيمة المضافة (مكحول، 2002).

## 2.5.2 السياسة النقدية:

تعد من أهم السياسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، ويقصد بها تنظيم كمية النقد المتداول والمتوفر في المجتمع، فهي مسؤولة عن النقد، والجهاز المصرفي والسياسة الائتمانية، الديون والمركز النقدي للدولة. يضطلع بهذه المهمة البنك المركزي هو المسؤول عن تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة النقدية من استقرار العملة وأسعار الصرف والتحكم في أسعار الفائدة التي بدورها تؤثر في حجم الائتمان وحجم الاستثمارات وبالتالي النشاط الاقتصادي.

وعليه يمكن الإجمال بأن السياسة النقدية هي مجموعة السياسات التي تعتمد عليها الدولة بشكل عام والسلطات المالية بشكل خاص (البنك المركزي، وزارة المالية)، للتحكم بحجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق وذلك من خلال تحديد كمية النقود التي يتم وضعها في الاستخدام. وبذلك تهدف السلطات المعنية الى الحفاظ على مستوى معين من النمو والاستقرار الاقتصادي. بحسب التوجهات الاقتصادية للحكومة تستخدم هذه السياسة لإدارة اموال الدولة، القروض والنظام البنكي، فمن خلال سعر الفائدة يمكن أن تؤثر الدولة بشكل مباشر على الكمية المعروضة من النقود وبالتالي على الاسعار والاستثمار (منظمة العمل الدولية، 2014).

هذا وقد عرفها عبد الحميد (2005) على أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.

وقد عرفها Einzig (1964) تعريفا شاملا على أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما اذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي. أما Bach (1987) فقد عرفها

على أنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فاعلة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية .

ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن هنالك مجموعه من الأهداف للسياسات النقدية نذكر منها :

- \* تحقيق الاستقرار النقدي .
- \* ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية .
- \* تشجيع النمو الاقتصادي .
- \* المساهمة في انشاء اسواق مالية ونقدية متطورة .
- \* تحقيق التوازن الداخلي والخارجي .

### 1.2.5.2 السياسة النقدية الفلسطينية:

لقد حكم السياسات الاقتصادية الفلسطينية بروتوكول باريس الاقتصادي والترتيبات النقدية التي أدت إليها مفاوضات السلام الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في إبريل 1994 والتي حددت الترتيبات النقدية خلال الفترة الانتقالية وهي:(عبد الله، 2008-2010).

1. إنشاء سلطة النقد الفلسطينية للقيام بمهام ووظائف البنك المركزي ما عدا أهم وظيفة ألا وهي إصدار العملة الوطنية في الفترة الحالية وبالتالي أفقدت سلطة النقد إمكانية تفعيل دور السياسة النقدية لإدارة السياسة الاقتصادية الفلسطينية من خلال التحكم في عرض النقد وسعر الفائدة.

2. سيكون الشيفل هو إحدى العملات القانونية المتداولة في فلسطين ويستخدم كوسيلة للتبادل وتسوية المدفوعات. على أن يتم بحث إمكانية إصدار نقد وطني وأية ترتيبات نقدية أخرى من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة.

3. تكون سلطة النقد مسؤولة عن تحديد نسب السيولة للبنوك والعملات المختلفة ما عدا الشيفل الإسرائيلي والتي يجب إن تحتفظ سلطة النقد على نسبة السيولة مساوية تقريبا (+1 ، -1%) للنسبة السائدة في إسرائيل .

4. يقرر بروتوكول باريس لإسرائيل الحق في أن تحصل، نيابة عن السلطة الفلسطينية، الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة المفروضة على الواردات الفلسطينية من إسرائيل أو عبر إسرائيل. وكانت إضافة هذه الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية غير منتظمة على الإطلاق

منذ الانتفاضة الثانية عام 2000. كما أن البروتوكول يسمح لإسرائيل بجمع الضرائب وغيرها من الاستقطاعات من دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، إن كل ما ورد أعلاه يوضح مدى تبعية السياسات الاقتصادية الفلسطينية ومصادرتها من قبل الاحتلال الإسرائيلي (مكحول، 2007).

لقد حرمت السلطة الوطنية الفلسطينية من إمكانية رسم سياسة نقدية متكاملة للاقتصاد الفلسطيني لغياب العملة الفلسطينية. فقد تأسست سلطة النقد الفلسطينية عام 1995 دون أن يكون لديها القدرة على التأثير في أسعار الصرف أو معدلات الفائدة أو التأثير على النقد، واقتصر دورها على مراقبة عمل البنوك المحلية والاشراف عليها، وتحديد متطلبات الاحتياط من العملات فيها ما حد من فاعليتها في التأثير على قرارات الاستثمار من خلال التأثير على أسعار الفائدة أو توفير التمويل طويل الأجل (مكحول، 2002).

## 6.2 علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:

لقد أحدثت طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية نقاشاً طويلاً بين أنصار كلا السياستين، ولكن هذا النقاش قد تجاوزته الأحداث وتقرر أن السياسة المالية والسياسة النقدية لكل منهما مسوغات لأهدافها، إلا أن المناقشة الحديثة هي: هل يجب أن تمارس السياستان تأثيرات واحدة لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون أحدهما موازنة وأداة علاجية للأخرى؟

إن التوازن الاقتصادي (عدم وجود انكماش أو تضخم) يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم، وبالعكس أيضاً إذا أرادت تقييد الائتمان فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم. إلا أن سياسة الميزانية بطيئة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة، ولهذا من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتدعمها ولا تعوقها وذلك لعدة أسباب: (عبد العظيم، 1976).

1. تُنتقد البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، وتُنتقد الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظم الضريبي. وهذا يعني نقد السياسة النقدية في الحالة الأولى والسياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يثبت عدم التركيز على سياسة دون الأخرى.

2. للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة يجب استخدام السياسة النقدية، ولكنها غير كافية ولا بد من استخدام السياسة المالية وسياسة الاجور والاسعار والدخل، طالما يشترط فاعلية السياسة النقدية في ايجاد الموارد المالية اللازمة للاستثمارات عن طريق الاقتراض.
3. ينتج عن عدم استخدام السياستين معا بالتوازي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية، و عادة تسلك السياسة المالية طريقا مختلفا ومستقلا عن السياسة النقدية عندما تتعاقب الحكومات في ظل الدولة والتي لكل منهم سياسات تختلف عن سابقتها.
4. لا يمكن أن تتحمل السياسة النقدية بمفردها الاضرار والصدمات في مكافحة التضخم اذ لا بد من تكامل وتكافل السياسة المالية في هذه الامور وهذا يتطلب استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية.
5. بينت التجارب العملية انه سادت حالة الكساد في فترة السبعينيات من القرن الماضي في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية فيها إلى استخدام السياستين معا للخروج من الازمة.

## 7.2 السياسة التجارية :

تكمن أهمية السياسة التجارية بالعمل على الغاء الاحتكارات في القطاع العام والخاص واستقرار سعر الصرف وتعزيز التنافسية للانتاج المحلي ومحاربة الاغراق حيث يتم هذا من خلال اصدار جملة من التشريعات والقوانين والنظم التي تمكن الاقتصاد الوطني من النمو ودخول المنافسة من خلال اتباع سياسات واضحة وصريحة مبنية على تطوير الجانب التجاري في الاقتصاد من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، الأمر الذي يؤدي الى نمو في اقتصاد الدولة .

وقد عرف كرياتين السياسة التجارية على انها السياسة الاقتصادية التي تطبقها الحكومة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق اهداف معينة (مالية، اجتماعية، اقتصادية، استراتيجي). (كرياتين، 2007).

كما عرفها كريمان مجموعة الاجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الاهداف. (كريمان، 2011) .

هذا وقد عرفها ايضا سالفاتور بأنها مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الاهداف خلال فترة زمنية محددة. (سالفاتور، 2002).

## 1.7.2 السياسة التجارية الفلسطينية :

بعد الاحتلال الاسرائيلي لما تبقى من فلسطين من فلسطين عام 1967، فرضت اسرائيل اتحاداً جمركياً احادي الجانب غير متكافئ وضع لحماية المنتجات الاسرائيلية وخدمة لمصالح الاقتصاد الاسرائيلي، ومن المعروف أن الاتحاد الجمركي يتم بين بلدين أو دولتين، يعني إنتقال البضائع بين الدولتين دون تعرفه جمركية مع وجود تعرفه خارجية موحدة بين الدولتين باتجاه بضائع العالم الخارجي.

أما اسرائيل وبحكم سياستها الاحتلالية فقد فرضت على السوق الفلسطيني سياسة اللاحاق بالسوق الاسرائيلية، حيث الحرية التامة لدخول البضائع الاسرائيلية للسوق الفلسطينية وقيود على دخول البضائع الفلسطينية للسوق الاسرائيلية ، كما أن هناك بضائع ممنوعه من الدخول وأخرى يسمح لها بالدخول بكميات تحددها حاجات السوق الاسرائيلي على نحو لا ينافس المنتجات الاسرائيلية. (النقيب، 1997)

إن الاتحاد الجمركي القائم مع اسرائيل منذ عام 1967 قد اكتسب الصفة الرسمية في بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994، حيث نص البروتوكول الفلسطيني الاسرائيلي على حرية دخول السلع الصناعية بدون قيود وبدون جمارك بين الطرفين وأن المنتج الزراعي لكل جانب سيدخل بحرية دون قيود لأسواق الطرف الآخر مع الاستثناء المؤقت لمنتجات " الدواجن ، والبيض ، والبطاطا، والخيار، والبندورة، والبطيخ " وسترفع القيود المفروضه على هذه المنتجات بالتدريج حتى تتم ازالتها تماماً في العام 1998، كما نص الاتفاق على حق الفلسطينيين تصدير منتجاتهم الزراعية الى الاسواق الخارجية دون قيود على أساس شهادة المنشأ التي تصدرها السلطة الفلسطينية . (بروتوكول باريس، 1994) .

إن إلغاء الجمارك الذي نص عليه البروتوكول لا يعني أن البضائع الفلسطينية يمكنها دخول السوق الاسرائيلي بحرية مطلقة، فهناك جملة من القيود الاخرى غير الضرائب والجمارك وهي غير جمركية ومن أبرز هذه العوائق، الاغلاقات المتكررة، وفرض نظام تصاريح شديد التعقيد ومراكز التفتيش للشاحنات الفلسطينية، ومنع دخول الشاحنات الى اسرائيل مما اضطر الفلسطينيين إلى استخدام وسائل نقل اسرائيلية مما يعني ارتفاع تكاليف النقل بشكل كبير، ومن القيود الأخرى المفروضه على دخول البضائع الفلسطينية للسوق الاسرائيلي ضرورة مطابقتها للمواصفات والمقاييس الاسرائيلية لحماية البضائع الاسرائيلية من المنافسة الأجنبية . (الجعفري، 2000) .

تحتفظ اسرائيل بالسيطرة على حرية وصول البضائع الفلسطينية الى الاسواق الخارجية " غير الاسرائيلية " وذلك نتيجة استمرار السيطرة الاسرائيلية على المعابر الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي، فقد حالت القيود الاسرائيلية على التجارة الخارجية الفلسطينية دون تطوير الاستيراد والتصدير مباشرة من والى الاردن ومصر والدول العربية والاسلامية عموماً عبر قوائم (A1,A2,B) وعلى الرغم من الهوامش المحدودة المتاحة في اتفاق باريس للاستيراد المباشر من الدول العربية ، فهي لا تتجاوز نسبة قيمتها من اجمالي الواردات الفلسطينية 0.5%، إلا أنه لم يتسن للجانب الفلسطيني على سبيل المثال استيراد أكثر من 40% من الحصص المسموح باستردادها من الاسمنت والألمنيوم ولم يتم استيراد الوقود بشكل مباشر وذلك بسبب ارتفاع كلفة الاستيراد من تلك المصادر مقارنة بكلفة استيرادها من اسرائيل أو من خلال اسرائيل (الجعفري وآخرون، 2000).

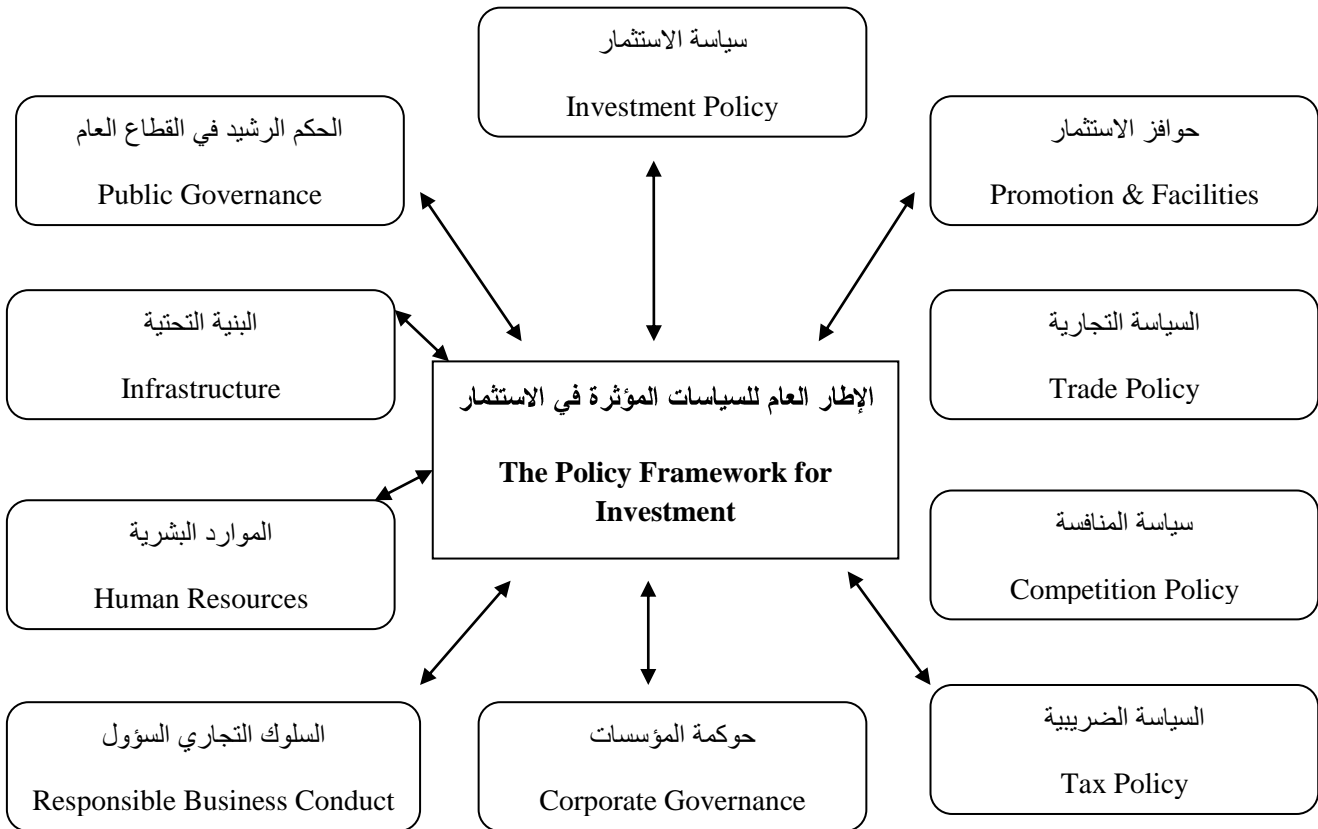
أما الرسوم والضرائب المفروضة على الواردات الفلسطينية فقد جاءت مطابقة للسياسة التجارية الاسرائيلية وليس الفلسطينية ، فيما عدا مجموعه محدوده من البضائع . كما أن الجانب الفلسطيني ملزم بتطبيق النظام الجمركي الاسرائيلي على البضائع المستورده من الخارج . وهكذا يتضح أن الجانب الفلسطيني لا يمتلك سياسة تجارية مستقلة وذلك بسبب قيود وترتيبات البروتوكول الاقتصادي الفلسطيني الاسرائيلي لعام 1994، حيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية فرض رسوم وتعرفة جمركية أقل على المستوردات من الخارج من تلك المعمول بها في اسرائيل وهو ما حد كثيرا من قدرة السلطة الفلسطينية على استخدام السياسات التجارية والجمركية لتغيير هيكل الواردات وتوزيعها الجغرافي وتشجيع الانتاج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية عبر منح امتيازات لمدخلات الانتاج المستورد ، وحمايته من المنافسة الأجنبية خاصة الاسرائيلية كما أنها لم تقلل أو تحد من تزايد الاعتماد على الاستيراد لتلبية المطلب المحلي لا سيما من السلع الاستهلاكية .

من ناحية أخرى إن الاقتصاد الفلسطيني بحكم ارتباطه القصري بالنظام الجمركي والسياسة التجارية الاسرائيلية يتعين عليه أن يتحمل جميع تكاليف تحرير التجارة الخارجية الاسرائيلية التي بدأت في منتصف التسعينيات ، للوفاء بالتزامات اسرائيل للعضوية في منظمة التجارة العالمية ، حيث أخذت بخفض معدلات التعرفة الجمركية على الواردات تدريجيا وتخفيض أو إلغاء العديد من القيود وإجراءات الحماية لإنتاجها المحلي في الوقت الذي لم تقم فيه الصناعات الفلسطينية مستعدة ومؤهلة لذلك، حيث أدى تدفق السلع المستوردة الرخيصة إلى الأسواق الفلسطينية والاسرائيلية الى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق المحلية مما انعكس سلبا على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام (الجعفري، 2000) .

ويتضح لنا أن الاجراءات والمفروضه على الاقتصاد الفلسطيني والهيمنه والسيطرة الاسرائيلية على مكونات الاقتصاد الفلسطيني لم تمكن السلطة الفلسطينية من اتباع سياسة تجارية مستقلة تلبي احتياجات الاقتصاد الفلسطيني ، بل فرض عليها اتباع السياسة التجارية الاسرائيلية بحكم الواقع .

## 8.2 سياسات الاستثمار:

هناك حد أدنى من الشروط الواجب توفرها للاستثمارات في أي بلد أي أن اتخاذ القرارات الاقتصادية مرهونة بضمان سلامة المشروع وحمايته وتعظيم الربح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات التي يجب توافرها في البلد المضيف وأهمها يتمثل في الموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والأمني، القانوني، الاقتصادي، النقدي، المالي، توفر البيانات المالية السليمة والمنظمة وتوفر البنية الأساسية المادية والموارد البشرية المؤهلة عدا عن سعة السوق الداخلية والقوة الشرائية للمواطن، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1.2).



الشكل رقم (1.2) الاطار العام للسياسات المؤثرة في الاستثمار.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية [www.oecd.org](http://www.oecd.org)

يعد علم الاقتصاد من أكثر العلوم تحسناً وارتباطاً بكل العلوم الاجتماعية، والطبيعية بشكل عام ولعله يمثل القاسم المشترك بين مختلف العلوم. وتتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النشاط الاقتصادي وتطوره ولا سيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة وغير مباشرة، بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل والبطالة، ومعدل النمو، والتنمية الاقتصادية ويمكننا الإشارة إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار على النحو الآتي:

## 9.2 مفهوم الاستثمار:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين إلا أن هذه التعاريف تتشابه في مضمونها. فالاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للإدخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل (الكلاوي، 2008). أما الإستثمار بالنسبة للحضيري (2000) فهو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر.

الاستثمار كما عرفه (Froyen) هو العملية الاقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال، بهدف شراء مواد الانتاج والتجهيزات، وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد، ورفع قدره الانتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم (Froyen, 1996).

وعموماً يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقطوع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة، وتجديدها بهدف مواجهة تزايد الطلب، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة يكون مستعداً أيضاً لتحمل درجة معينة من المخاطر.

وينتكون الاستثمار من وجهة نظر الاقتصاد الكلي من السلع المادية الجديدة المخصصة للاستخدام في تحقيق مزيد من الإنتاج وهذا التعريف يشتمل المعدات والآلات الجديدة والإنشاءات الجديدة، والتغير في المخزون. (قنديل و سليمان، 1979).

كما وينظر للإستثمار على أنه إضافة لطاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات

انتهى عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترة لاحقة. أو هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري لسنة معينة وإنما استخدم في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة البلد المعني على إنتاج السلع والخدمات. (فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري وكذلك الاستثمار في البحث العلمي... الخ، وهذان النوعان من الاستثمار سوف يشار إليهم ببساطة بهدف المقارنة) أي أن الهدف الرئيسي للاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها وتعظيم العائد، وعليه فإن مفهوم الاستثمار بناءً على لظفي (2007) يتمثل في المقومات الآتية:

- الموارد المتاحة: المتمثلة في الأموال التي تتوفر من المصادر المختلفة.
- المستثمر: هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرًا من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة المتاحة وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من الأرباح ضمن مخاطر محسوبة.
- الأصول: هي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله ممثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة، والصناعة والتعدين، والخدمات الاستثمارية، ومحافظ الأوراق المالية وغيرها التي تنعكس آثارها على الطاقة الإنتاجية وتجديدها.

## 10.2 أهمية الاستثمار:

لسياسات الإستثمار دورها المهم جدا ضمن السياسة الاقتصادية الكلية، وكما لسياسة الإستثمار عدة أدوات تستعملها الدولة منها الرقابة على الصرف، الرسوم الجمركية، اتفاقيات التجارة الثنائية، نظام الحصص وتقييد الكميات، تراخيص الاستيراد، مناطق تجارية حرة، إشاعة استعمال الاعتماد المستندي، إن كل آلية وأداة من هذه الأدوات لها نتائج على الإقتصاد وتعزز من استقراره وعدم حدوث إختلالات به.

فمثلا الرسوم الجمركية يمكن رفع معدلها بما يحقق حماية الصناعة المحلية، التي تفتقر للجودة وقوة المنافسة أمام المنتج الأجنبي الذي قطع أشواطاً في هذا المجال، فالدولة في هذا الجانب تنتهج سياسة حمائية لصناعاتها من أجل تطوير ذاتها كذلك قد تستعمل التعرفة الجمركية من أجل ترشيد الاستهلاك المحلي خاصة المنتجات الكمالية وغير الضرورية فيتم رفع معدلها.

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى. أي أن معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى (لظفي، 2007).

## 11.2 أنواع الاستثمار:

هناك أنواع متعددة للاستثمار طبقاً للهدف، الغرض، الوسائل، العائد، والمخاطر ومن أنواعها:

### استثمار حسب جنسية المستثمر :

أشار لظفي (2007) أن الإستثمار حسب جنسية المستثمر يقسم إلى:

- **الاستثمار المحلي:** وينتمي إلى البلد الذي يقام فيه المشروع الاستثماري، ويتم تمويله من مصادر داخلية ويصنف إلى:

○ **استثمار عام:** يكون القائم عليه القطاع العام، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بهدف دوافع عامة، مثل زيادة الرفاهية العامة، تخفيف حدة البطالة والاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو.

○ **استثمار خاص:** ويقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة ويحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع.

- **استثمارات أجنبية مباشرة:** هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذا النوع من الاستثمارات (صالح، 2011). وعليه فإن الإستثمارات الأجنبية تأتي في صورتين: صورة إستثمار أجنبي مباشر Foreign direct investment وهو عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري في الأجل الطويل ويشمل الإستثمار الأجنبي المباشر: استثمار ثابت (مصانع، الآلات) أو استثمار في المخزون (مواد خام- منتجات نهائية) أو استثمارات

عقارية. والصورة الثانية صورة استثمار أجنبي غير مباشر (الاستثمار في الأوراق المالية) وهي في شكل قروض (أجنبية) أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرؤوس الأموال.

وتعرف منظمة التجارة العالمية WTO ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه: أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين "بلد المنشأ" والذي يتحصل أو يمتلك أصول في بلد آخر "البلد المضيف أو المستقبل" وذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات.

ويقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر " FDI- Foreign Direct Investment " ذلك النوع من الاستثمار الذي يحدث حينما يقوم مستثمر مستقر في البلد الأم بامتلاك أصل أو موجود في البلد المستقبل، مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل. الأمر الذي يعني تدفق رأس المال للتصدير، والذي يختلف عن تدفق رأس المال للتمويل والاقتراض أو ما يسمى بالإستثمار في حوافظ الاوراق المالية " غير مباشر " " FPI – Foreign Portfolio Investment " حيث يشير إلى قيام مستثمر مستقل في البلد الأم بشراء أسهم وسندات صادرة في البلد المستقبل، دون أن يرافق ذلك قيام المستثمر بإدارة الاصول التي امتلك أصولا فيها (عبد المحسن، 1998).

علما بأن الإستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر في أن الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات في المشروع المعين أو كلها، أو أنه يفرض سيطرته التامة على الادارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة الى قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في المجالات المختلفة الى البلدان المضيضة. في حين ينطوي النوع الثاني من الإستثمار على تملك الأفراد والأشخاص المعنويين بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم المشروع الاستثماري وإدارته، كما ويعد الاستثمار في الاوراق المالية عموما إستثمار قصير الاجل بالقياس الى الإستثمار الأجنبي المباشر (أبو قحف، 2001).

## 12.2 العوامل المؤثرة على الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لا يتخذ نمطا واحدا فالعوامل المتأثره فيه متغيره ومتعددة بعضها يتعلق بسلوك المستثمر الأجنبي الذي تحكمه دوافع مختلفة قد تصل الى دوافع اجتماعية وحضارية لا يمكن قياسها أو التأثير عليها. هذا وتلعب العوامل الهيكلية المتعلقة بتتويج المحافظ

الإستثمارية والإبتكارات المالية والتغيير التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات وازدهار التجارة الدولية دورا مهما في حيز الإستثمارات الأجنبية الخاصة نحو البلدان النامية، فمعظم تدفقات رأس المال الخاص كانت تتجه نحو البلدان التي تمتلك برامج استقرار على صعيد الاقتصاد الكلي واصلاحات على صعيد الاستقرار المالي والهيكلية، والتي يرتفع فيها معدل العائد على الإستثمار وتلك التي تملك برامج خصخصة فاعله، وكان التقدم إزاء إلغاء الحواجز على حركة رؤوس الاموال في بداية التسعينات عاملا مهما في تسارع التدفقات المالية الخاصة بما فيها الإستثمار الأجنبي المباشر صوب البلدان النامية (Kim & Seung , 1996).

إذا كانت الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي عاملا ايجابيا في تشجيع الاستثمار إلا أنه لا توجد شواهد قاطعة وقوية على كون الحوافز الضريبية تزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر على المدى الزمني الطويل. فهناك بلدان عديدة كـفلسطين والاردن وبلدان عربية أخرى منحت حوافز مالية وتنازلات سخية لإجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر ولكن لم يتمخض عن ذلك زيادة مقابلة في الإستثمار المذكور (صندوق النقد الدولي، 1995).

هذا وتولي الشركات متعددة الجنسيات أهمية كبيرة لمخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والذان يؤديان إلى خلق ضغوط داخلية، وذلك لأن المخاطر المذكوره لها آثار اقتصادية تأخذ مناحي متعددة كالرقابة على الصرف وقيود على الشركات الأجنبية كقيود المكون المحلي وقيود على الاقتراض المحلي وفرض ضرائب ورقابة على الواردات وتحديد النفاذ الى القطاعات الاستراتيجية (Richard & Neale, 1993).

علما أن تأثير حركة الإستثمار الأجنبي بحوافز أخرى أكثر أهمية من الحوافز الممنوحة من قبل البلدان المضيفة كالبحت عن الاسواق والمواد الأولية والتكنولوجيا والأمان السياسي والبحت عن مناطق لرفع كفاءة إنتاجها (Addison , 1989).

يرى البعض أن تزايد حركة الإستثمارات الأجنبية في الخارج جاء بهدف تحاشي القيود الوطنية المفروضة على التجارة الدولية وبسبب عوامل التجارة الدولية وبسبب ازدهار الاقتصادات الوطنية وإستغلال وفورات الحجم وبسبب عوامل دورية قصيرة الأجل. وهناك شواهد عملية تثبت ذلك فالزيادة في الإستثمار الأجنبي للولايات المتحدة عام 1993 في عدد من البلدان جاء انعكاس لمعدل النمو الاقتصادي في دول الباسيفيك وأجزاء من أمريكا اللاتينية وتوقعات الاصلاح في عدد من البلدان الأوروبية في ظل نجاح الأوروبيين بإقامة وحدة نقدية والاستمرار في التحرير الاقتصادي

في دول شرق أوروبا ومجموعة الحوافز والتسهيلات التي منحت للمستثمرين ( Kim & Seung , 1996).

هذا ويلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية وتكمن أهميته من خلال مجموعة من المسائل أهمها الآتي:

- زيادة الانتاجية والانتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان.
- توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة.
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للبلد.
- حصول البلد المضيف على العملات الأجنبية الصعبة من خلال ما ينتج من سلع للتصدير وبالتالي تأثيره الإيجابي على ميزان المدفوعات Balance of Payment.

### 13.2 الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية:

يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات متعددة الجنسية الدور الرئيسي في تدفقه. هذا ويعتبر مناصروا العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي أن للإستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة تنعكس على اقتصاديات الدول التي تشهد مثل هذا التدخل الاستثمائي ويمكن إجمال هذه المنافع كما يراها مؤيدوا الإستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

- الحصول على أحدث الإنجازات التكنولوجية وأكثرها تطورا بالنظر إلى ما تمتلكه الشركات العملاقة من إمكانيات وقدرات هائلة على صعيد البحث العلمي والتكنولوجي، وبالطبع فإن هذا النقل التكنولوجي سيكون مصحوبا بأفضل المهارات التنظيمية والإدارية والفنية.
- المساهمة في حل مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر والذي يعني وجود شركات فرعية في البلدان المذكورة تابعة للشركات الأم مما يؤدي إلى انتاج مشترك بين البلد المضيف والشركة الأجنبية يتميز بمواصفات الجودة العالية ووفرات الحجم الكبير، الأمر الذي يفتح آفاق الوصول إلى الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها ومنها البلدان المتقدمة. وهذا يعد مصدرا للعملات الأجنبية الصعبة التي تكون البلدان النامية بأمس الحاجة إليها في تطبيق برامجها التنموية.

- تساعد الإستثمارات الأجنبية في تحديث وتطوير البنية التحتية مثل الطرق ووسائل الاتصال فضلا عن مشروعات الخدمات كالمدارس والمستشفيات والمساكن، وهذا يساهم في ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي.
- الإستثمار الأجنبي المباشر يكفل توفير فرص العمل الواسعة علاوة على الاسهام في تحسين مستوى الأجور وكذلك يساعد كثيرا في تنمية وتدريب وحسن إستغلال الموارد البشرية Building human capacity.
- قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات المحلية من المعدات والآلات والمساعدات الفنية مما يتيح للشركات المحلية فرصة انتاج السلع بالموصفات العالمية وبالتالي قدره على تصدير منتجاتها الى الأسواق العالمية.

## 14.2 الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر:

- بالرغم من الإيجابيات التي يتمتع بها الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك بعض السلبيات التي تتطلب الحيطة والحذر وتتمثل بالتالي:
- يحرص المستثمر الأجنبي إلى تحويل الأرباح إلى خارج الدولة مما يعني عدم إستثمارها وخرجها السريع من سوق المال المحلي وبالتالي تعرض البلد المضيف لمشاكل في ميزان المدفوعات.
- يعيق الإستثمار الأجنبي المباشر مجال الابداع في البلد المضيف حيث تعتمد الشركات الأجنبية على استيراد وصفات تكنولوجية جاهزة وبالتالي إلغاء دور البحث العلمي في البلد المضيف.
- الحد من قدره السيادة الوطنية Sovereignty من خلال تحكم الشركات الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيضة وفرض نفوذ الدول المصدرة للشركات الكبرى على البلد المضيف، الأمر الذي قد يحدث تشوهات في القيم الإجتماعية والثقافية في الدول المضيضة.
- تخلي الشركات الأجنبية عن المسؤولية الاجتماعية في البلد المضيف مما يؤثر سلباً على النسيج والعلاقات الاجتماعية لديه.
- إستغلال الموارد الطبيعية مقابل زيادة الأسعار وإستغلال الموارد البشرية مقابل أجور زهيدة في البلد المضيف.

## 15.2 مناخ الإستثمار ومفاهيمه الأساسية:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار. أو أنه بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، القانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية. وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومتراصة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2002).

أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية: هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل وتخفف تكاليف مزاوله الأعمال (البنك الدولي، 2005).

وفي تعريف آخر للمناخ الاستثماري يرى مكحول بأنه يتكون من منظومة متكاملة من التشريعات والإجراءات والسياسات والقيم، والتي لا يستقيم الاستثمار بدونها ولا يستقر في غيابها أو عند تفكيكها (مكحول، 2002).

وبالنسبة إلى (كردي، 2001) أن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالمياً حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشراً على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.

ويعتبر المناخ الاستثماري في أي بلد العامل الأساس في جذب وزيادة الاستثمارات فيها، حيث يتكون المناخ الاستثماري من جملة من الأنظمة والقوانين والتشريعات السائدة في البلد ويضاف إليها ما تملكه البلد من موارد وقوى عاملة واستقرار سياسي ومالي وكذلك حرية حركة رأس المال وانفتاح اقتصادها على الاقتصاديات الأخرى وبالتالي زيادة درجة نمو وتطور الاقتصاد فيها. وفيما يلي وصف لأهم الجوانب التي تحيط بكل مناخ على حدى.

## 1.15.2 المناخ القانوني والتنظيمي:

يقصد بمفهوم المناخ القانوني سن القوانين المحفزة أو الطاردة للإستثمار الأجنبي المباشر، تلك القوانين التي يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الإستثمار الجيد. فضلاً عن ضرورة وجود القضاء العادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الإستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية وطول الإجراءات (الامم المتحدة، 2008).

هذا وتعتمد الإستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة ل ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة الى الحد من حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة. حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للإستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز الى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها (القرنشاوي، 2006).

## 2.15.2 المناخ السياسي:

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للإستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الإستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية (القرنشاوي، 2006).

هذا ويؤثر المناخ السياسي للدول المضيفة في تشكيل المناخ الإستثماري بها حيث يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تدني معدل الادخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الأموال المحلية... الخ. علماً بأن المناخ السياسي للدولة يتأثر بعدة عوامل ومن أهمها ما يلي: (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، 2005).

- النظام السياسي ومدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية.

- تواجد منظمات المجتمع المدني ومدى تمتعها بالديمقراطية.
- تطور وعي الأحزاب السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها.
- التداول السلمي للسلطة، ودرجة الاستقرار السياسي وفترة بقاء الحاكم في السلطة.

### 3.15.2 المناخ الاقتصادي:

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة. وبما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق (القرنشاوي، 2006)، إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار (عباس 2007).

إن تفاعل المناخ الإقتصادي مع كل من المناخ السياسي والتنظيمي يتمخض عن المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة، علما بأن المناخ الاقتصادي يتشكل من العناصر الآتية: (Sala,2002).

- توفر الموارد الطبيعية.
- صلاحية البنية الأساسية.
- اتساع السوق الداخلية للدولة مقترنة بالقوة الشرائية التي تتوقف على الناتج المحلي وعدد السكان وعدالة توزيع الثروة بين أبناء المجتمع.
- كفاءة السياسات الاقتصادية (مالية، نقدية، تجارية) ومدى مرونتها واستغلالها.
- درجة الحماية التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحلية.
- توفر العمالة الماهرة ومستوى الأجور السائدة في الدولة.
- قدرة المؤسسات الإنتاجية المحلية ودرجة المنافسة بينها.
- تطور سوق المال على الصعيد التشريعي والتنظيمي.

## 16.2 حالة الإستثمار في فلسطين:

تسعى الدول النامية إلى جذب الاستثمار وتعزيزه بهدف تمكين اقتصادها، حيث يعتبر الاستثمار من أهم دعائم اقتصاد الدولة لما يترتب عليه من ضخ لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية للعمل فيها وإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة التي تؤثر إيجابياً على وضعها ومركزها المالي. ولأهمية ذلك سعت كافة الدول إلى تنمية الإستثمار وتقديم كل ما من شأنه أن يعمل على تشجيع وتحفيز المستثمرين للإستثمار فيها.

إن لفلسطين وضعاً استثنائياً وخصوصاً نظراً لحرمان الشعب الفلسطيني لفترات طويلة من حريته واستقلاله بحكم الاستعمار والاحتلال الذي تعاقب على فلسطين، حيث حكمت المرجعيات القانونية النشاط التجاري والاستثمار في فلسطين منذ عهد العثمانيين الذين عملوا على تشريع العديد من القوانين التي ما زال بعضها قائماً في فلسطين كمجلة الأحكام العدلية وغيرها من التشريعات الأخرى. ثم جاء عهد الانتداب البريطاني والقوانين التي كان يعمل بها في كافة أرجاء فلسطين حتى النكبة عام 1948، حيث اقتصر نفاذ هذه القوانين بعد هذا التاريخ على قطاع غزة بينما خضعت الضفة الغربية بعد هذا التاريخ للحكم الأردني. ومن ثم جاءت حقبة الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 والتي أبقت على إستمرارية القوانين المطبقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على ما هي عليه، وأصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعض الأوامر العسكرية التي تتلائم مع سياساتها الاحتلالية ومصالحها في تكريس الاحتلال وإخضاع الاقتصاد الفلسطيني للتبعية الاسرائيلي ومنها: الأمر العسكري رقم (1342) بشأن تشجيع رؤوس الأموال، والأمر العسكري المعدل له رقم (1407) حول ذات الموضوع. وصولاً إلى مرحلة قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994 وما أحدثته من تغييرات تتمثل في العمل على سن التشريعات الفلسطينية التي تتلائم مع الواقع وتواكب التطورات التي يمر بها في مختلف المجالات، ولمجاراة الدول المجاورة والدخول في مضمار المنافسة معها في المجالات المختلفة خاصة وأن الدولة الفلسطينية وقتها لا تزال قيد الإنشاء وتحتاج إلى الكثير من الجهود للنهوض باقتصادها على النحو المطلوب (مؤسسة المستقبل للابحاث والدراسات الاستراتيجية ، 2005).

## 17.2 قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين وتعديلاته:

مع تزايد إقرار ودعم معظم دول العالم لوجود ونجاح السلطة الفلسطينية أصبح من الضروري أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بخلق وتحسين البيئة القانونية والمؤسسية الملائمة لجذب الاستثمارات. واستجابة لذلك صدر أول قانون لتشجيع الاستثمار في فلسطين في العام 1995 بموجب مرسوم من قبل رئيس السلطة الفلسطينية والذي تضمن في أحكامه إنشاء هيئة خاصة تعنى بتشجيع الاستثمار وتعمل على جذب رؤوس الأموال للاستثمار في القطاعات المختلفة من خلال تقديم الحوافز والاعفاءات الضريبية والتسهيلات اللازمة من خلال أفضل الخدمات للمستثمرين في مجال التراخيص وإيعادهم عن البيروقراطية والروتين وكذلك العناية بالاستثمارات القائمة والعمل على تسويق فلسطين ومناخ الاستثمار فيها محليا وعالميا. ثم تبعه قانون رقم (1) لسنة 1998 كأول قانون للاستثمار يصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني، ثم جاء قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة وقانون ضريبة الدخل، بحيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني يمتلك حزمة من القوانين والاتفاقيات التي تميزه عن غيره من الدول وتجعله قادرا على استقطاب مستثمرين محليين وأجانب وتخلق مناخا استثماريا مناسباً لكافة الأطراف (مؤسسة المستقبل للابحاث والدراسات الاستراتيجية ، 2005).

وفيما يتعلق بقانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1998 والذي من المتوقع أن يحقق أهداف وأولويات التنمية في فلسطين ، فقد جاء بأحكام أوسع وأشمل من القانون السابق وذلك في محاولة لتغطية الثغرات التي عانى منها قانون بمرسوم 1995 حيث اشتمل نصوص هذا القانون على بعض الأحكام المتعلقة بالضمانات العامة لحماية المستثمرين ومنها: عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها وعدم جواز نزع ملكية العقارات والمشاريع والحوافز الممنوحة للمستثمرين. كما ونصت أحكامه على تأسيس الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والتي تكون مسؤولة عن تشجيع الاستثمار في فلسطين بالإضافة الى خلق المناخ الملائم والمناسب للاستثمار. ومن ثم جاءت نصوص القانون للحديث عن الحوافز المقدمة للاستثمار والتي شملت معظم القطاعات بحيث تعفى من الضرائب والجمارك الموجودات الثابتة للمشروع وكذلك قطع الغيار المستوردة على أن لا تزيد عن 25% من قيمة الموجودات. كما تتمتع الشركات الدامجة والمندمجة بالاعفاءات، بالإضافة إلى منح الاعفاءات للمشاريع التصديرية على أن لا تقل نسبة الانتاج المعد للتصدير عن 30% من إجمالي الإنتاج، كذلك حصول الفنادق والمستشفيات على إعفاءات حول الاثاث والمفروشات والأدوات والمعدات الالكترونية والكهربائية (مؤسسة المستقبل للابحاث والدراسات الاستراتيجية ، 2005).

وبحسب قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني فإن المشاريع الاستثمارية التي تخضع للاعفاءات والحوافز بحسب رأس المال المستثمر كما يلي:

**جدول رقم (1.2): الاعفاءات والحوافز حسب رأس المال المستثمر .**

الحوافز الممنوحة	رأس المال \$
إعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات ويخضع لضريبة الدخل على الربح الصافي بمعدل اسمي وقدره 10% لمدة (8) سنوات إضافية	1,000,000 – 100,000
إعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات ويخضع لضريبة الدخل على الربح الصافي بمعدل اسمي وقدره 10% لمدة (12) سنة إضافية	5,000,000 – 1,000,000
إعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات ويخضع لضريبة الدخل على الربح الصافي بمعدل اسمي وقدره 10% لمدة (16) سنة إضافية	5,000,000 فما فوق
إعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات ويخضع لضريبة الدخل على الربح الصافي بمعدل اسمي وقدره 10% لمدة (20) سنة إضافية	المشاريع الخاصة نوعياً ورأسالياً التي يحددها قرار مجلس الوزراء

وفي إطار عملية ديناميكية للمراجعة وتحسين الواقع القانوني والتعامل بواقعية مع متطلبات جذب الاستثمارات وتحفيز المستثمرين والالتفات للاحتياجات التنموية الشاملة والقطاعية والجغرافية، أدخلت السلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة من التعديلات المهمة على البيئة القانونية من خلال إصدار القانون المعدل في عام 2011 وتمحورت التعديلات على زيادة الحد الأدنى لرأس المال المستثمر من 100,000 إلى 250,000 دولار. كما تم تعديل تقسيم شرائح الاستثمارات الحاصلة على الاعفاءات حيث رفع سنوات الاعفاء الكلي مقابل الغاء سنوات الاعفاء الجزئي، وأضاف تعديل معيار تشغيل الايدي العاملة بجانب رأس المال للحصول على الاعفاءات الواردة في القانون. كما طالت التعديلات على القانون لعام 2011 العديد من الجوانب المتعلقة بالتعريفات وصلاحيات مجلس الإدارة وعضويته وكذلك تسمية الجهة المشرفة على تطبيق القانون بهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية.

في ظل المحددات الكثيرة والمؤثره على البيئة الاستثمارية في فلسطين تقع مسؤولية أكبر على عاتق المشرع الفلسطيني وصانع القرار من أجل إيجاد قانون لتشجيع الاستثمار في فلسطين يتماشى مع العصر ويخفض الكلفة ومستوى المخاطر المرتفع الذي يواجهه المستثمرون الراغبون بالاستثمار في فلسطين. وبما أن عملية التحسين والتعديل تبقى ديناميكية متجاوبة مع التغييرات والمعطيات الجديدة على العناصر المكونة للبيئة الاستثمارية فقد جاء إقرار التعديلات الأخيره على قانون تشجيع الاستثمار في عام 2014 في إطار عملية التحسين المستمر للواقع القانوني، ويتضمن المرسوم بقانون بشأن تشجيع الاستثمار (17) مادة في ما يلي أهم التعديلات الواردة عليه:

### 1- التعريفات:

أ- عرف التعديل الجديد عقد حزمة الحوافز بأنه "عقد تمنح بموجبه الهيئة للمستثمر حوافز سواء ضريبية أو غير ضريبية بما في ذلك الرسوم على المعاملات، خدمات الدعم المساندة، التدريب، الخدمات اللوجستية بناء على قرار صادر عن مجلس إدارة الهيئة مقابل التزام المستثمر بتنفيذ مشروعه وفقا للشروط الواردة في هذا العقد (مرسوم بقانون رقم 7 لسنة 2014).

يلاحظ من هذا التعديل مخالفته للمادة (8) من قانون تنظيم الموازنة العامة من عام 1998 وتعديلاته التي نصت على عدم جواز اعضاء أحد من تأدية الضرائب والرسوم في غير الأحوال المبينة في القانون كما يخالف المبدأ الدستوري أن لا ضريبة ولا رسم الا بقانون، والاعفاء منها كفرضها يحتاج الى قانون وليس قرار مجلس ادارة جهة تنفيذية (تقييم التعديلات الأخيرة لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، ماس، 2014).

ب- وفي تعريفه لتطوير المشروع القائم أضاف التعديل الجديد الشرط التالي: " إضافة منتج جديد أو تصنيع منتج يستورد من الخارج" وتهدف الاضافة السابقة الى تشجيع تنويع الانتاج وإحلال المنتج المحلي بدل المستورد.

ألغى التعديل الجديد تعريف العقارات التطويرية الواردة في القانون الاصيلي وأضاف تعريف كل من المشاريع السياحية والزراعية حيث ان مشاريع العقارات التطويرية لا تتمتع بالحوافز الواردة في القانون واستبدلت بمشاريع العقارات والتطوير العقاري، أما المشاريع السياحية والزراعية فقد ورد بها نص صريح في المادة (8) من التعديل باعتبارها قطاعات مستهدفة بالاعفاءات والحوافز (تقييم التعديلات الأخيرة لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، ماس، 2014).

## 2- القطاعات المستهدفة:

بينت المادة (3) من التعديل الجديد أن الأنشطة الاقتصادية المقررة ضمن نظام عقد حزمة الحوافز تستفيد من الحوافز المنصوص عليها في القانون، حيث ترك المجال لمجلس الوزراء تمكين أية قطاعات أخرى من الاستفادة شرط مصادقته عليه، بينما حددت تعديلات 2011 في المادة رقم (4) القطاعات الاقتصادية المستفيدة.

## 3- إدارة الهيئة:

قلص التعديل الجديد عدد أعضاء مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار من (17) إلى (11) عضواً، كما أشار التعديل إلى مدة العضوية في مجلس الإدارة والتي تحدد من خلال نظام صادر عن مجلس الوزراء بناء على تنسيب من مجلس الإدارة. وتم توسيع الصلاحيات الممنوحة لمجلس إدارة الهيئة من حيث: حق المصادقة على رزمة الحوافز التي تعدها الهيئة وحق مجلس إدارة الهيئة إصدار ترخيص المشروع إذا لم تصدر الوزارات أو المؤسسات العامة قرارها المسبب حول هذا الترخيص خلال (30) يوم عمل من تاريخ تقديم الترخيص لها. إضافة الفقرة (17) تكليف ممثل وزارة المالية بتقديم تقرير سنوي حول الضرائب المباشرة وغير المباشرة للمشاريع الاستثمارية. كما تم إضافة الفقرة (18) المتعلقة بدور مجلس الإدارة بالمشاركة في الأنشطة الترويجية للهيئة. كما تم إضافة فقرة جديدة على المادة (17) من القانون الأصلي والتي تحدثت عن التبعية المباشرة للرئيس التنفيذي لرئيس مجلس إدارة الهيئة.

## 4- الاعفاءات والحوافز:

1- ادخلت المادة (8) تعديلات جوهرية على الحوافز والاعفاءات المقدمة للمشاريع الاستثمارية. وأبرز التعديلات تتمثل بمنح اعفاء من ضريبة الدخل للمشاريع الزراعية، ويتعارض هذا التعديل مع ما جاء في قانون ضريبة الدخل (تعديلات العام 2011 على قانون ضريبة الدخل) والتي لم تدرج دخل الشخص الطبيعي من المزارعين ضمن الدخل المعفاة من ضريبة الدخل (تقييم التعديلات الأخيرة لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، ماس، 2014).

2- أعيد تطبيق سنوات الاعفاء الجزئي من ضريبة الدخل (5% و 10%) للمشاريع المستفيدة مع اختلاف عن ما جاء في القانون الأصلي وهو أيضاً ما تم الغائه في تعديل عام 2011. فقد نص القانون الأصلي ان الاستفادة من الحوافز تبدأ من السنة المالية الاولى التي تلي سنة الإنتاج، بينما تعديل 2014 الجديد اشار الى ان استفادة المشروع من الحوافز تبدأ من

تاريخ تحقيق الربح بما لا يتجاوز أربع سنوات، وبالتالي كانت التعديلات الحالية أكثر سخاءً اتجاه المستثمرين في هذا المجال .

3- اشار التعديل الجديد الى المشاريع التي توظف ما لا يقل عن 25 عاملاً، والمشاريع التي تزيد نسبة صادراتها من الانتاج عن 40%، والمشاريع التي تستخدم ما نسبته 70% من المكون المحلي (معدات و مواد اولية) يمكنها الاستفادة من الحوافز الواردة في القانون.

## 18.2 مقارنة قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين مع بعض الدول المجاورة:

من أجل فهم أعمق لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وتعديلاته فلا بد من مقارنته مع قوانين تشجيع الاستثمار في الدول المجاورة وذلك بالاطلاع على قوانين كل من الاردن مصر وتركيا، حيث لوحظ ان هناك حوافز لم ترد في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني ومنها:

1- عدم تناول قانون الاستثمار الفلسطيني منح الحوافز حسب المنطقة كما هو الحال في القانون الاردني، والقانون المصري الذي تناول برنامج تطوير جنوب مصر، في حين تناول القانون التركي تحديد القطاعات الاقتصادية التي سيتم دعمها في كل منطقة حسب امكانية المنطقة ومستواها الاقتصادي المحلي حيث تختلف كثافة الدعم بالاعتماد على مستوى التنمية بالمناطق وحدد المناطق ذات الاولوية للاستثمار.

2- لم يشمل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني المنشآت الصغيرة والمتوسطة. في حين تسري أحكام القانون المصري على جميع المنشآت والشركات بغض النظر عن النظام القانوني الخاضع له. وكذلك الحال في القانون الأردني، كما شمل القانون التركي دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم العديد من الاعفاءات والضمانات لها.

3- لم يخصص القانون الفلسطيني أراضي الدولة كجزء من الحوافز للمستثمرين، بينما أتاح القانون التركي ذلك على ضوء القواعد والمبادئ التي تحددها وزارة المالية طبقاً لمدى توفر الاراضي، ويسمح القانون المصري بتخصيص الاراضي المملوكة للدولة أو لأشخاص الاعتبارية العامة واللازمة للشركات والمنشآت وإبرام العقود الخاصة بها نيابة عن الجهات المعنية.

4- أما بخصوص المناطق الاستثمارية فلم يحدد القانون الفلسطيني مناطق استثمارية محددة غير تلك التي تقتصر على المناطق الصناعية. بينما يوجد هذا الأمر في كل من تركيا ومصر، حيث يوجد في تركيا 50 منطقة تطوير تكنولوجي وفي مصر 13 منطقة استثمارية، ويقدم في هذه المناطق العديد من الحوافز منها عدم وجود قيود على رأس المال أو الشكل القانوني

للمشروع ووجود نظام جمركي ميسر من شأنه تسهيل حركة الاستيراد والتصدير للمشروعات المقامة في المنطقة وتوفير مجموعة من الخدمات اللوجستية. كما يضمن القانون التركي اعفاء الإيرادات المتحققة من تطوير البرامج وأنشطة البحث والتطوير من ضريبة الدخل وضرائب الشركات حتى العام 2020 واعفاء مبيعات البرمجيات التطبيقية المنتجة حصريا في مناطق التطوير التكنولوجي من ضريبة القيمة المضافة واعفاء رواتب موظفي البحث والدعم والتطوير في هذه المنطقة من كافة الضرائب.

5- قروض مشروعات تطوير التكنولوجيا، تقدم المؤسسة التركية لتطوير التكنولوجيا (Technology Development Foundation of Turkey TTGV) قروض طويلة الأجل وبدون فوائد في مجالات تطوير التكنولوجيا وتوليد الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة ومشروعات الحد من التأثير عليها.

6- وأخيرا لم يقدم قانون تشجيع الإستثمار الفلسطيني أية حوافز تصديرية كما هو الحال في تركيا حيث يتم تشجيع التصدير وزيادة قدره التنافسية للشركات في الاسواق الدولية. وتغطي الحوافز بشكل أساسي أنشطة البحث والتطوير ودراسة السوق في المعارض المحلية والدولية ومصروفات براءة الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية.

## 19.2 الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار:

حسب قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني لعام 1998 تأسست الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار حيث بدأت فعليا وواقعا في عام 2000 بحيث تكون هيئة غير وزارية ولها مجلس إدارة مكون من ممثلي عدد من الوزارات وممثلي عدد من مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني وتعنى بتسهيل إجراءات تسجيل تأسيس المشاريع للمستثمر المحلي والاجنبي من خلال النافذة الاستثمارية الموحدة (One Stop Shop) والتي تضم مندوبين عن كل الوزارات المعنية، تقوم الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار بمهام دعم وتشجيع وعناية بالاستثمارات الاجنبية والمحلية من خلال تنفيذ ما جاء في القانون وتعديلاته من الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية ومنها تسهيل اصدار التراخيص ومنح اعفاءات ضريبية وجمركية (قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وتعديلاته، 1998). ([www.pipa.gov.ps](http://www.pipa.gov.ps))

## 1.19.2 مهام الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار:

نص قانون تنظيم الهيئة أن الغرض الأساسي لها هو العناية بشؤون الاستثمار في فلسطين ويشمل ذلك القيام بالآتي:

- 1- الاشراف على وضع وتقييم السياسات الاستثمارية تبعا للخطط الاستراتيجية للسلطة الفلسطينية.
  - 2- إعداد عقود حزمة الحوافز وتقديمها لمجلس الادارة للمصادقة عليها.
  - 3- إصدار التأكيدات المتعلقة بالاستثمار في فلسطين.
  - 4- تطبيق أحكام هذا القانون ورفع الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بتعديلاته الى مجلس الوزراء.
  - 5- إصدار دليل فرص الاستثمار في فلسطين وتحديثه سنويا.
  - 6- إنشاء سجل الاستثمار والاحتفاظ به.
  - 7- إصدار تراخيص المشروع إذا لم تصدر الوزارات أو المؤسسات قرارها المسبب حول هذا الترخيص.
  - 8- تمثيل النشاطات الترويجية الهادفة للاستثمار في فلسطين.
  - 9- وضع برامج للعناية بالاستثمارات القائمة والعمل على حل كافة المشاكل التي تعترض مزاوله نشاطها ونتاجيتها.
  - 10- المشاركة في الأنشطة الرامية إلى تشجيع الاستثمار في فلسطين على المستوى المحلي والخارجي.
- ويمكن إجمال مهام هيئة تشجيع الاستثمار في تحقيق الأهداف التالية: (قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وتعديلاته، 1998).

- 1- تحسين بيئة الاستثمار في فلسطين.
- 2- دعم وتنمية الاستثمار المحلي.
- 3- جذب وتشجيع الاستثمار الخارجي.

## 20.2 واقع الاستثمار الخاص في فلسطين:

يتأثر الاستثمار في فلسطين بمجموعة من المحددات والعوامل الداخلية والخارجية حيث تتطراً تغيرات على الاستثمار ترتبط بحدوث تغييرات على الاوضاع الأمنية والسياسية وتطور الأداء الذاتي لمؤسسات السلطة الفلسطينية والبيئة القانونية، حيث شكلت التطورات في العملية السياسية

والاجراءات التصعيدية القمعية الاسرائيلية على الأرض العامل الأكثر تأثيرا على المناخ الاستثماري في الاراضي الفلسطينية. وبشكل عام يمكن التطرق إلى المراحل التي مر بها الاستثمار في الأراضي الفلسطينية حسب دراسة ماس (2014) إلى :

**المرحلة الأولى (1994-1999):** جاءت هذه المرحلة بعد توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية حيث ساد خلال هذه الفترة الهدوء النسبي وتوقعات متفائلة بخصوص العملية السياسية واستقرار الوضع السياسي والأمني والذي يعد من أهم العوامل الدافعة والمحفزة للاستثمار، فقد تزايدت مستويات الاستثمار خلال هذه المرحلة حيث ارتفع حجم الاستثمار السنوي من (1,042) مليون دولار إلى (1,874) مليون دولار خلال الأعوام (1994 - 1999)، وشهد عام 1999 أكبر ارتفاع في حجم الاستثمارات التي زادت نسبته (38%) عن العام السابق ويعود هذا إلى صدور أول قانون تشجيع للاستثمار عن المجلس التشريعي في عام 1998.

**المرحلة الثانية (2000-2002):** شهدت بداية هذه المرحلة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) والتي رافقها تصعيد من الاجراءات الاسرائيلية القمعية من خلال حصار واغلاق المناطق وتدمير البنى التحتية حيث تراجعت غالبية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية وبالتالي تراجع مستوى الاستثمار السنوي باعتباره الاكثر تحسسا لحالة عدم الاستقرار، فقط هبط حجم الاستثمار في عام 2002 إلى ( 877.5 ) مليون دولار.

**المرحلة الثالثة (2003 - 2007):** تميزت هذه المرحلة بهدوء نسبي بعد التصعيد الذي شهده العام 2002 واجتياح غالبية المدن والتجمعات الرئيسية افسطينية، يضاف إلى ذلك الاجراءات التصحيحية التي جاءت من السلطة الوطنية الفلسطينية في سياق عملية الاصلاح والتنمية ونشر مبادئ الشفافية والحوكمة فيها، حيث استرجع المستثمرين الثقة وكان ذلك واضحا في زيادة مستوى الاستثمار لأكثر من (27%) في العام 2003 وحده، واستمرت الزيادة ولكن بوتيرة أقل خلال السنوات اللاحقة إلى أن بلغ الاستثمار في عام 2005 نحو (1,234) مليون دولار. ولقد كان لنتائج الانتخابات البرلمانية الفلسطينية التي أدت إلى فوز حركة حماس تطورات عدة ومنها الحصار الذي فرض على المناطق الفلسطينية والانقسام الداخلي حيث ساهمت بشكل كبير في اضطراب المناخ الاستثماري وعزوف المستثمرين الأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمارات لتصل إلى أقل من (888) مليون دولار في عام 2007 وهي تقريبا التي كانت سائدة في عام 2002.

**المرحلة الرابعة (2008 - 2013):** لقد تعززت حالة الانقسام خلال هذه الفترة حيث ترتب على ذلك تشكيل حكومتين إحداهما في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة، وبدأ المجتمع الدولي

والجهات المانحة بضخ المساعدات والمنح للحكومة الفلسطينية في الضفة حيث انعكس ذلك في تحسن الأداء الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وتشير البيانات إلى زيادة الاستثمار بشكل ملحوظ خاصة في عام 2008 حيث وصل إلى (1,200) مليون دولار، وقد شهدت السنوات اللاحقة ثبات نسبي في حجم الاستثمارات عند مستوى (1,300) مليون دولار سنويا حتى العام 2011، وشهد العام 2012 زيادة أخرى في الاستثمارات حيث بلغ حجم الاستثمار أكثر من (1,578) مليون دولار واستمر التقدم المتحقق في مستوى الاستثمار في عام 2013 ليصل إلى حوالي (1,646) مليون دولار، ولكن تشير البيانات التفصيلية إلى استحوذ الانشاءات (الأبنية) على الحصة الأكبر من الاستثمارات في الأعوام (2011 - 2012) حيث بلغت نسبة الاستثمار في الأبنية (88% - 87%) من إجمالي الاستثمار من العامين على التوالي.

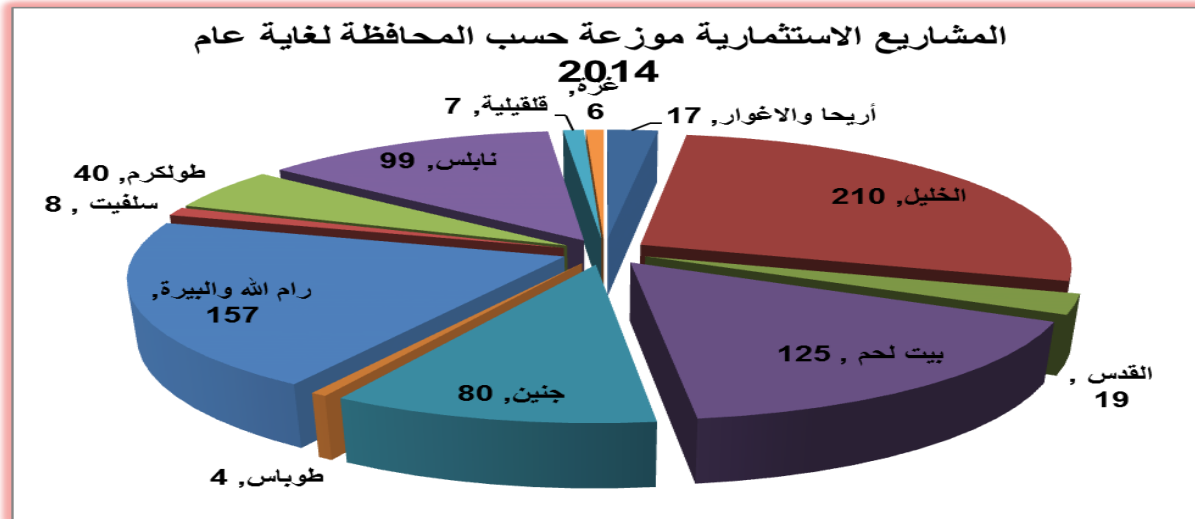
وللاستدلال على البيئة الاستثمارية يمكن استخدام مؤشر آخر يتمثل بعدد الشركات الجديدة المسجلة في فلسطين وإجمالي رؤوس الأموال لتلك الشركات، فقد إنسجمت البيانات المرصودة مع تطورات حجم الاستثمارات خلال المدة ما بين (2006 - 2012) إذ تفيد الإدارة العامة لتسجيل الشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد بأن عدد الشركات المسجلة سنويا شهد تزايدا مستمرا منذ عام 2007. في حين بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية عام 2006 (637) شركة ارتفع العدد إلى (1196) شركة في العام 2007 برأس مال بلغ (166) مليون دينار أردني، وشهد العام 2008 زيادة كبيرة في رأس المال المستثمر في الشركات الجديدة حيث بلغت رؤوس أموال الشركات الجديدة نحو (600) مليون دينار أردني، وتوالت الزيادة في أعداد الشركات المسجلة في العام 2009 لتبلغ (1653) شركة برأس مال حوالي (824) مليون دينار أردني، وهذا يعني بوضوح أن المناخ الاستثماري كان مناسباً في الضفة الغربية خلال تلك الأعوام. أما الأعوام (2010 - 2011) فتراجعت عن المستويات السائدة في العام 2009 حيث شهدت استقراراً نسبياً في أعداد الشركات المسجلة ورؤوس أموالها. ومن الملاحظ أيضاً انخفاض عدد الشركات المسجلة في عام 2012 إلى (1070) شركة برأس مال حوالي (636) مليون دينار أردني (وزارة الاقتصاد الوطني، سنوات متعددة).

## 21.2 المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار:

من خلال البيانات التي قدمتها هيئة تشجيع الاستثمار بلغ عدد المشاريع التي تقدمت للهيئة (1998 - 2014/9/29) (982) مشروع استفاد منها (772) مشروع حسب قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني في كافة المحافظات الشمالية برأس مال قدره (564,352,839) دولار أمريكي وأيدي عاملة بلغت (28,342).

كما بلغ عدد المشاريع التي تقدمت لهيئة تشجيع الاستثمار في قطاع غزة للسنوات (1998 - 2005) (273) مشروع استفاد منها (108) مشاريع حسب قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني في كافة المحافظات الجنوبية وبرأس مال قدره (27,519,205) دولار أمريكي. ( بيانات غير منشورة، الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار ، 2014 ) .

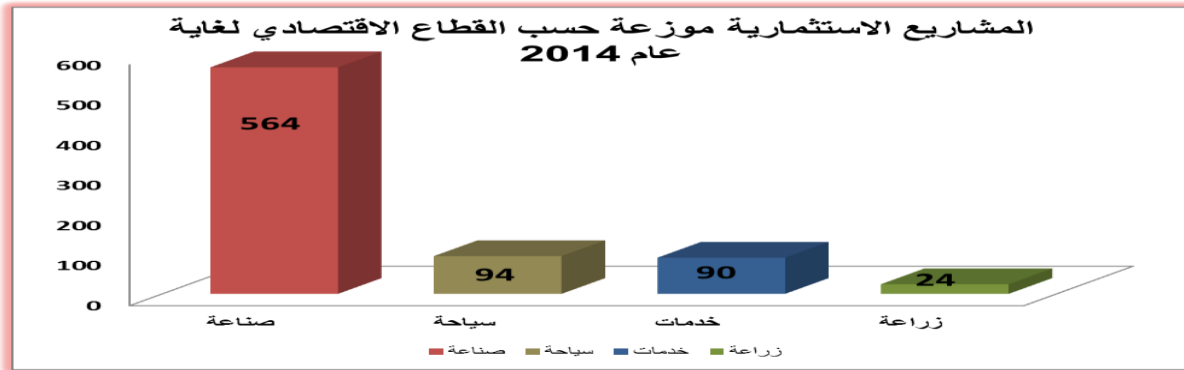
كما يتبين من الشكل رقم (2.2) الخاص بالتوزيع الجغرافي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بأن العدد الأكبر في محافظة الخليل يليها محافظة رام الله والبيرة ويليهما بيت لحم ثم المحافظات الأخرى.



الشكل رقم (2.2): المشاريع الاستثمارية حسب المحافظات

المصدر: ( بيانات غير منشورة ، الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار ، 2014 ) .

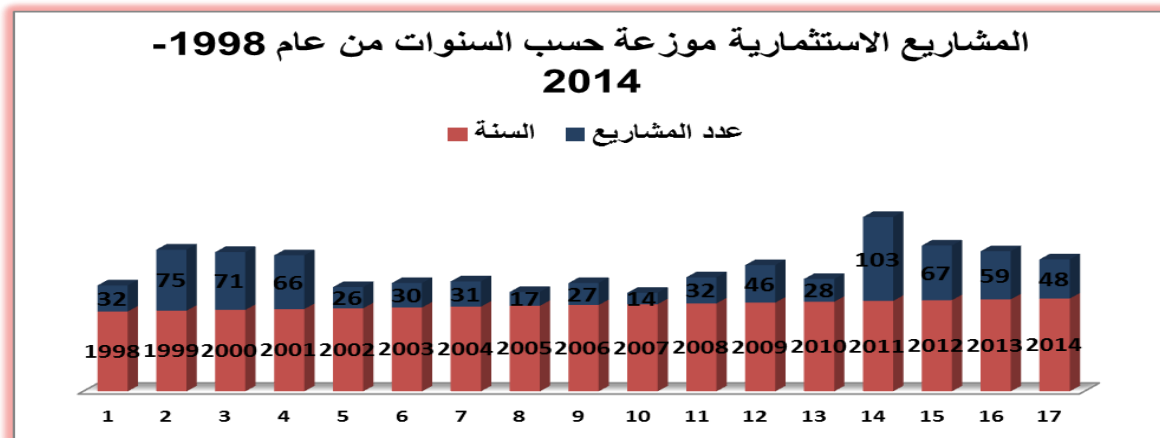
يوضح الشكل رقم (3.2) الخاص بالتوزيع القطاعي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بأن العدد الأكبر منها كان في القطاع الصناعي، وهذا أمر إيجابي، يليه القطاع السياحي. ويبدو أن هناك خلل في التوزيع بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.



الشكل رقم (3.2): توزيع المشاريع الاستثمارية قطاعياً لغاية عام 2014 .

المصدر : ( بيانات غير منشورة ، الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار ، 2014 ) .

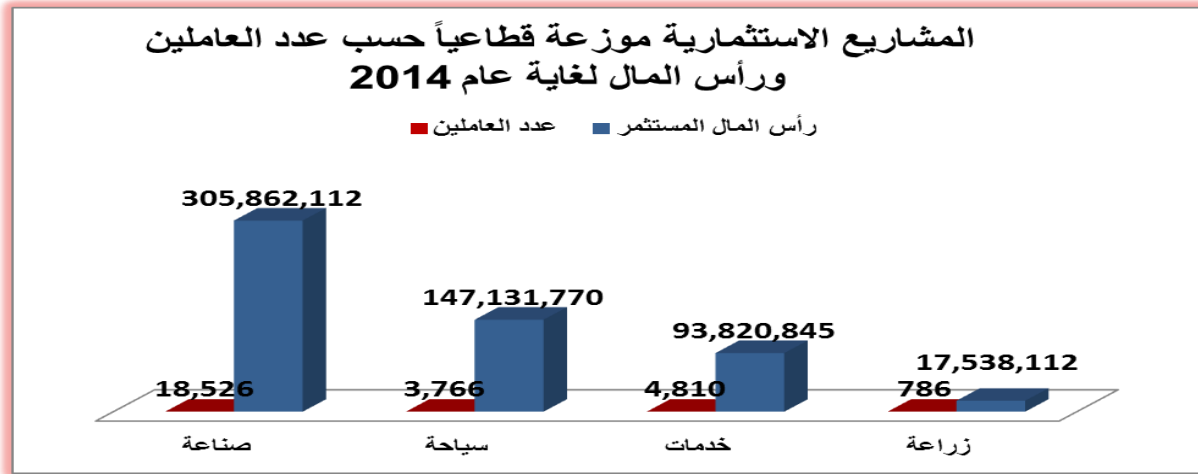
أما الشكل رقم (4.2) الخاص بالتوزيع حسب السنوات للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار يشير بأن الزيادة كانت خلال الاعوام (1999، 2000، 2001) وهي الاعوام التي تلي قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) للعام 1998. فيما انخفضت الاستثمارات خلال سنوات الانتفاضة والانقسام حتى تعود للارتفاع خلال الاعوام 2008-2011 .



الشكل (4.2): المشاريع الاستثمارية موزعة حسب السنوات من عام 1998-2014

المصدر : ( بيانات غير منشورة ، الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار ، 2014 ) .

كما يتبين من الشكل رقم (5.2) الخاص بالمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار موزعة قطاعياً حسب عدد العاملين ورأس المال بأن نسبة التشغيل بالقطاع الصناعي كانت 66% وهي اعلى نسبة مقارنة مع القطاعات الأخرى.



الشكل (5.2): المشاريع الاستثمارية موزعة قطاعياً حسب عدد العاملين ورأس المال

المصدر: (بيانات غير منشورة، الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار، 2014).

## 22.2 الدراسات السابقة:

من خلال الرجوع إلى الأدبيات والمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة من الدراسات السابقة أو الكتب، أو المقالات أو المجلات العلمية المتخصصة، أو الإنترنت، ومن خلال الموقع الإلكتروني لهيئة تشجيع الاستثمار، أو من خلال الوثائق والمستندات التي تم الحصول عليها من الوزارات ذات العلاقة، فيما يلي توضيح لعدد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال لخص ما يلي:

- دراسة ابو جامع (2013): بعنوان " أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً:"

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر ثورات الربيع العربي على اقتصاديات الدول المعنية واطهار حاجات دول الربيع العربي الماسة الى الاستثمارات الاحنبية . اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته وخرجت الدراسة بعدة نتائج اهمها: توضيح رؤية واضحة لحجم الاستثمارات الاجنبية الهاربة نتيجة لعدم الاستقرار والذي صاحب الثورات العربية على اقتصادياتها المتداعية.

حاولت الدراسة توضيح مشجعات وحوافز الاستثمار في فلسطين لتحديد الية يمكن من خلالها الاستفادة من تلك المتغيرات في تحديد سياسة استقطاب فلسطينية قد تساعد الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الفلسطيني . ومن أهم الاستنتاجات: اعتماد دول الربيع العربي على الاستثمار الاجنبي كممول اساسي للاستثمارات وتوفير فرص عمل في اقتصادياتها، كما ان عدم الاستقرار في دول الربيع العربي وخفض تصنيفها الائتماني ساعد في تسريع هروب الاستثمارات الاجنبية فيها مما ادى الى خفض الاستثمارات الاجنبية في عموم المنطقة وانعكس ذلك على تفاقم مشكلة البطالة، كما ان كلفة ثورات الربيع العربي الاقتصادية كانت اكبر من قدرة اقتصادياتها على التحمل في ظل ازمة مالية دولية يعيشها العالم.

وقد اوصت الدراسة بخطوات يمكن العمل على تنفيذها عربيا وفلسطينيا ومحاولة جذب واعادة الاستثمارات الاجنبية الى اقتصادياتها واهمها عودة الاستقرار السياسي في المنطقة اضافة الى تسريع العمل بالمنهج الديمقراطي واتباع سياسات تنمية مبنية على المشاركة المجتمعية في هذه الدول.

#### • دراسة سعاد (2011) بعنوان " دور السياسات المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي):"

هدفت الى معرفة مدى فاعلية السياسة المالية في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر في كل من تونس والجزائر ومقارنة السياسات المالية لبعض دول المغرب العربي والاستفادة من تجاربها في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر . ومعرفة المتاح والملائم والانسب لجلب الاستثمار الاجنبي، استخدمت الباحثه المنهج الوصفي في هذه الدراسة وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج اهمها: ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الاقل تكلفة لتحقيق المنهجية كما ان للاستثمار الاجنبي المباشر الفضل الكبير في تحقيق التطور في بعض البلدان من خلال آثاره الايجابية كالتجربة الماليزية الا ان له آثار سلبية لا بد للدول المضيفة الحذر منها . كما أن السياسة المالية في الجزائر لم تنشط بالقدر الكافي الذي يمكن له من جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وعليه فقد كانت السياسة المالية التونسية لها جدوى في جذب الاستثمار الاجنبي والمباشر .

ولقد اظهرت الدراسة استنتاجات اهمها: ان للاستثمار الاجنبي المباشر دور هام في تمويل وتحقيق التنمية للاقطار المستثمر فيها، وعلى الدول المستضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر الحذر من سلبيات هذه الاستضافة من خلال اتباع سياسات رشيدة وحكيمة في الهدف الذي تريده منها والمراد

تحقيقه. كما ان تحسين الادارة وازالة العراقيل والقيود الادارية تساهم بشكل كبير في توفير مناخ جيد للاستثمار الاجنبي المباشر ويضاف الى ذلك الحوافز والامتيازات الضريبية التي تقدمها الدولة وتمتاز بها عن دول اخرى.

• دراسة فاروق (2010) بعنوان "قياس بعض اثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر":

هدفت الدراسة الى محاولة بناء نموذج اقتصاد قياسي يبرز تأثير اهم المؤشرات على الاستثمار الاجنبي المباشر واعطاء صورة واضحة عن العلاقة التي تربط مختلف المؤشرات للاستثمار الاجنبي المباشر من خلال قياس شدة الارتباط بين الاستثمار والمؤشرات الاقتصادية للدولة، استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، و توصلت الدراسة الى مجموعة نتائج من أهمها: تغيير المؤشرات الاقتصادية عامل ضروري لجذب الاستثمارات الاجنبية ولكنها غير كافية حيث تعتبر (البيروقراطية، الرشوة، الروتين الاداري، الخ) من العوامل الاساسية الطارده للاستثمار الاجنبي المباشر. يعد زيادة الناتج المحلي الاجمالي اكثر المؤشرات تأثيرا على الاستثمار الاجنبي المباشر كما ان زيادة التضخم تعد من المؤشرات الاقتصادية السلبية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

ومن اهم الاستنتاجات: ان المؤشرات الاقتصادية في الدول المضيفة للاستثمارات الاجنبية وخاصة الناتج المحلي الاجمالي والتضخم هي التي تتحكم بنسبة عالية في جذب الاستثمارات في الجزائر لهذا على الدولة العمل على تحسين اداء الاقتصاد الجزائري وتحقيق التناسق بين ادوات السياسة الاقتصادية من اجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

• دراسة القدومي (2005) بعنوان "العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاردن دراسة تحليلية للفترة 1995-2004":

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على حجم وطبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة العينية في الاردن والعوامل التي تؤثر عليها للفترة 1995-2004 حيث تناولت الدراسة حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومعدل تغييرها السنوي مع تحديد العوامل المؤثرة عليها والتعرف على قوة وطبيعة العلاقة بينهما، وتأثير معدل الاستثمارات الاجنبية المباشرة السنوية والعوامل المؤثرة عليه كحزمة

واحدة على حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة وكانت قوية جدا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة.

وتضمنت الدراسة بعض التوصيات أهمها: توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، على أن يكون للحكومة المسؤولية الاساسية في توفير هذا المناخ مع عدم اغفال دور مؤسسة تشجيع الاستثمار في هذا المجال.

• دراسة مسيمي (2006) بعنوان "السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني":

هدفت الدراسة الى التعرف على السياسات الضريبية المطبقة في الاراضي الفلسطينية ودور هذه السياسات في احداث تنمية اقتصادية حقيقية في ظل الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني ومدى ملائمتها للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في فلسطين . استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في دراستها . وقد توصلت الباحثة الى نتائج اهمها: ان الضرائب في فلسطين ما هي الا اداة لتخطيط وتوجيه للاقتصاد الاسرائيلي بسبب السيطرة والتبعية شبه الكاملة لاسرائيل، كذلك فان تصميم السياسة الضريبية الفلسطينية يتم بمعزل عن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين .

وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات اهمها: ضرورة اعادة النظر في توزيع الشرائح الضريبية لتحقيق العدالة وربط الاعفاءات الضريبية بمستوى الدخل، وضرورة التنسيق بين ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة للحد من التهرب الضريبي، واعداد النظر في الاتفاقات الاقتصادية المبرمة مع الجانب الاسرائيلي وخاصة اتفاقية باريس وسن قوانين ملائمة للوضع الفلسطيني وضرورة ربط اجهزة الحاسوب الخاصة بدائرة الجمارك مع الوزارات الاخرى للحصول على بيانات دقيقة.

• دراسة الاسرج (2005) بعنوان "سياسات تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية":

هدفت هذه الدراسة الى تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية من خلال دراسة الاتجاهات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 1992 - 2003 والتعرف الى ملامح الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية وتطور اهميته النسبية خلال الفترة 1995-2003 والخروج بتوصية لاهم السياسات التي قد تساعد في جذب وتنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى

الدول العربية. حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ومن اهم نتائج هذه الدراسة: ضرورة تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية من خلال تحسين مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود البلد المستقبل للاستثمار واصلاح بيئة اداء الاعمال من خلال تبسيط الاجراءات وتحسين اليات انفاذ العقود والحفاظ على حقوق المستثمرين، تعديل الانظمة الضريبية وتطوير انظمة كل من التداول والمقاصة والتسوية.

ومن اهم التوصيات: معالجة اوجه القصور التي تعاني منها اسواق الاوراق المالية العربية، وعمل خطة اعلامية للتعريف بمزايا وفرص الاستثمار المالي في الدول العربية من خلال الترويج للشركات المساهمة العربية وتوفير البيانات الدورية عن انشطتها واقامة الندوات واللقاءات في اماكن التجمعات المختلفة وتشجيع نوادي الاستثمار العربية وزيادة الوعي الادخاري والتوظيفي لدى صغار المدخرين العرب.

- دراسة بجياوي (2013) بعنوان " دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة حالة: الجزائر للفترة 2002-2010 وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر":

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع المناخ الاستثماري للدول العربية وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ومن اهم نتائج هذه الدراسة: نجحت 11 دولة عربية في تحقيق توازنات اقتصادية كلية مقبولة مما يعكس الجهود المبذولة في السياسات الاقتصادية الكلية، حيث سجلت 16 دولة عربية معدلات نمو ايجابي سنة 2011 وفي مقدمتها قطر بمعدل 18.7% في حين كان متوسط النمو الحقيقي لاجمالي الدول العربية 3.1% كما زادت حصة مجموعة الدول العربية من الناتج العالمي من 2.6% عام 2006 الى 3.24% عام 2011 وسجلت معدلات التضخم في 14 دولة عربية مستويات مقبولة خلال العام 2011 . كما قامت الدول العربية باصلاحات على بيئة اداء الاعمال توجت بحدوث تقدم كبير في اغلب بلدان المنطقة العربية وتصدرتها السعودية في مؤشر سهولة الاعمال لعام 2012 بترتيب عالمي متقدم للغاية مرتبة 12 ضمن المراتب التي تجاوزت 78 عالميا توجد 15 دولة في مؤشر حماية المستثمرين و 18 دولة في مؤشر الحصول على الائتمان و 17 دولة في مؤشر انفاذ العقود. كما اثرت العولمة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية حيث لوحظ تسارع زيادة حصيلة الخصخصة في الدول العربية كما ان 75% من التوقعات الاستثمارية في الدول النامية مصدرها انشطة الخصخصة على شكل استثمارات اجنبية مباشرة .

ومن أهم الاستنتاجات ضرورة تعزيز الانفتاح الاقتصادي والاندماج الاقليمي والدولي، تشجيع الاستثمارات العربية البينية وعودة الاموال العربية المهاجرة من خلال تنظيم مؤتمرات لهيئات الاستثمار الرسمية ودراسة امكانية تاسيس صندوق استثماري بالتعاون مع مؤسسات مالية ومستثمرين من القطاع الخاص .

• دراسة لبد (2005) بعنوان " مقومات ومحاذير اصدار النقد الوطني الفلسطيني " .

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى توفر العوامل والظروف الاقتصادية والمالية والمقومات الاساسية الخاصة بعملية اصدار النقد الوطني الفلسطيني والتعرف على المخاوف والمحاذير التي تمنع من عملية اصدار النقد الفلسطيني. حيث استخدم الباحث المنهجين التاريخي والوصفي في هذه الدراسة والتي خرجت بنتائج اهمها اعتبار العملة الفلسطينية رمزا من رموز السيادة والاستقلال الوطني وتحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية في مقدمتها التحرر الاقتصادي الفلسطيني من التبعية الاقتصادية الاسرائيلية من خلال القدرة على ادارة سياسة نقدية فاعلة تعمل على مكافحة التضخم وتخفيض معدلات البطالة وتشجيع فرص الاستثمار والحد من الخسائر المتراكمة الناتجة عن عدم حصول السلطة الفلسطينية على ايرادات سك العملة والحد من الخسائر المباشرة عن استعمال الشيكل الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية التي تقدر بحوالي 500 - 600 مليون شيكل سنويا .

ومن أهم الاستنتاجات ان قرار اصدار النقد الفلسطيني يجب ان يتسم بالدراسة المعمقة والترتيب والموضوعية نظرا للظروف والمحددات التي نعيشها خاصة ان النقد الفلسطيني المعترم اصداره يجب ان يتمتع بالثقة والمصداقية من حيث الاستمرار بالمحافظة على قيمته وعدم تذبذب قوته الشرائية مع الاخذ بعين الاعتبار الفوائد التي يمكن الحصول عليها نتيجة اصدار عملة فلسطينية وتقليل المخاطر والمخاوف والتكاليف المرتبطة بعملية الاصدار.

ومن اهم التوصيات دراسة لبد: العمل على ايجاد اقتصاد وطني قوي قادر على مواجهة الهزات والتقلبات، استقلالية سلطة النقد الفلسطينية، تقوية وتفعيل النظام المصرفي وتوفير الاحطيات النقدية الكافية من العملات الاجنبية، التنسيق الامثل بين السياسة النقدية والسياسة المالية حول اصدار النقد الفلسطيني، وتحديد موقع الاستقرار النقدي ضمن اولويات السياسة الاقتصادية الكلية.

• دراسة نصر (2008) بعنوان " دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة):"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار الفلسطيني في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في فلسطين.

فمن خلال المنهج الوصفي التحليلي اظهرت الدراسة عدة نتائج هامة منها: ضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار رقم (1) سنة 1998 بالاضافة الى ضعف الخدمات في مرحلتين ما قبل الاستثمار وما بعد الاستثمار للمستثمرين من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ولا سيما النافذة الاستثمارية الموحدة التي تناط بها مهام تسهيل الاستثمار وضمان سرعة انجاز المعاملات الخاصة للمستثمرين.

كما اشارت الدراسة الى ان هناك ضعفا في مجال السياسة العامة للسلطة الفلسطينية في مجال سياسة تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر حيث لم يميز القانون بين المستثمر المحلي والاجنبي كما اكدت الدراسة ان عدم الاستقرار الامني ساهم الى حد كبير في هجرة رؤوس الاموال الى الخارج واحجام المستثمر المحلي عن المزيد من الاستثمار بسبب تلك الظروف

واوصت الدراسة بجملة من التوصيات اهمها: ضرورة مراجعة التشريعات الخاصة بالاستثمار وتطويرها وتفعيل دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار عن طريق منحها مزيد من الصلاحيات والتمويل لكي تتمكن من القيام بالدور المنوط بها. وتوصي الدراسة بتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المجاورة وتبني سياسة واضحة لجذب وتدعيم الاستثمار في المناطق من خلال تبني سياسة تحويلية تشجيعية للقطاع الخاص.

• دراسة حمدالله (2005) بعنوان " دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية في فلسطين " .

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة وماهية الهدف الاقتصادي الذي تحققه ضريبة الدخل في فلسطين ودراسة للمؤشرات الاقتصادية وعلاقتها بضرية الدخل وطبيعة المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تعاني منها فلسطين.

وقد توصلت الدراسة الى نتائج اهمها: اعتبار ان سياسة ضريبة الدخل ذات تأثير مهم على القطاعات الاقتصادية المختلفة اهمها قطاع الصناعة وانخفاض هذا التأثير على موظفي القطاعات الحكومية والافراد نتيجة انخفاض القيمة الضريبية المفروضة عليهم واعتبار ان قانون ضريبة الدخل في فلسطين لا يواكب التغيرات الاقتصادية في العالم، وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات اهمها تحديد معدلات الضريبة بشكل يتناسب مع الوضع الاقتصادي الفلسطيني والموازنة العامة والسعي الى منح معدلات تميزية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . يجب اعادة النظر فيما يتعلق بالشرائح الضريبية بحيث تشمل تحقيق التوزيع العادل للعبء الضريبي على افراد المجتمع .

• **دراسة شعبان (2012) بعنوان "اهمية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني":**

هدفت الى التعرف على ادوات السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية) التي تستخدمها السلطة الوطنية الفلسطينية والهادفة الى تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني حيث خرجت الدراسة بنتائج كان اهمها ان السياسات الاقتصادية الفلسطينية ما زالت مصادرة من قبل الاحتلال الاسرائيلي، انشغال الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في سد الفجوة بين المقبوضات والايادات للموازنة في السلطة الفلسطينية، ضعف القطاع الخاص الفلسطيني وصغر حجم المؤسسات الانتاجية الفلسطينية وضعف الانتاجية والتدريب لدى العاملين. تأخر التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج الفلسطيني مما يضعف انتاجيتها وبالتالي تنافسيتها هذا وقد تم استخدام المنهج الوصفي.

• **دراسة Head Thomas & Sorensen Jr. Peter (2005) بعنوان "جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الدور الكامن للثقافة الوطنية":**

قام الباحثان في التحري في الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودور ثقافة وقيم المجتمع بهذا الخصوص، وخلص الباحثان إلى أن الدول التي تتمتع بالاستقرار، وعدم وجود سلطة القوة، والمحسوبية هي الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، كما خُصَّ الباحثان أيضاً إلى أنه ليس من الضروري على الدول المضيفة العمل على تغيير ثقافتها، بل إن التطور الاقتصادي سيؤدي إلى هذا التغيير، وعلى حكومات الدول المضيفة أن تتعرف على تفضيلات المستثمرين وتوفرها.

• دراسة Metwally (2004) بعنوان " أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في دول الشرق الأوسط ":

قامت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية، والنمو الاقتصادي والتصدير على كل من الأردن، ومصر، وعمان، باعتبار أن معظم الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول تأتي من دول الاتحاد الأوروبي. وتم من خلال الدراسة التعرف على مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفوائد على تدفق الاستثمارات الأجنبية. وهذا من خلال معادلة الانحدار، واستنتجت الدراسة بأن كلاً من معدلات النمو، والفوائد، كان لها الأثر الإيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن زيادة تدفق رأس المال الأجنبي يعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات للدول المضيفة، وبالتالي زيادة الناتج القومي، وهذا يعني جذب استثمارات أجنبية إضافية .

• دراسة Radi (2012) بعنوان " الاستثمار الخارجي والتنمية " Foreign Direct Investment And Growth .

توضح هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث استعرضت النتائج النظرية والعملية على طبيعة هذه العلاقة وعلى محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، كما تم مراجعة الوضع الحالي والصعب للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في ضوء الثورة المصرية التي حدثت في الخامس والعشرين من يناير 2011. فقد أعادت النتائج التأكيد على حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحسن النمو، بالإضافة إلى حجم السوق، الانفتاح، رأس المال البشري، البنية التحتية، سعر الصرف، كفاءة القطاعات المالية، الدين الحكومي، معدلات النمو، الحكم الجيد، الجودة المؤسسية، الديمقراطية والاستقرار السياسي تمثل المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك فإن الإقتصاد المصري وجد أنه في حالة تدهور خطيرة مع تدفقات سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الوضع السياسي، ومن ناحية أخرى حتى إذا تحقق الاستقرار، فإن زيادة الدين العام، تراجع الاحتياطي وتوقف الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح يمكن أن يحد من التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر.

• دراسة "Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia" (2007) Rahim Quazi

لقد ولد الدور الهام المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الدول النامية إهتماماً بحثياً كبيراً بين الاقتصاديين، وهذه الدراسات والأدبيات قدمت العديد من المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر ففي دراسة (رحيم كوزي) التي تم تنفيذها على سبع دول نامية في شرق آسيا (الصين، اندونيسيا، كوريا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورا، تايلند) خلال الفترة من 1995-2000، عبر نموذج شمل سبعة محددات هي: الانفتاح الاقتصادي، حجم السوق، رأس المال البشري، التحرر المالي، جودة البنية التحتية، العائد على الاستثمار، الاستقرار السياسي، وقد خلصت الدراسة إلى أن المناخ الاستثماري المحلي الجيد، وحجم السوق المحلي الكبير، والعائد على الاستثمار العالي، تعزز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، بينما عدم الاستقرار السياسي يسبب العكس .

• دراسة رواشده (2011) بعنوان "توقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال السنوات من (2011-2030)".

هدفت الدراسة إلى توقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال السنوات من (2011-2030)، واتخذت الدراسة نموذج المعدل المؤثر المتكامل Integrated Autoregressiv Average Moving، والذي يعتمد على تغطية البيانات للفترة من 1981-2010، حيث وجد أن السلاسل الزمنية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن مستقراً في مستوياته خلال الزمن، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الحجم الإجمالي المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن سيبلغ (29,707.06) تسعة وعشرون مليار وسبع مائة وسبعة ملايين دينار أردني تقريباً حتى عام 2030، بينما بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (14,479.096) أربعة عشر مليار وأربع مائة وتسعة وسبعون مليون دينار أردني تقريباً بمعدل نمو سنوي بلغ 3.22%، وأوصت الدراسة بأن هناك حاجة لتوفير بيئة مناسبة للاستثمار عن طريق توفير الحوافز والوسائل الضرورية للمستثمرين بعيداً عن البيروقراطية، بالإضافة إلى الحاجة إلى خطة إقتصادية شاملة، خصوصاً في آثار الأزمة المالية العالمية التي أثرت على العالم بما فيها الأردن.

• دراسة Al Abbadi (2009) بعنوان "تشخيص الوضع الحالي للاستثمار الأجنبي في بعض الاقتصادات العربية".

هدفت الدراسة إلى مراجعة تجارب كل من مصر، والأردن، واليمن في مجال جذب الاستثمار، وحجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول. حيث خلصت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية، السياسية، والقانونية، بالإضافة إلى البيئة الإدارية التي تؤثر على عملية جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى الإستثمارات غير المباشرة في الدول السابقة الذكر، بينما تمثل البنية التحتية في مصر البعد المؤثر على عملية جذب الإستثمارات. كما أشارت النتائج أن معظم الشركات الأجنبية مترددة في الاستثمار بسبب التذبذب في معدل سعر صرف العملة في الدول المضيفة، والتي أثرت سلباً على الإستثمارات. ومن ناحية أخرى فإن القوانين الحالية المفروضة على المستثمرين الأجانب عند تأسيس المشاريع الإستثمارية عامل مؤثر في جذب الإستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى أن الدول العربية ما تزال تمتلك إجراءات جمركية قوية، بينما الحوافز والإعفاءات الضريبية تمثل عوامل مهمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار من أجل تشجيع الشركات الأجنبية.

وخلصت الدراسات المشار إليها سابقاً العربية والأجنبية منها نلاحظ بأن جميعها ركزت على دراسة مدى تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، فكل دراسة منها أخذت بعين الاعتبار عوامل مختلفة مثل معدل دخل الفرد والاستقرار السياسي ووضع ميزان المدفوعات ودور ثقافة المجتمع ومعدلات الفوائد ومعدل النمو الاقتصادي وقامت هذه الدراسات بدراسة مدى تأثير هذه العوامل المختلفة على حجم الاستثمار الأجنبي وأيضاً بعض من هذه الدراسات قامت بدراسة دور الاستثمارات الأجنبية في توفير فرص عمل وزيادة الإنتاجية والعمل على تحسين الصادرات. وبالنسبة لدراسة "هيل" فهي تختلف من حيث عدد وطبيعة العوامل المستقلة والفترة الزمنية للدراسة.

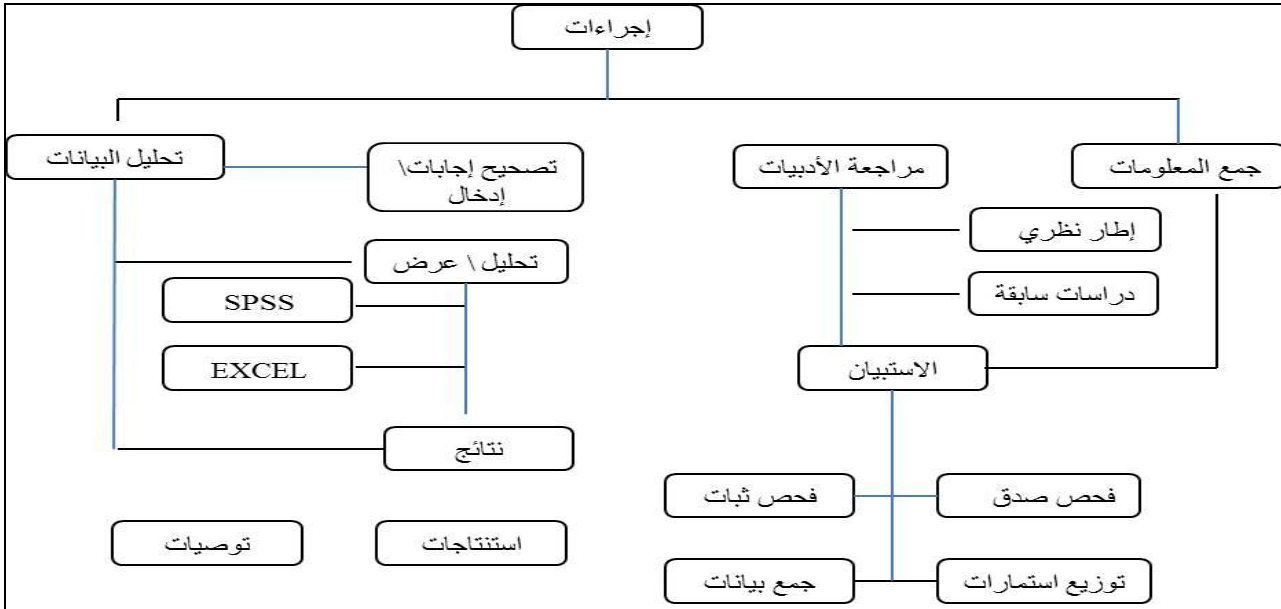
وقد جاءت هذه الدراسات متفقة مع هذه الدراسة لتناولها الموضوع ذاته مع الاختلاف في طبيعة وأسلوب تناول الموضوع إلى جانب اختلاف النطاق الزمني وعينة الدراسة مما ترتب عليه اختلاف في نتائج التحليل التي توصل إليها البحث.

## الفصل الثالث

### منهجية وإجراءات الدراسة

#### 1.3 تمهيد

منهج هذه الدراسة وخطواتها وإجراءاتها الرئيسية، من جمع البيانات وحتى الخروج بالتوصيات يوضحها ويفصلها الشكل رقم (1.3)، وفيما يلي استعراض لهذه الإجراءات والخطوات:



شكل (1.3) : منهجية الدراسة وأدواتها ومراحل إعدادها

### 2.3 منهجية الدراسة وأدواتها

استخدم الباحث المنهج التحليلي لملائمته لطبيعة الدراسة، وذلك لكونها تحتاج لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

### 3.3 أداة الدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته بشكل أساسيا على الاستبانة، وبشكل ثانوي على مراجعة معمقة للدراسات ذات العلاقة من كتب ومراجع وأبحاث ودراسات وأطروحات، وتم تطوير استبانة لهذه الغاية وكما هو مبين في ملحق رقم (1) حيث تكونت الاستبانة من جزئين: الأول بيانات أولية عن المبحوثين شملت فقرات تتعلق الكيان القانوني للمؤسسة، نشاط المؤسسة، رأسمال المؤسسة، عدد العاملين، مبيعات المؤسسة، سنة تأسيس المؤسسة، إدراج المؤسسة في سوق فلسطين للاوراق المالية من عدمه، المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار. أمل الجزء الثاني يتكون من خمس وسبعون فقرة موزعة على ثمان محاور موضحة في جدول رقم (2.3) وتم اعتماد سلم إجابات من خمس درجات حسب سلم ليكرت الخماسي كالتالي:

### جدول 1.3: سلم الإجابات (ليكرت الخماسي)

الوصف/الاستبانة	الدرجة	الدلالة
موافق بشدة	5	يدل على درجة استجابة مرتفعة جداً
موافق	4	يدل على درجة استجابة مرتفعة
محايد	3	يدل على درجة استجابة متوسطة
غير موافق	2	يدل على درجة استجابة منخفضة
غير موافق بشدة	1	يدل على درجة استجابة منخفضة جداً

### جدول 2.3: توزيع فقرات الاستبانة على مجالاتها :

الرقم	المجال	عدد الاسئلة
<b>الجزء الأول</b>		
1	معلومات تتعلق بالمؤسسة	8
<b>الجزء الثاني</b>		
الرقم	المجال	عدد الاسئلة
1	دور السياسة النقدية	5
2	دور السياسة المالية	7
3	المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية	22
4	المناخ السياسي	9
5	البيئة القانونية	5
6	المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته	13
7	دور هيئة تشجيع الاستثمار	5
8	التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار	9
<b>المجموع الكلي لأسئلة الاستبانة</b>		<b>75</b>

### 4.3 صدق الاداة:

- تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها عند تصميمها المبدئي على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الإدارة والبحث العلمي، وبلغ عددهم (8) ثمانية، يوضحها الملحق رقم (2) وذلك لإبداء آرائهم حول فقرات الاستبانة من حيث وضوح صياغة كل عبارة ومدى ملائمتها للمحور الذي تنتمي إليه، وطلب منهم إبداء النصح بإدخال أي تعديلات يرونها مناسبة أو إضافة أي عبارات جديدة لزيادة شمولية الاستبانة، وحذف أي عبارات يرونها مكررة أو غير ضرورية. وفي ضوء الملاحظات والتوصيات التي حصل عليها الباحث قام بإجراء التعديلات التي اتفق عليها حوالي 80% من المحكمين لوضع أداة الدراسة في صورتها النهائية كما في ملحق (1).

### 5.3 ثبات أداة الدراسة:

لقياس ثبات الأداة تم استخدام معامل Cronbach's Alpha كرونباخ ألفا، ويوضح الجدول (4.3) معاملات الثبات للاستبانة بعد توزيعها على كامل العينة، حيث تبين من الجدول أن معامل ثبات الاستبانة لمحاولات الدراسة عالية وكانت 84%، وبشكل عام كان معامل الثبات العام لجميع المحاولات عالي جداً، إذ زاد عن 84% وهذا يدل على أنه يمكن اعتماد النتائج التي حصل عليها الباحث من التطبيق الميداني للاستبانة.

### جدول 3.3: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

معامل الارتباط	عدد الفقرات	المجال
0.5481	5	دور السياسة النقدية
0.7852	7	دور السياسة المالية
0.7522	22	المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية
0.8300	9	المناخ السياسي
0.6531	5	البيئة القانونية
0.8771	13	المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته
0.7979	5	دور هيئة تشجيع الاستثمار
0.7426	9	التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار
<b>0.8457</b>	<b>75</b>	<b>الدرجة الكلية</b>

### 6.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من جميع الشركات التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار في مختلف محافظات الضفة الغربية وعددهم (772) شركة موزعة كما يلي:

جدول رقم 4.3: عينه الدراسة

النسبة المئوية حجم العينة	النسبة المئوية حجم المجتمع	حجم المجتمع	العينة	القطاع
72.84	21.89	564	169	صناعة وانشائي
12.07	3.63	84	28	سياحي
12.07	3.63	90	28	خدمات
3.02	0.91	24	7	زراعي
<b>100</b>	<b>30.05</b>	<b>772</b>	<b>232</b>	<b>المجموع</b>

تكونت عينة الدراسة الحالية من (232) شركة من الشركات التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين في محافظات الضفة الغربية حيث بلغت نسبة العينة (30.05%) من المجتمع الأصلي وكان عدد المستجيبين (200) بواقع (86.2%) من أفراد عينة الدراسة، وتم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية والجدول التالي تبين توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.

جدول 5.3.أ: الكيان القانوني للمؤسسة

النسبة المئوية	التكرار	المتغير
41.5	83	شركة عادية
48.0	96	شركة مساهمة محدودة
10.5	21	شركة مساهمة عامة
<b>100</b>	<b>200</b>	<b>المجموع</b>

جدول 5.3.ب: نشاط المؤسسة

النسبة المئوية	التكرار	المتغير
19.5	39	خدماتي
<b>54.0</b>	108	صناعي
16.0	32	انشائي
2.0	4	زراعي
8.5	17	سياحي
<b>100</b>	<b>200</b>	<b>المجموع</b>

جدول 5.3 ج: رأس مال المؤسسة

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
95.5	191	وطني	رأس مال المؤسسة
0.5	1	اجنبي	
4.0	8	مشترك	
100	200	المجموع	

جدول 5.3 د: عدد العاملين

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
45.0	90	25 فأقل	عدد العاملين
6.0	12	36-26	
8.0	16	47-37	
41.0	82	48 فأكثر	
100	200	المجموع	

جدول 5.3 هـ: مبيعات المؤسسة

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
88.5	177	الاسواق المحلية	مبيعات المؤسسة
11.5	23	الاسواق الخارجية	
100	200	المجموع	

جدول 5.3 و: سنة تأسيس المؤسسة

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
27.5	55	قبل عام 1992	سنة تأسيس المؤسسة
23.5	47	1998-1993	
15.0	30	2004-1999	
27.0	54	2010-2005	
7.0	14	2014-2011	
100	200	المجموع	

### جدول 5.3.ز: المؤسسة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
25.5	51	نعم	المؤسسة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
74.5	149	لا	
100	200	المجموع	

### جدول 5.3.ح: هل لديك معرفة بقانون تشجيع الاستثمار

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
72.5	145	نعم	هل لديك معرفة بقانون تشجيع الاستثمار
27.5	55	لا	
100	200	المجموع	

ويتبين من جداول اختبار العينة أعلاه أن أغلبية الشركات في عينة الدراسة كانت من الشركات المساهمة المحدودة وبنسبة 48%، أما فيما يتعلق بنشاط المؤسسة كان القطاع الصناعي الأعلى وبنسبة 54%، وتركز رأس المال لعينة الدراسة في رأس المال الوطني بنسبة 95.5% مما يشير إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية، بينما كان ما نسبته 45% من عينة الدراسة للشركات التي تستخدم أقل من 25 عامل، وكانت حصة السوق المحلي من مبيعات الشركات ما نسبته 88.5% مما يشير إلى ضعف الصادرات، سنة التأسيس كانت نسبة 27.5% من الشركات ما قبل 1992 تليها الفترة ما بين 2005-2011 بنسبة 27%، فيما كانت نسبة الشركات غير المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية 74.5%.

### 7.3 حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تم تنفيذ هذه الدراسة على الشركات التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار في مختلف مناطق الضفة الغربية باستثناء محافظة القدس .
- الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين ايار 2014 حتى اذار 2015.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على الاستثمار المباشر واختصت الشركات التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار فقط.

### 8.3: جمع وتحليل البيانات للدراسة

بعد جمع البيانات وفرزها وإدخالها إلى الحاسوب تم معالجتها إحصائياً باستخدام نظام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإحصائي، ومن التحليل الإحصائية التي تم استخدامها المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة، والنسب المئوية، والتكرارات، وفحص ثبات الاستبانة (قياس قوة الترابط والتماسك بين فقرات الاستبانة) باستخدام معامل كرونباخ الفأ، والانحراف المعياري لقياس درجة تباعد الاستجابات عن وسطها الحسابي، واختبارات T، ومعامل الارتباط Correlation coefficient وكذلك تحليل التباين الأحادي One way-Anova .

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة ومناقشتها

#### 1.4 مقدمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطينين كما هدفت إلى التعرف على دور متغيرات الدراسة (الكيان القانوني للمؤسسة، نشاط المؤسسة، رأس مال المؤسسة، عدد العاملين، مبيعات المؤسسة، المؤسسة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، والمعرفة بقانون تشجيع الاستثمار)، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها، وبعد عملية جمع الاستبانات تم ترميزها وإدخالها للحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ولتفسير نتائج الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية التالية:

أقل من 50%	منخفض جداً
من 50-59.9%	منخفض
من 60-69.9%	متوسط
من 70-79.9%	مرتفع
من 80 فأكثر	مرتفع جداً

وفي حال تساوي عبارتين أو أكثر في متوسطهما الحسابي على مستوى المحور ككل فإنه يتم تقييمهما بناء على الإنحراف المعياري الأقل.

وجاءت نتائج التحليل المتعلقة بإجابات المبحوثين وفقاً لأسئلة الدراسة وفرضياتها كما يلي:  
**2.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:**

• **السؤال الأول:** هل السياسات النقدية الفلسطينية مشجعة للاستثمار؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال السياسات النقدية الفلسطينية ودورها في تشجيع الاستثمار والجدول رقم (1.4) التالي يوضح ذلك:

**الجدول 1.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال السياسات النقدية الفلسطينية ودورها في تشجيع الاستثمار**

التقدير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم في المجال	التسلسل
مرتفع	74.6	1.00	3.73	عدم وجود عملة وطنية وتداول أكثر من عمله	3	1
مرتفع جداً	83.8	0.99	4.19	تقلبات سعر الصرف للعملات المتداولة	1	2
مرتفع جداً	85	0.89	4.25	ارتفاع سعر الفائدة البنكية على القروض المصرفية	2	3
متوسط	66.6	1.18	3.33	سهولة إجراءات وسرعة الحصول على التمويل من خلال الاقتراض المصرفي	4	4
متوسط	66	1.18	3.30	سهولة الحصول على الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على قروض	5	5
مرتفع	75.2	0.63	3.76	الدرجة الكلية		

يتضح من الجدول (1.4) أن فقرات مجال السياسات النقدية الفلسطينية ودورها في تشجيع الاستثمار كانت ما بين المتوسطة والمرتفعة جداً فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.30) إلى (4.25)، وتشير هذه النتيجة إلى أن مجال السياسات النقدية الفلسطينية ودورها في تشجيع الاستثمار كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (3.76) وبانحراف معياري (0.63) ونسبة مئوية (75.2%).

تشير هذه النتيجة ان العوامل الواردة في مجال السياسات النقدية والتي بمجملها تشكل ادوات السياسة النقدية المتعارف عليها قد أثرت سلباً بشكل ملحوظ على الاستثمار في فلسطين، كون

الاستثمار مبني أساساً على تعظيم الربح من وجهة نظر المستثمرين . ويعزى ذلك إلى عدم وجود بنك مركزي فلسطيني قادر على إصدار عمله فلسطينية، إضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة على القروض البنكية، والتي بلغت 7% خلال الاعوام 2011 - 2012 حيث انخفضت إلى 5% عام 2014 ومع ذلك تبقى هذه النسبة ذات تأثير عالي على الاستثمار. (سلطة النقد الفلسطينية ، 2014).

• السؤال الثاني: ما هو دور السياسات المالية الفلسطينية في تشجيع الاستثمار في فلسطين ؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال السياسات المالية الفلسطينية ودورها في تشجيع الاستثمار والجدول رقم (2.4) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 2.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال دور السياسات المالية الفلسطينية في تشجيع الاستثمار في فلسطين

التقدير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم في المجال	التسلسل
مرتفع جداً	87.10	0.77	4.36	إرتفاع ضريبة الدخل مقارنة مع الدول العربية المجاورة	2	1
مرتفع جداً	85.90	0.90	4.30	إرتفاع ضريبة الشركات مقارنة مع الدول العربية المجاورة	5	2
مرتفع جداً	85.50	0.86	4.28	إرتفاع ضريبة القيمة المضافة مقارنة مع الدول العربية المجاورة	4	3
مرتفع جداً	86.10	0.84	4.31	إرتفاع معدل التعرفة الجمركية مقارنة مع الدول العربية المجاورة	3	4
مرتفع جداً	88.80	0.86	4.44	العجز الدائم في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية	1	5
مرتفع	76.40	0.96	3.82	ضعف الضمانات المالية المقدمة للمستثمرين (تحويلات الأرباح للخارج)	7	6
مرتفع جداً	81.00	1.05	4.05	صعوبة إجراءات الحصول على الإعادات الضريبية	6	7
مرتفع جداً	84.4	0.59	4.22	الدرجة الكلية		

يتضح من الجدول (2.4) أن فقرات مجال دور السياسات المالية الفلسطينية في تشجيع الاستثمار في فلسطين كانت ما بين مرتفعه ومرتفعه جدا فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.82) إلى (4.44) وتشير هذه النتيجة إلى أن مجال دور السياسات المالية الفلسطينية في تشجيع الاستثمار في فلسطين كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (4.22) وانحراف معياري (0.59) ونسبة مئوية (84.4%).

تعتبر السياسات المالية من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار وذلك من خلال الحوافز التي تقدمها الدولة المضيفة للمستثمرين بهدف تعظيم ربحهم، وفلسطينياً فإن السياسات المالية المتبعة تشكل عائق امام جذب رؤوس الاموال المهاجرة والاجنبية. ويعود ذلك إلى العجز الدائم في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، والنتائج عن زيادة النفقات التشغيلية مما أدى إلى عدم استقرار الوضع المالي للسلطة الفلسطينية واعتمادها على الدعم الخارجي، إضافة إلى عدم سيطرتها على الموارد المتاحة وعدم السماح باستغلالها من قبل اسرائيل .

• السؤال الثالث: هل المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في فلسطين عامل جذب للاستثمار ؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية كعامل جذب للاستثمار والجدول رقم (3.4) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 3.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير  
لفقرات مجال المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية كعامل جذب للاستثمار

التقدير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم في المجال	التسلسل
مرتفع	75.00	1.16	3.75	ضعف وشح مدخلات الإنتاج الخاصة بمؤسستي	9	1
مرتفع جداً	83.70	0.95	4.19	عدم وجود دعم وحماية للمنتجات المحلية من قبل السلطة الفلسطينية	2	2
مرتفع	73.80	1.18	3.69	ضعف قدرة المنافسة بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة	11	3
مرتفع	79.80	1.17	3.99	عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على دخول البضائع الإسرائيلية المنافسة لمنتجات مؤسستي	6	4
مرتفع	74.70	1.02	3.74	محدودية البيئة المعلوماتية اللازمة لمؤسستي في فلسطين	10	5
مرتفع جداً	81.70	0.88	4.09	صغر حجم السوق الفلسطيني	5	6
مرتفع	70.40	1.00	3.52	حاجة مؤسستي لبيوت خبرة محلية (استشارات مالية، استثمارية، اقتصادية)	17	7
مرتفع	73.00	0.97	3.65	عدم مناسبة مخرجات التعليم مع حاجة السوق الفلسطيني	12	8
مرتفع	70.00	1.24	3.50	صعوبة الحصول على عمالة مؤهلة لمؤسستي	18	9
متوسط	62.50	1.15	3.13	ارتفاع معدل أجور العمالة الفلسطينية	21	10
متوسط	68.40	1.06	3.42	عدم فعالية دور النقابات العمالية	19	11
متوسط	66.10	0.91	3.31	وجود اتفاقيات استثمارية فلسطينية ثنائية	20	12
مرتفع	71.80	1.27	3.59	بروتوكول باريس الاقتصادي	15	13
مرتفع جداً	82.10	1.04	4.11	عدم وجود مناطق صناعية فلسطينية مؤهلة	4	14
مرتفع	76.70	1.00	3.84	ضعف التعاون ما بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار	8	15
مرتفع جداً	84.80	0.93	4.24	ارتفاع أسعار المواد الخام و بالتالي ارتفاع تكلفة إنتاج مؤسستي	1	16
مرتفع	72.00	1.17	3.60	محدودية شبكة المواصلات في فلسطين	14	17
متوسط	61.70	1.19	3.09	ضعف شبكة الإتصالات في فلسطين	22	18
مرتفع	71.20	1.04	3.56	القصور في الخدمات الصحية في فلسطين	16	19
مرتفع	72.30	1.05	3.62	تدنى القدرة التكنولوجية في فلسطين	13	20
مرتفع جداً	83.30	3.52	4.17	عدم وجود رؤية تنموية واضحة المعالم في فلسطين	3	21
مرتفع	78.20	0.88	3.91	ضعف دور الممثلات الفلسطينية في تعزيز الاستثمار في فلسطين	7	22
مرتفع	<b>74.24</b>	<b>0.52</b>	<b>3.71</b>	<b>الدرجة الكلية</b>		

يتضح من الجدول (3.4) أعلاه والذي يشير إلى أن تأثير ارتفاع أسعار المواد الخام هو يشكل المعيق الأعلى أمام خلق مناخ اقتصادي وبيئة استثمارية مناسبة في فلسطين من وجهة نظر المستثمرين أنفسهم، حيث اتفق ما نسبته (84.40%) مع العبارة، ويليها غياب الدعم والحمايه للمنتج الفلسطيني بنسبه (83.70%) اتفاق مع العبارة، ومن ثم فإن لغياب الرؤية التنموية واضحة المعالم الأثر الكبير في عدم وجود مناخ وبيئة استثمارية جاذبه في فلسطين حيث اتفق مع ذلك ما نسبته (83.30%).

يتضح أيضا من خلال الجدول أعلاه رقم (3.4) أن ضعف شبكة الاتصالات الفلسطينية تعد الأضعف تأثيراً من وجهة نظر المستثمرين في توفير البيئة والمناخ المناسب للاستثمار في فلسطين والتي بلغت (61.70%) كما أن ارتفاع الاجور والذي بلغ نسبه (62.40%) وعدم وجود اتفاقيات ثنائية ما بين فلسطين والدول الأخرى التي بلغت (66.10%) وتعد من المؤشرات الأقل أهمية في توفير البيئة والمناخ الاستثماري المناسب في فلسطين .

شكل المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في فلسطين عائقاً امام جذب الاستثمارات ويعزى ذلك إلى عدم حرية السوق الفلسطينية لوقوعه في قلب الاقتصاد الاسرائيلي المتحكم بكل مدخلاته ومخرجاته، بسبب السيطرة الاسرائيلية المطلقة جغرافياً على الاراضي الفلسطينية وتحكمها بالمعابر والحدود، كما أن أغلب المناطق الانتاجية في فلسطين تحت السيطرة الاسرائيلية أو ما يسمى بالمنطقة (C). لهذا يبقى الاقتصاد الاسرائيلي هو الأقدر على رسم اتجاهات الاقتصاد الفلسطيني ليخدم بتبعيته اقتصاد الاحتلال، مما أدى إلى ارتفاع مدخلات الانتاج وعدم قدره السلطة الفلسطينية على حماية منتجها الوطني، وبالتالي عدم السماح له بالتطور والانعقاد من إجراءاته وإبقائه اقتصاداً استهلاكياً لمخرجات الاقتصاد الاسرائيلي . يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف العملية الانتاجية في فلسطين والناجمه عن صغر حجم المشاريع الاستثماريه ومخرجاتها، كما أن طبيعة الاستثمارات في فلسطين ذات طابع خدماتي وذلك لسهولة العملية الانتاجيه فيه بعيدا عن التعقيدات والمخاطرة كما أنها تحقق أرباحاً عاليه .

#### • السؤال الرابع: هل المناخ السياسي في فلسطين عامل مساعد على زيادة الاستثمار ؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال المناخ السياسي كعامل مساعد على زيادة الاستثمار والجدول رقم (4.4) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 4.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير  
لفقرات مجال المناخ السياسي.

التقدير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم في المجال	التسلسل
مرتفع جداً	90.40	0.87	4.52	الوضع السياسي غير المستقر في فلسطين يؤثر على توسع إستثماراتي في فلسطين	1	1
مرتفع	73.90	1.15	3.70	عدم وجود استقرار سياسي في المحيط الاقليمي ساهم على تفضيلي للإستثمار في فلسطين بدلاً من الدول المحيطة	9	2
مرتفع جداً	82.90	1.13	4.15	الإنقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة أثر على فرص توسع مؤسستي في القطاع	5	3
مرتفع جداً	84.40	1.11	4.22	عدم السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود المائية والبرية أثر على عمليات الإستيراد أو التصدير التي تقوم بها مؤسستي	2	4
مرتفع جداً	84.00	1.00	4.20	التقسيم السياسي لمناطق الضفة الغربية بين A, B, C صعب توسع إستثمارات مؤسستي	3	5
مرتفع جداً	82.60	0.88	4.13	ممنوعة الإستثمار الفلسطيني في القدس الشرقية منع توسع إستثمارات مؤسستي لتلك المنطقة	6	6
مرتفع جداً	82.10	0.96	4.11	ممنوعة الإستثمار الفلسطيني في مناطق 1948 منع توسع إستثمارات مؤسستي لتلك المنطقة	8	7
مرتفع جداً	83.40	1.05	4.17	وجود الجدار الفاصل أثر سلباً في الحصول على العمالة أو الأرض اللازمة لتوسع إستثمارات مؤسستي	4	8
مرتفع جداً	82.60	1.22	4.13	الوضع الأمني في فلسطين عامل غير مشجع للإستثمار في فلسطين	6	9
مرتفع جداً	<b>82.80</b>	<b>0.68</b>	<b>4.14</b>	<b>الدرجة الكلية</b>		

يتضح من الجدول (4.4) أعلاه، أن عدم وجود استقرار سياسي في فلسطين حصل على أعلى نسبة (90.40%) من الاتفاق على أن تأثيره على المناخ السياسي الفلسطيني كعامل مساعد على الاستثمار، يليها عدم سيطره السلطة الوطنية الفلسطينية على المعابر والحدود والذي اتفق معه نسبه (84.40%)، كما أن تقسيم المناطق بحكم الاتفاقيات (A,B,C) تعد من العوامل الأكثر تأثيراً على المناخ السياسي كعامل مساعد على الاستثمار في فلسطين، بينما حظيت أقل نسبة من الأهمية من وجهة نظر المستثمرين التي بلغت (73.90%) أن عدم وجود استقرار سياسي في الاقليم هو الأقل تأثيراً ضمن أسئلة المجال .

هذه النتيجة مردها عدم وجود استقرار سياسي وأمني في فلسطين، علماً أن المناخ السياسي يعد من العوامل الأكثر تأثيراً على زيادة الاستثمار. ويعزى ذلك الى الممارسات الاسرائيلية من اجتياحات واغلاقات وحواجز وحجز الأموال وغيرها من القضايا المهمة التي تعيق الاستثمار في فلسطين، كما حالة الخلاف الفلسطيني، أدت مجتمعه الى عدم زيادة الاستثمار وخاصة الاجنبي منه. يضاف الى ذلك ان المناطق الفلسطينية مقسمة الى ثلاثة انواع من السيطرة (A,B,C) مما حد من قدرة السلطة على تحقيق التنمية.

• السؤال الخامس: هل البيئة القانونية في فلسطين مساعدة على جذب وحماية الاستثمار؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال البيئة القانونية في فلسطين مساعدة على جذب وحماية الاستثمار والجدول رقم (5.4) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 5.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير  
لفقرات مجال البيئة القانونية .

التقدير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم في المجال	التسلسل
مرتفع	78.20	0.91	3.91	تقادم قانون الشركات له أثر على الحد من فرص إستثمارات مؤسستي في فلسطين	3	1
مرتفع	76.80	0.94	3.84	إختلاف مخرجات القوانين (بسبب إختلاف المرجعيات) بين الضفة الغربية وقطاع غزة أثر على عدم توسع إستثماراتي في قطاع غزة	4	2
مرتفع	79.80	0.98	3.99	عدم إستقلالية الجهاز القضائي عن النظام السياسي والحزبية يؤثر سلباً على نزاهة النظر في النزاعات التجارية التي خاضتها أو يمكن أن تخوضها مؤسستي في فلسطين	2	3
مرتفع جداً	82.40	0.92	4.12	عدم وجود محاكم متخصصة لفض النزاعات التجارية التي خاضتها أو يمكن أن تخوضها مؤسستي في فلسطين أثر على توسعي الاستثماري	1	4
مرتفع	75.70	1.07	3.79	وجود قانون عمل فلسطيني غير فعال	5	5
مرتفع	<b>78.58</b>	<b>0.63</b>	<b>3.93</b>	<b>الدرجة الكلية</b>		

يتضح من الجدول (5.4) أعلاه، أن عدم وجود محاكم مختصة لفض النزاعات التجارية والتي حصلت على نسبه بلغت (82.40%) هو الأكثر تأثيراً على مناسبة البيئة القانونية في فلسطين، بينما كانت الأقل وجود قانون عمل فلسطيني فاعل بنسبة بلغت (75.70%).

شكلت البيئة القانونية عائق امام الاستثمار ويعزى ذلك إلى ان السلطة الفلسطينية لها بعض الصلاحيات الامر الذي لم يمكنها من اصدار قوانين تتلائم والحالة الفلسطينية الخاصة وفق احتياجاتها، واعتمادها على قوانين غير فلسطينية رغم قدمها، يضاف الى ذلك غياب المحاكم المتخصصة التي تعنى بفض النزاعات التجارية وغياب الدور الرقابي على السلطة التنفيذية من ناحيه وغياب السلطة التشريعية من ناحية أخرى .

- السؤال السادس: هل التحرك الاستثماري في فلسطين جاء بفعل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني؟

الجدول رقم 6.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لمجالات (المعرفة بالقانون، دور الهيئة، تعديلات القانون)

التقدير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المجال	الرقم في المجال	التسلسل
متوسط	62.89	0.62	3.14	المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار	3	1
متوسط	65.36	0.68	3.27	دور هيئة تشجيع الاستثمار	2	2
مرتفع	71.67	0.47	3.58	التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار	1	3
متوسط	<b>66.64</b>	<b>0.59</b>	<b>3.33</b>	الدرجة الكلية		

للإجابة عن السؤال السادس: هل التحرك الاستثماري في فلسطين جاء بفعل قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني؟ يتضح من الجدول أعلاه (6.4) أن التحرك الاستثماري في فلسطين زاد بفعل التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين حيث بلغت نسبة الاتفاق على ذلك (71.67%) وهي مرتفعة، يليها بدرجة متوسطة وجود هيئة تعنى بشؤون الاستثمار في فلسطين وتقدم الخدمات وتعمل على تطبيق القانون، حيث اتفق مع ذلك ما نسبته (65.36%)، أما المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار والتي حظيت بنسبه كليه متوسطة بلغت (62.89%) حيث شملت على دور كل من المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في نشر وتعميم القانون بحيث يصبح متاحاً ومفهوماً بإجراءاته وحوافزه وما يستفیده المستثمرون منه . وجاءت النسبة الكليه للمجالات الثلاث متوسطة حيث بلغت (66.40%).

وهذا يدل على أن زيادة الاستثمار في فلسطين بفعل القانون كانت ضعيفة وأن هنالك عوامل أخرى أدت إلى الاستثمار بعيدة عن وجود القانون من عدمه وتعود في الغالب إلى الحاجة الطبيعية للاقتصاد الفلسطيني. ويعزى ذلك إلى ضعف البناء المؤسسي الفلسطيني سواء العام أو الخاص لعدم المعرفة بالقانون من قبل المستثمرين انفسهم وغياب مشاركتهم يتحملها القطاعين العام والخاص حيث لا يمكن الاستفادة من القانون دون المعرفة به. كما ان دور الهيئة هو اجرائي اداري محكوم بسقف الامكانيات المادية المتاحة لهذا يبقى تأثيرها محدود على الرغم من التطور الذي حصل بفعل التعديلات على القانون .

ولكي نصل إلى تفاصيل أكثر حول التحرك الاستثماري في فلسطين تم القيام بتفصيل كل من المجالات الثلاث آنفه الذكر كما يلي:

- أ. هل اجراءات الحصول على الانتفاع والمعرفة بقانون تشجيع الاستثمار متاحة وسهله ؟
- ب. هل تقوم هيئة تشجيع الاستثمار بتذليل العقبات امام مستحقي الانتفاع من قانون تشجيع الاستثمار ؟
- ج. هل ساهمت الحوافز وتعديلاتها الاخيرة على قانون تشجيع الاستثمار في زيادة الاستثمار في فلسطين ؟

• أ - : هل اجراءات الحصول على الانتفاع والمعرفة بقانون تشجيع الاستثمار متاحة وسهله ؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال المعرفة بالقانون وتعديلاته والانتفاع منه، والجدول رقم (7.4) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 7.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال المعرفه بالقانون وتعديلاته والانتفاع منه .

التقدير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم في المجال	التسلسل
مرتفع	73.60	0.95	3.68	مؤسستي على معرفة بقانون تشجيع الاستثمار رقم (1) لسنة 1998	1	1
مرتفع	72.10	0.99	3.61	مؤسستي على معرفة بتعديلات قانون تشجيع الاستثمار للسنوات 2011 و 2014	2	2
منخفض	55.20	0.95	2.76	مشاركة مؤسستي (ممثلا بالاتحاد) في صياغة التعديلات على القانون رقم (1) لسنة 1998	13	3
متوسط	64.00	0.93	3.20	قامت هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية بنشر وتعميم قانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته	6	4
متوسط	69.50	1.15	3.48	قانون تشجيع الاستثمار عامل رئيسي في زيادة فرصك الاستثمارية في فلسطين	3	5
متوسط	62.60	1.09	3.13	ساهمت التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار في زيادة الحوافز المقدمة لمؤسستي	7	6
منخفض	57.20	0.92	2.86	ساهمت التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار على تخفيض تكلفتي الاستثمارية	9	7
متوسط	60.00	0.92	3.00	نتيجة التعديلات الأخيرة على قانون تشجيع الاستثمار أصبح القانون أكثر شفافية لمؤسستي	8	8
منخفض	56.40	0.94	2.82	نتيجة التعديلات الأخيرة على قانون تشجيع الاستثمار أصبحت إجراءات الانتفاع من القانون أكثر سهولة	12	9
منخفض	56.90	1.04	2.85	منح صلاحيات اوسع لمجلس ادارة هيئة تشجيع الاستثمار بتعديلات سنة 2014 ساهمت في زيادة إستثمار مؤسستي في فلسطين	11	10
منخفض	57.10	0.95	2.86	ساهم قانون تشجيع الاستثمار المعدل لسنة 2014 في زيادة عدد العاملين في مؤسستي	10	11
متوسط	64.20	0.91	3.21	تعريف قانون تشجيع الاستثمار لمفهوم الاستثمار بأنه (إضافة رأس مال جديد أو إضافة جديد للاقتصاد الفلسطيني) مكن مؤسستي من الإستفادة أكثر من الحوافز الممنوحة من القانون	5	12
متوسط	68.80	0.86	3.44	حدد قانون تشجيع الاستثمار القطاعات التي يمكن لها الانتفاع من القانون	4	13
متوسط	62.89	0.62	3.14	الدرجة الكلية		

يتضح من الجدول اعلاه (7.4) أن المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار لسنة 1998 والتعديلات التي اجريت عليه كانت مرتفعة حيث بلغت على التوالي (73.60%) (72.10%)، ويليهما بدرجة متوسطة (69.50%) زيادة الفرص الاستثمارية كنتيجة للمعرفة.

أما المشاركة في صياغة القانون وتعديلاته كانت بدرجة منخفضة بلغت (55.20%) وحظيت نتيجة التعديلات والاجراءات للانتفاع بدرجة منخفضة بلغت (56.40%)، كذلك منح صلاحيات اوسع لهيئة الاستثمار الفلسطينية ساهم بدرجة منخفضة في زيادة الاستثمارات في فلسطين حيث بلغت (56.90%).

ان الدرجة الكلية للمجال تشير الى أن مساهمة المعرفة بالقانون وتعديلاته في زيادة الاستثمار في فلسطين كانت متوسطة حيث بلغت نسبة (62.89%) . يعزى ذلك الى ان الدور الاكثر تأثيرا للهيئة هو اداري، لهذا فان دورها متوسط في جذب الاستثمار حيث ان الامكانيات المادية المتاحة ضعيفة وهي محكومة بموازنة السلطة الفلسطينية التي تشكو من العجز الدائم، كما ان الاعتماد الاكبر في الترويج للاستثمار محكوم بالمساعدات الخارجية وشروط المانحين والوضع السياسي .

الصلاحيات الممنوحة للهيئة في التعديلات الاخيرة على القانون لم يظهر اثرها بعد بحكم حداثتها، يضاف إلى ذلك أن عدم معرفة القطاع الخاص بقانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته وعدم مشاركته في صياغتها يعزى إلى عدم قيام كل من مؤسسات القطاع الخاص وهيئة تشجيع الاستثمار بعقد ورش عمل وحلقات نقاش لقانون تشجيع الاستثمار والاكتفاء بنشره رسمياً، لهذا لم يحظى بالأهمية المطلوبة من قبل المستثمرين .

**ب -:** هل تقوم هيئة تشجيع الاستثمار بتذليل العقبات امام مستحقي الانتفاع من قانون تشجيع الاستثمار؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال دور هيئة تشجيع الاستثمار في خلق بيئة استثمارية في فلسطين، والجدول رقم (8.4) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 8.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال دور هيئة تشجيع الاستثمار في خلق بيئة استثمارية في فلسطين.

التقدير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم في المجال	التسلسل
مرتفع	71.30	0.93	3.57	وجود هيئة تشجيع الاستثمار سهل على مؤسستي إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار	1	1
متوسط	68.40	0.79	3.42	أعتقد أن لهيئة تشجيع الاستثمار دور فعال في تذليل العقبات امام إستثمارات مؤسستي في فلسطين	2	2
متوسط	61.70	0.91	3.09	أرى أن هيئة تشجيع الاستثمار قدمت العناية الكافية والمتابعة لمشاريعي الاستثمارية حتى بعد الانتفاع الأولي من القانون	4	3
متوسط	61.00	1.01	3.05	أعتقد أنه لا يوجد تمييز في الحوافز الممنوحة للقطاع الذي تنتمي له مؤسستي والمؤسسات التي تنتمي لقطاعات أخرى	5	4
متوسط	64.40	0.91	3.22	أرى أن النافذة الاستثمارية الموحدة في فلسطين (ممثلة بهيئة تشجيع الاستثمار) ساهمت في تسهيل اجراءات انتفاع مؤسستي من قانون تشجيع الاستثمار	3	5
متوسط	<b>65.36</b>	<b>0.68</b>	<b>3.27</b>	<b>الدرجة الكلية</b>		

من وجهة نظر المستثمرين فإن وجود هيئة للاستثمار في فلسطين سهل في إجراءات الحصول على التراخيص اللازمه للانتفاع من القانون جاءت بدرجة مرتفعه وبنسبة (71.30%)، أما عدم وجود تمييز قطاعي في الحوافز الممنوحة للمشاريع الاستثمارية من وجهة نظر المستفيدين من القانون يعد عامل محد بدرجة متوسطة بلغت (61.00%) في زيادة الاستثمار في فلسطين، وجاءت القيمة الكلية للمجال متوسطة بدرجة (65.36%) لدور الهيئة في زيادة الاستثمار في فلسطين. تشير النتائج إلى أن هنالك بعض القصور في دور الهيئة تجاه زيادة عدد المشاريع الاستثمارية، حيث أن موارد الهيئة المالية محوكمه بموازنة السلطة الفلسطينية وعدم الامكانية في زيادة موازنة

الهيئة لتصبح قادرة على لعب دور أكبر في جذب الاستثمار من خلال زيادة برامجها الترويجية محليا واقليميا، والاكتفاء بما تقدمه الدول المانحة للهيئة من مشاريع بهدف ترويج الاستثمار .

كما أن الانظمة والقوانين المعمول بها في السلطة الفلسطينية لم تمكن الهيئة من جذب استثمارات خارجية يضاف إلى ذلك العمل البيروقراطي في مؤسسات السلطة وعدم منح صلاحيات اوسع للهيئة وان كانت التعديلات الاخيرة قد حلت بعض الاشكاليات البيروقراطية الا انها ما زالت بحاجة الى تطوير.

**ج:** هل ساهمت الحوافز وتعديلاتها الاخيرة على قانون تشجيع الاستثمار في زيادة الاستثمار في فلسطين؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال التعديلات على قانون الاستثمار، والجدول رقم (9.4) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 9.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال التعديلات على قانون الاستثمار .

التقدير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم في المجال	التسلسل
متوسط	67.20	0.93	3.36	أعتقد أن إضافة معيار حجم العمالة (25 عامل فما فوق) للقانون سيسهم في زيادة استثمارات مؤسستي في فلسطين	7	1
متوسط	64.00	0.90	3.20	أعتقد أن رفع الحد الأدنى لرأس المال في قانون 2011 ساهم في الحد من استثماتي في فلسطين	9	2
مرتفع	70.80	0.67	3.54	أرى أن إضافة "عقد حزمة الحوافز" يشكل رافعة لاستثمارات جديدة لمؤسستي	6	3
مرتفع	71.10	0.84	3.56	إن إضافة معيار التصدير بنسبة محددة (40%) وفق القانون، ستسهم في زيادة الاستثمار في فلسطين	5	4
مرتفع	76.80	0.73	3.84	أعتقد أن منح صلاحيات اوسع لهيئة تشجيع الاستثمار بمنح الحوافز يشجع مؤسستي على الاستثمار الأكثر في فلسطين	2	5
مرتفع	74.60	0.76	3.73	إن منح الهيئة صلاحية اصدار التراخيص في حالة لم تصدر المؤسسات العامة قرارها المسبب خلال 30 يوم، يعد حافزا لزيادة استثمار مؤسستي في فلسطين	4	6
مرتفع	78.80	0.82	3.94	إن إعادة العمل بسنوات الاعفاء الجزئي من ضريبة الدخل للمشاريع المستفيدة (بموجب القانون المعدل لسنة 2014) يعد حافزا لمؤسستي على خوض استثمارات جديدة في فلسطين	1	7
مرتفع	76.80	0.82	3.84	احتساب بداية استفادة المشروع من الحوافز من تاريخ تحقيق الربح بما لا يتجاوز 4 سنوات يعد حافزا اضافيا لاستثمار مؤسستي في فلسطين	3	8
متوسط	64.90	0.91	3.25	التعديلات الاخيرة على قانون تشجيع الاستثمار ساهمت في زيادة عدد مشاريع الاستثمارية في فلسطين	8	9
مرتفع	<b>71.67</b>	<b>0.47</b>	<b>3.58</b>	<b>الدرجة الكلية</b>		

لقد كانت للتعديلات على قانون تشجيع الاستثمار أثر في زيادة الاستثمار في فلسطين، حيث ساهم إعادة العمل بسنوات الاعفاء الجزئي من ضريبة الدخل درجة مرتفعه بلغت (78.80%) ويليها منح صلاحيات أوسع لهيئة الاستثمار بمنح الحوافز حيث حظيت بنسبة (76.80%) وهي مرتفعة أيضاً، كما أن احتساب بداية الانتفاع من الحوافز من تاريخ تحقيق الربح أيضاً كانت مرتفعة بدرجة (76.80%) وهذا يدل على أن المواد المشار إليها أعلاه هي أكثر العوامل إيجابية في زيادة الاستثمار في فلسطين من وجهة نظر المستفيدين .

إن رفع الحد الأدنى لرأس المال المستثمر حظي بدرجة متوسطة بلغت (64.00%) والتعديلات الأخيرة ساهمت أيضاً بدرجة متوسطة في زيادة الاستثمار في فلسطين حيث بلغت (64.90%)، وكانت الدرجة الكلية لهذا المجال مرتفعه حيث بلغت (61.67%) من المساهمة في زيادة الاستثمار في فلسطين والتي جاءت بفعل التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار .

مما لا شك فيه ان التعديلات الاخيرة على قانون تشجيع الاستثمار تعد حافزاً على زيادة الاستثمارات القائمة وتوسيعها وإنشاء استثمارات جديدة . إن منح الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار صلاحيات أوسع في إصدار التراخيص وعقد حزمة حوافز يشكل عاملاً هاماً في توسيع الاستثمارات القائمة وإمكانية جذب استثمارات جديدة . كما أن زيادة المدة الزمنية التي ينتفع منها المستثمر من خلال احتساب بداية استفادة المشروع من تاريخ تحقيق الربح وليس من تاريخ إنشاء المشروع.

**السؤال الرئيس للدراسة:** ما دور السياسات الاقتصادية الحكومية في تشجيع الاستثمار في فلسطين؟

الجدول رقم 10.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لمجالات السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين

التقدير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة	الرقم في المجال	التسلسل
مرتفع	75.24	0.63	3.76	دور السياسات النقدية	4	1
مرتفع جداً	84.40	0.60	4.22	دور السياسات المالية	1	2
مرتفع	74.24	0.52	3.71	المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية	5	3
مرتفع جداً	82.92	0.68	4.15	المناخ السياسي	2	4
مرتفع	78.58	0.63	3.93	البيئة القانونية	3	5
متوسط	62.89	0.62	3.14	المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته	8	6
متوسط	65.36	0.68	3.27	دور هيئة تشجيع الاستثمار	7	7
مرتفع	71.67	0.47	3.58	التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار	6	8
مرتفع	<b>74.41</b>	<b>0.30</b>	<b>3.72</b>	<b>الدرجة الكلية</b>		

من خلال الجدول أعلاه (10.4) يتضح لنا أن دور السياسات الاقتصادية الحكومية في تشجيع الاستثمار في فلسطين، كان مرتفع بدرجة بلغت (74.41%) حيث حظيت السياسات المالية الفلسطينية بدرجة مرتفعة جداً بلغت (84.40) كمؤثر على الاستثمار في فلسطين، يليها المناخ السياسي والبيئة القانونية واللذان بلغا على التوالي (82.92%) و (87.85)، بينما كان التأثير الأقل هو درجة المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار والتي جاءت متوسطة بنسبة (65.76%) يليها دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية بنسبة (62.89) كعوامل مؤثرة في زيادة الاستثمار في فلسطين من وجهة نظر المنتفعين من القانون. أما الدرجة الكلية لدور السياسات الاقتصادية الحكومية الفلسطينية في تشجيع الاستثمار فقد جاء مرتفع بنسبة (74.41).

إن الاستثمار يعد من أهم المؤشرات على الحالة الاقتصادية في أي بلد كونه يتأثر بشكل مباشر ورئيسي في السياسات سواء النقدية أو المالية لهذا فهي التي تحظى باهتمام أكبر من قبل المستثمرين.

### 3.4: ما هي المجالات الأكثر تأثيراً على الاستثمار في فلسطين؟

لمعرفة المجالات الأكثر تأثيراً على واقع الاستثمار في فلسطين تم استخدام معامل التحديد ( $R^2$ ) وكانت النتائج كما يلي:  $R^2$

جدول رقم 11.4: المجالات الأكثر تأثيراً على واقع الاستثمار في فلسطين

التسلسل	الرقم في المجال	المجال	R	$R^2$
1	7	دور السياسات النقدية	0.447	0.200
2	1	دور السياسات المالية	0.591	0.349
3	5	المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية	0.477	0.228
4	3	المناخ السياسي	0.507	0.257
5	6	البيئة القانونية	0.472	0.223
6	8	المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته	0.438	0.192
7	2	دور هيئة تشجيع الاستثمار	0.547	0.299
8	4	التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار	0.492	0.242

يتضح من الجدول السابق ان اكثر المجالات تاثيرا على الاستثمار في فلسطين هي السياسات المالية وكانت نسبة تأثيرها على الاستثمار في فلسطين (34.9%)، يليها دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية بنسبة (29.9%) ومن ثم التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار والمناخ السياسي ومن ثم المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية والبيئة القانونية والسياسات النقدية وأخيرا المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته بنسبة (19.2%).

ويعزى ذلك إلى أن التوسع في الاستثمار في فلسطين يعود في الدرجة الرئيسية إلى الحاجة الطبيعية التي تملئها الحاجة الاقتصادية بعيدا عن وجود قانون لتشجيع الاستثمار من عدمه . كما ان السياسات المالية المتبعة في فلسطين هي الأكثر تأثيراً من حيث ما يستفيد منه المستثمر بشكل مباشر من الاعفاءات الضريبية التي تقدم على شكل حوافز للاستثمار . ويعد المناخ السياسي وعدم استقراره ذو أهمية عالية في الحد من الاستثمارات، وتقدم الأنظمة والقوانين العاملة في فلسطين حيث أنها لا تلبى احتياجات الاستثمار، وأن الحالة الاقتصادية الفلسطينية برمتها هي أحد المؤشرات السلبية على زيادة الاستثمارات في فلسطين .

#### 4.4 النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: "السياسات النقدية الفلسطينية ليس لها دور مؤثر في زيادة الاستثمار في فلسطين".

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في السياسات النقدية ودورها في زيادة الاستثمار في فلسطين. ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار "T" (one sample t-test) ونتائج الجدول (12.4) يبين ذلك.

#### جدول 12.4: نتائج اختبار الفرضية الأولى

نتيجة اختبار الفرضية العدمية	فترة ثقة الاختبار (0.95)		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	الفرق بين الوسطين	T المحسوبة
	أعلى	أدنى					
رفض	0.85	0.67	0.63	3.76	*.000	0.76	17.04

\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول (12.4) أن مستوى الدلالة اقل ( $\alpha=0.05$ ) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في السياسات النقدية ودورها في زيادة الاستثمار فلسطين، وتظهر هذه العلاقة من خلال النتائج الصادرة من جدول (1.4) إذ أظهرت النتائج أن متوسط الدرجة الكلية أن متوسط الدرجة الكلية (3.76) مما يؤكد على أهمية السياسات النقدية بكافة فقراتها على زيادة الاستثمار في فلسطين .

الفرضية الثانية: "السياسات المالية ليس لها دور مؤثر في زيادة الاستثمار في فلسطين".

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في السياسات المالية في زيادة الاستثمار في فلسطين. ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار "T" (one sample t-test) ونتائج الجدول (13.4) يبين ذلك.

#### جدول 13.4: نتائج اختبار الفرضية الثانية

نتيجة اختبار الفرضية العدمية	فترة ثقة الاختبار (0.95)		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	الفرق بين الوسطين	T المحسوبة
	أعلى	أدنى					
رفض	0.78	0.64	0.52	3.71	*.000	0.71	19.53

\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول (13.4) أن مستوى الدلالة اقل ( $\alpha=0.05$ ) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) للسياسات المالية ودورها في زيادة الاستثمار في فلسطين، ويؤكد هذه النتيجة جدول (2.4) حيث بلغ مجمل متوسط إجابته (4.22) والذي يدل على قوة العلاقة بين السياسة المالية وتوجه الاستثمار الايجابي في فلسطين من عدمه .

الفرضية الثالثة: "يعد المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في فلسطين عوامل جذب للاستثمار" .

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في فلسطين كعوامل جذب للاستثمار . ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار "T" (one sample t-test) ونتائج الجدول (14.4) يبين ذلك.

#### جدول 14.4: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

نتيجة اختبار الفرضية العدمية	فترة ثقة الاختبار (0.95)		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	الفرق بين الوسطين	T المحسوبة
	أعلى	أدنى					
رفض	0.7837	0.6399	0.5155	3.7118	*.000	0.7118	19.527

\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول (14.4) أن مستوى الدلالة اقل ( $\alpha=0.05$ ) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) للمناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في فلسطين كعوامل جذب للاستثمار في فلسطين، وهذا يظهر من خلال الجدول رقم (3.4) الذي يشير إلى أن مجمل متوسط الاجابات (3.71) وهو تقدير مرتفع ومؤشر على أهمية المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية في زيادة الاستثمارات .

الفرضية الرابعة: "يشكل المناخ السياسي الفلسطيني احد أهم محددات زيادة الاستثمار في فلسطين".

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في كون المناخ السياسي الفلسطيني احد أهم محددات زيادة الاستثمار في فلسطين. ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار "T" (one sample t-test) ونتائج الجدول (15.4) يبين ذلك.

#### جدول 15.4: نتائج اختبار الفرضية الرابعة .

نتيجة اختبار الفرضية العدمية	فترة ثقة الاختبار (0.95)		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	الفرق بين الوسطين	T المحسوبة
	أعلى	أدنى					
رفض	1.2412	1.0510	0.6819	4.1461	*.000	1.1461	23.770

\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول (15.4) أن مستوى الدلالة اقل ( $\alpha=0.05$ ) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في كون المناخ السياسي الفلسطيني احد أهم محددات زيادة الاستثمار في فلسطين، وهذا يظهر من خلال الجدول (4.4) الذي بلغ مجمل متوسط إجاباته (4.15) وهو الأعلى في التأثير مما يؤكد على للوضع السياسي أهمية بالغة التأثير على جذب الاستثمارات.

الفرضية الخامسة: "التشريعات والاجراءات القانونية في فلسطين عامل جذب للاستثمار".

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في التشريعات والاجراءات القانونية في فلسطين كعامل جذب للاستثمار ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار "T" (one sample t-test) ونتائج الجدول (16.4) يبين ذلك.

#### جدول 16.4: نتائج اختبار الفرضية الخامسة

نتيجة اختبار الفرضية العدمية	فترة ثقة الاختبار (0.95)		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	الفرق بين الوسطين	T المحسوبة
	أعلى	أدنى					
رفض	1.0162	.8418	0.6257	3.9290	*.000	.9290	20.997

\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول (16.4) أن مستوى الدلالة اقل ( $\alpha=0.05$ ) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في التشريعات والاجراءات القانونية في فلسطين كعامل جذب للاستثمار، وما يعزز هذه النتيجة مجمل متوسط الإجابات في الجدول رقم (5.4) والتي بلغت (3.93) وهي درجة مرتفعه تدل على أهمية التشريعات والإجراءات القانونية في زيادة الاستثمارات .

**الفرضية السادسة:** "الاستثمار في فلسطين لم يتوسع بفعل قانون تشجيع الاستثمار" .  
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين التوسع في الاستثمار في فلسطين وقانون تشجيع الاستثمار ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار "T" (one sample t-test) ونتائج الجدول (17.4) يبين ذلك.

#### جدول 17.4: نتائج اختبار الفرضية السادسة

نتيجة اختبار الفرضية العدمية	فترة ثقة الاختبار (0.95)		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	الفرق بين الوسطين	T المحسوبة
	أعلى	أدنى					
رفض	0.2309	0.0583	0.6186	3.1446	*0.001	0.1446	<b>3.3060</b>

\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول (17.4) أن مستوى الدلالة اقل ( $\alpha=0.05$ ) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين التوسع في الاستثمار في فلسطين وقانون تشجيع الاستثمار . ويتضح ذلك من خلال الجدول (6.4) أن القيمة الكلية لإجمالي المتوسطات بلغت (3.33) وهي متوسطة في تأثيرها على زيادة جذب الاستثمار .

**الفرضية السابعة:** "الهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية دور بارز في تذليل العقبات أمام المستثمرين".

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين دور هيئة تشجيع الاستثمار وتذليل العقبات امام المستثمرين ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار "T" (one sample t-test) ونتائج الجدول (18.4) يبين ذلك.

#### جدول 18.4: نتائج اختبار الفرضية السابعة .

نتيجة اختبار الفرضية العدمية	فترة ثقة الاختبار (0.95)		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	الفرق بين الوسطين	T المحسوبة
	أعلى	أدنى					
رفض	0.3627	0.1733	90.678	3.2680	*.000	0.2680	5.583

\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول (18.4) أن مستوى الدلالة اقل ( $\alpha=0.05$ ) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين دور هيئة تشجيع الاستثمار وتذليل

العقبات امام المستثمرين في فلسطين. حيث بلغت القيمة الكلية للمجال (3.27) وهي متوسطة أي أن دور الهيئة هو كذلك في جذب وزيادة الاستثمارات في فلسطين .

الفرضية الثامنة: "تجاوزت التعديلات الاخيرة على قانون تشجيع الاستثمار الثغرات والمحددات لزيادة الاستثمار في فلسطين".

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين التعديلات الاخيرة على قانون تشجيع الاستثمار الثغرات والمحددات لزيادة الاستثمار في فلسطين . ولفحص الفرضية استخدم الباحث اختبار "T" (one sample t-test) ونتائج الجدول (19.4) يبين ذلك.

#### جدول 19.4: نتائج اختبار الفرضية الثامنة

نتيجة اختبار الفرضية العدمية	فترة ثقة الاختبار (0.95)		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	الفرق بين الوسطين	T المحسوبة
	أعلى	أدنى					
رفض	0.648	0.5177	0.4704	3.5833	*.000	0.5833	17.536

\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول (19.4) أن مستوى الدلالة اقل ( $\alpha=0.05$ ) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) بين التعديلات الاخيرة على قانون

تشجيع الاستثمار والثغرات والمحددات لزيادة الاستثمار في فلسطين. ويعزز هذه النتيجة جدول رقم (9.4) حيث بلغت القيمة الكلية للمجال (3.58) بدرجة مرتفعه مما يؤكد أن التعديلات الأخيرة على القانون تجاوزت العقبات التي تحد من زيادة الاستثمار في فلسطين .

#### 5.4 الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في مدى مساهمة السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين تعزى للمتغيرات (الكيان القانوني للمؤسسة ، نشاط المؤسسة، رأس مال المؤسسة ، عدد العاملين ، مبيعات المؤسسة ، سنة تأسيس المؤسسة ، مؤسسة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية) ولفحص هذه الفرضية ، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way Anova) وكانت كما يلي.

**الفرضية الأولى:** من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث "السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير الكيان القانوني للمؤسسة، قمنا بتطبيق اختبار التباين الأحادي - One way Anova على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير الكيان القانوني للمؤسسة وهي : شركات عادية (العدد = 83)، شركات مساهمة محدودة (العدد = 96)، شركات مساهمة عامة (العدد = 21)، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (20.4) التالي:

**جدول 20.4 : اختبار التباين الأحادي Anova لدراسة تأثير متغير الكيان القانوني للمؤسسة من حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين.**

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	0.195	2	0.097	1.086	0.340
المربعات الداخلية	17.652	197	0.089		
المجموع الكلي	17.847	199			

يتبين من الجدول رقم (20.4) أن قيمة مستوى المعنوية = 0.340 وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.99 وهي أكبر من قيمة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 1.086 لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد

فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير الكيان القانوني للمؤسسة".

وتجدر الإشارة الى ان الوسط الحسابي للاستئلة (3.72) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو الاجابة بالموافقة (المرتفعة) لعينة الدراسة نحو اسئلة هذه الدراسة.

#### جدول 21.4 : الاوساط الحسابية لمتغيرات الكيان القانوني للمؤسسة.

الوسط الحسابي	المتغير
3.75	شركات عادية
3.69	شركات مساهمة محدودة
3.71	شركات مساهمة عامة

نلاحظ أن أعلى الاوساط الحسابية كانت لفئة الشركات العادية (3.75) وهي تميل الى الاجابة بالموافقة المرتفعة نحو اسئلة الاستبانة بشكل عام.

**الفرضية الثانية :** من اجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث "السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير نشاط المؤسسة، قمنا بتطبيق اختبار التباين الاحادي One-way Anova على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير نشاط المؤسسة وهي : خدماتي (العدد= 39)، صناعي (العدد= 108)، انشائي (العدد= 32)، زراعي (العدد= 4)، سياحي(العدد= 17)، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (22.4) التالي:

#### جدول 22.4 : اختبار التباين الاحادي Anova لدراسة تأثير متغير نشاط المؤسسة من حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين.

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	0.090	4	0.022	0.249	0.910
المربعات الداخلية	17.756	195	0.091		
المجموع الكلي	17.847	199			

يتبين من الجدول رقم (22.4) ان قيمة مستوى المعنوية = 0.910 وهذه القيمة أكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.37 وهي أكبر من قيمة F

المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 0.249 لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير نشاط المؤسسة".

وتجدر الإشارة الى ان الوسط الحسابي للاسئلة (3.72) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو الاجابة بالموافقة (المرتفعة) لعينة الدراسة نحو اسئلة هذه الدراسة.

#### جدول 23.4 : الاوساط الحسابية لمتغيرات نشاط المؤسسة

المتغير	الوسط الحسابي
خدماتي	3.70
صناعي	3.72
انشائي	3.71
زراعي	<b>3.84</b>
سياحي	3.74

نلاحظ أن أعلى الاوساط الحسابية كانت لفئة الزراعي (3.8) وهي تميل إلى الاجابة بالموافقة المرتفعة نحو اسئلة الاستبانة بشكل عام.

**الفرضية الثالثة :** من اجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث "السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير رأس مال المؤسسة ، قمنا بتطبيق اختبار التباين الاحادي One-way Anova على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير نشاط المؤسسة وهي : وطني (العدد= 191)، اجنبي (العدد= 1)، مشترك (العدد= 8)، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (24.4) التالي:

**جدول 24.4 : اختبار التباين الاحادي Anova لدراسة تأثير متغير رأس مال المؤسسة من السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين**

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	0.197	2	0.098	1.097	0.336
المربعات الداخلية	17.650	197	0.089		
<b>المجموع الكلي</b>	<b>17.847</b>	<b>199</b>			

يتبين من الجدول رقم (24.4) ان قيمة مستوى المعنوية = 0.336 وهذه القيمة اكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.99 وهي اكبر من قيمة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 1.097 لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير رأس مال المؤسسة".

وتجدر الاشارة الى ان الوسط الحسابي للاسئلة (3.72) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو الاجابة بالموافقة (المرتفعة) لعينة الدراسة نحو اسئلة هذه الدراسة.

**جدول 25.4 : الاوساط الحسابية لمتغيرات رأس مال المؤسسة**

المتغير	الوسط الحسابي
وطني	3.71
اجنبي	<b>4.06</b>
مشترك	3.81

نلاحظ ان اعلى الاوساط الحسابية كانت لفئة الاجنبي (4.06) وهي تميل الى الاجابة بالموافقة المرتفعة جدا نحو اسئلة الاستبانة بشكل عام.

**الفرضية الرابعة :** من اجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث "السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير عدد العاملين، قمنا بتطبيق اختبار التباين الاحادي One-way Anova على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير عدد العاملين وهي : اقل من 25 (العدد= 90)، 26-36

(العدد = 12)، 37-47 (العدد = 16)، 48 فأكثر (العدد = 82)، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (26.4) التالي :

**جدول 26.4 : اختبار التباين الاحادي Anova لدراسة تأثير متغير عدد العاملين من حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين**

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	0.554	3	0.185	2.093	0.102
المربعات الداخلية	17.293	196	0.088		
المجموع الكلي	17.847	199			

يتبين من الجدول أعلاه ان قيمة مستوى المعنوية = 0.102 وهذه القيمة اكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.604 وهي اكبر من قيمة F المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 2.093 لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير عدد العاملين".

وتجدر الاشارة الى ان الوسط الحسابي للاسئلة (3.72) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو الاجابة بالموافقة (المرتفعة) لعينة الدراسة نحو اسئلة هذه الدراسة.

**جدول 27.4 : الاوساط الحسابية لمتغيرات عدد العاملين**

المتغير	الوسط الحسابي
أقل من 25	3.68
26 - 36	3.82
37 - 47	<b>3.85</b>
48 فأكثر	3.71

نلاحظ ان أعلى الاوساط الحسابية كانت لفئة 37-47 (3.85) وهي تميل الى الاجابة بالموافقة المرتفعة نحو اسئلة الاستبانة بشكل عام.

**الفرضية الخامسة :** من اجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث "السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير سنة تأسيس المؤسسة ، قمنا بتطبيق اختبار التباين

الاحادي One-way Anova على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير سنة تأسيس المؤسسة وهي :  
 قبل 1992 (العدد = 55)، 1993-1998 (العدد = 47)، 1999-2004 (العدد = 30)، 2005-  
 2010 (العدد = 54)، 2011-2014 (العدد = 14) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم  
 (28.4) التالي :

**جدول 28.4 : اختبار التباين الاحادي Anova لدراسة تأثير متغير سنة تأسيس المؤسسة من  
 حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين.**

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى المعنوية
المربعات بين الفئات	0.787	4	0.197	2.248	0.065
المربعات الداخلية	17.060	195	0.087		
<b>المجموع الكلي</b>	<b>17.847</b>	<b>199</b>			

يتبين من الجدول رقم (28.4) ان قيمة مستوى المعنوية = 0.065 وهذه القيمة اكبر من القيمة  
 المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة F الجدولية = 2.371 وهي اكبر من قيمة F  
 المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 2.248 لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه "لا توجد  
 فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث السياسات الاقتصادية الحكومية  
 ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير سنة تأسيس المؤسسة".

وتجدر الاشارة الى ان الوسط الحسابي للاسئلة (3.72) وتدل هذه القيمة على وجود اتجاه نحو  
 الاجابة بالموافقة (المرتفعة) لعينة الدراسة نحو اسئلة هذه الدراسة.

**جدول 29.4 : الاوساط الحسابية لمتغيرات سنة تأسيس المؤسسة**

المتغير	الوسط الحسابي
قبل 1992	3.74
1998 - 1993	3.75
2004 - 1999	<b>3.79</b>
2010 - 2005	3.62
2014 - 2011	3.68

نلاحظ أن أعلى الاوساط الحسابية كانت لفئة 1999-2004 (3.79) وهي تميل الى الاجابة بالموافقة المرتفعة نحو اسئلة الاستبانة بشكل عام.

**الفرضية السادسة :** من اجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث "السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير مدرجة في سوق فلسطين ، قمنا بتطبيق اختبار التباين الاحادي One-way Anova على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير المؤسسة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وهي : نعم (العدد= 51)، لا (العدد= 149)، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (30.4) التالي:

**جدول 30.4 :** نتائج اختبار "T" لمتغير المؤسسة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين.

مستوى الدلالة	قيمة (T)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية
0.273	1.099	0.27	3.76	51	نعم
		0.30	3.70	149	لا

يتبين من الجدول رقم (31.4) ان قيمة مستوى المعنوية يساوي 0.273 وهذه القيمة اكبر من القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة T الجدولية = 1.962 وهي اكبر من قيمة "T" المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 1.099 لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية، ونقول بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير مدرجة في سوق فلسطين". ويتبين من الجدول ايضا ان الوسط الحسابي لعلامات فئة " نعم " تساوي (3.76) وفئة " لا " تساوي (3.71) تدل هاتان القيمتان الى ميل عينة الدراسة نحو الاجابة بالموافقة المرتفعة نحو اسئلة الاستبانة بشكل عام.

**الفرضية السابعة :** من اجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث "السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار ، قمنا بتطبيق اختبار التباين الاحادي One-way Anova على علامات بنود الاستبانة لفئات متغير المؤسسة مدرجة في سوق

فلسطين للأوراق المالية وهي : نعم (العدد= 145)، لا (العدد= 55)، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (31.4) التالي:

**جدول 31.4 : نتائج اختبار "T" لمتغير المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار من حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين.**

المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة
نعم	145	3.74	0.27	2.126	0.035
لا	55	3.64	0.35		

يتبين من الجدول رقم (31.4) ان قيمة مستوى المعنوية يساوي 0.035 وهذه القيمة اقل من القيمة المحددة في الفرضية وهي 0.05، وكانت قيمة "T" الجدولية = 1.962 وهي أقل من قيمة "T" المحسوبة والتي تساوي حسب الجدول 2.126 وهذه القيمة تقع في مجال رفض الفرضية لذلك تم رفض صحة الفرضية، ونقول بأنه " توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.05، من حيث السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" تعزى لمتغير المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار" وكانت الفروق لصالح الذين لديهم معرفة بالقانون.

ويتبين من الجدول ايضا ان الوسط الحسابي لعلامات فئة " نعم " تساوي (3.74) وفئة " لا " تساوي (3.64) وتدل هاتان القيمتان الى ميل عينة الدراسة نحو الاجابة بالموافقة المرتفعة نحو اسئلة الاستبانة بشكل عام.

## 6.4 تلخيص النتائج:

يمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة بما يلي:

- ❖ تعد السياسات النقدية الفلسطينية من العوامل غير المشجعة للاستثمار في فلسطين، حيث أن تأثيرها كان سلبياً بدرجة مرتفعة، وهذا يعود إلى غياب بنك مركزي وتداول أكثر من عملة نقدية غير فلسطينية وغير مسيطر عليها فلسطينياً ومحكومة بظروف اقتصاديات الدول مصدرة هذه العملات، إضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة .
- ❖ السياسات المالية الفلسطينية المتبعة تعد عامل غير مشجع على الاستثمار في فلسطين، حيث أن لها تأثير سلبي، وذلك يعود إلى الاتفاقيات التي تحكم السياسة المالية الفلسطينية وعلى رأسها اتفاقية باريس الاقتصادية التي ساوت ما بين الاقتصاد الفلسطيني الضعيف والاقتصاد الأقوى والأكثر تطوراً الإسرائيلي .
- ❖ لم يشكل المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية عامل جذب للاستثمار في فلسطين، وذلك بحكم التبعية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وغياب الرؤية الفلسطينية واضحة المعالم التي يملئها الواقع الاقتصادي والسياسي الفلسطيني .
- ❖ المناخ السياسي الفلسطيني الحالي عامل غير مشجع وغير جاذب للاستثمار في فلسطين، ويعود ذلك إلى أن فلسطين برمتها ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي وغير مستقلة، وهذا يعني التحكم الإسرائيلي المطلق في الحالة الفلسطينية .
- ❖ تشكل البيئة القانونية الفلسطينية عاملاً سلبياً تجاه الاستثمار في فلسطين حيث كان تأثيرها مرتفعاً ويعود ذلك إلى قدم وتعدد الأنظمة والتشريعات المعمول بها فلسطينياً وغياب التشريعات الفلسطينية التي تلائم الحالة الفلسطينية الخاصة .
- ❖ التحرك الاستثماري في فلسطين لم يأت بفعل وجود قانون لتشجيع الاستثمار، ولكنه أصبح قابلاً للزيادة بعد إجراء التعديلات الأخيرة على قانون تشجيع الاستثمار، وذلك يعود إلى حداثة السلطة وحداثة قانون تشجيع الاستثمار يضاف إلى ذلك شح الموارد وضعف الإمكانيات المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطيني .
- ❖ المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار وإجراءات الانتفاع به لم تكن سهلة وميسرة لزيادة الاستثمار في فلسطين، وهذا يعود إلى ضعف العمل المؤسسي في كلا القطاعين العام والخاص، وضعف التنسيق بين مؤسساتهما .
- ❖ لهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية دوراً متوسطاً في تذليل العقبات التي تواجه الاستثمار في فلسطين ولها دور مرتفع في إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة للمستثمرين، ويعود ذلك إلى منظومة القوانين الفلسطينية غير المنسجمة والمتناسقة ويعتريها إجراءات بيروقراطية.

❖ تعتبر التعديلات الاخيرة على قانون تشجيع الاستثمار من العوامل المساعدة على زيادة الاستثمار في فلسطين، حيث أنها تجاوزت العديد من العقبات التي كانت تواجه المستثمرين ومن المتوقع أن تسهم في زيادة حقيقية للاستثمار في فلسطين كون القانون أصبح أكثر حداثة وتماشيا مع الواقع الفلسطيني بعد هذه التعديلات .

❖ المجالات الأكثر تأثراً على زيادة الاستثمار في فلسطين:

- السياسات المالية الفلسطينية .
- دور هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية .
- التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار .
- المناخ السياسي .
- المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية .
- البيئة القانونية .
- السياسة النقدية الفلسطينية .
- المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته .

## الفصل الخامس

### الاستنتاجات والمقترحات

#### 1.5 الإستنتاجات:

بعد التحليل النظري و العملي لأهم جوانب السياسات الإقتصادية من أجل التعرف على مدى أثرها على زيادة حجم الإستثمار المباشر في فلسطين، تم الخروج بالإستنتاجات التالية:

■ أظهرت النتائج أن السياسات النقدية الفلسطينية بحاجة إلى تطوير لتسهم في زيادة الاستثمار، من حيث إصدار عملة وطنية فلسطينية، تحكم في سعر الصرف وسعر الفائدة البنكية، وإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين في الحصول على القروض والتمويل اللازم لمشاريعهم الاستثمارية مما يستدعي ضرورة إنشاء بنك مركزي فلسطيني لضبط السياسة النقدية حين تسمح الظروف بذلك.

■ السياسات المالية الفلسطينية غير ملائمة لزيادة الاستثمار في فلسطين، وهي بحاجة إلى العمل على تطوير قانون ضريبة الدخل والتعرفة الجمركية والعمل على حل مشكلة العجز الدائم في الموازنة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتخفيض النفقات الجارية وتوسيع الاستثمارات الحكومية وإعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية المجحفة بحق الاقتصاد الفلسطيني. وهذا ما اشارت اليه دراسة المسمي (2006) حيث ان الضرائب في فلسطين ما هي الا اداه لتخطيط وتوجيه للاقتصاد الاسرائيلي بسبب السيطرة والتبعية شبه الكاملة لاسرائيل، كذلك فان تصميم السياسة الضريبية الفلسطينية يتم بمعزل عن الازواض السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين.

■ عدم استقلالية الاقتصاد الفلسطيني وارتباطه المباشر وتبعيته المطلقة للاقتصاد الاسرائيلي الأقوى وتحكم اسرائيل في العديد من الموارد المالية، وضعف قدرة المنتج الفلسطيني التنافسية

بسبب زيادة تكلفة الانتاج بفعل سيطرة اسرائيل على التجارة الخارجية وتحكمها في المعابر والحدود، وضعف مخرجات التعليم الفلسطيني التي لا تلبي احتياجات الاستثمار، ونقص المناطق الصناعية في فلسطين وضعف البنية التحتية الفلسطينية .

■ غياب الاستقرار السياسي الفلسطيني بفعل التدخلات الاسرائيلية المباشرة في الشأن الفلسطيني، والسيطرة الأمنية الاسرائيلية المطلقة بما يتماشى مع الاحتياجات الاقتصادية الاسرائيلية في إبقاء الاراضي الفلسطينية سوقا استهلاكية للمنتجات الاسرائيلية، كما أن غياب الشراكة السياسية في إدارة الشأن الفلسطيني والانقسام الداخلي، وعدم قدره السلطة الفلسطينية في بسط سيادتها على كامل الأراض الفلسطينية بحكم الاتفاقيات الموقعة، وانحياز المجتمع الدولي وفق مصالحه لإسرائيل والاعتماد الكبير على (المال السياسي) المساعدات الخارجية .

■ تقادم التشريعات والأنظمة العاملة في فلسطين وغياب التشريعات والأنظمة الفلسطينية التي تتلائم مع الحالة الفلسطينية وتلبي واحتياجاته بما يسهم في زيادة الاستثمار في فلسطين، وكذلك غياب السلطة التشريعية الفلسطينية وضعف إجراءات القضاء الفلسطيني من حيث عدم وجود محاكم متخصصة في النزاعات التجارية، وعدم تفعيل قانون العمل الفلسطيني، تسهم بشكل كبير في الحد من التوسع الاستثماري في فلسطين .

■ الحاجة الطبيعية للاقتصاد الفلسطيني هي التي أسهمت في زيادة الاستثمار، وهذا يعود إلى حداثة إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، وحداثة القوانين والتعديلات، وغياب الرؤية التتموية الواضحة للاقتصاد الفلسطيني، كما أن التدخلات الاسرائيلية وفرضها العديد من المعوقات وتحكمها المطلق بالاقتصاد الفلسطيني، جميعها أدت إلى الحد من تعظيم الفائدة من قانون تشجيع الاستثمار وزيادة فاعليته .

■ عدم قيام المؤسسات ذات العلاقة بنشر وتعميم قانون تشجيع الاستثمار بدرجة كافية، وغياب رؤية واضحة لديهم لتمكين المستثمرين من الانتفاع به، شكل عائقا في جذب الاستثمارات الأجنبية ورأس المال الفلسطيني المهاجر .

■ لم تتمكن هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية من القيام بالدور المنوط بها بكفاءة وفاعلية لجذب الاستثمار، وذلك لشح الإمكانيات المالية والبشرية، وغياب خطة تنموية فلسطينية تحدد معالم وأولويات الاستثمار في فلسطين، واعتماد الهيئة على الدعم الخارجي بدرجة كبيرة في تنفيذ خططها ومشاريعها لزيادة وجذب المشاريع الاستثمارية لفلسطين .

■ بالرغم من فاعلية التعديلات الأخيرة على قانون تشجيع الاستثمار، إلا أنه ما زال بحاجة إلى تعديل ومنح امتيازات أكبر مبنية قطاعيا وجغرافيا وفق خطة تنموية مدروسة بحيث تسهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الفلسطيني .

- يمكن القول إن عدم وجود بنك مركزي فلسطيني يدير السياسة النقدية واستمرار العمل بقوانين وأنظمة غير فلسطينية، وحالة عدم الاستقرار السياسي الفلسطيني، والتدخلات الاسرائيلية المباشرة وغير المباشرة والاتفاقيات المبرمه فلسطينياً، والاعتماد على الدعم الخارجي، وغياب الرؤية التنموية الواضحة المعالم فيما يخص جذب وزيادة الاستثمار، يضاف إليها شح الموارد المتاحة، كلها من العوامل المؤثرة سلباً على حالة الاستثمار في فلسطين .

## 2.5 المقترحات:

- رفع فعالية السياسات الاقتصادية المالية والنقدية لدى السلطة الفلسطينية لمواكبة التطورات العالمية والاقليمية لزيادة تدفق الاستثمارات وتوسيعها وخاصة جذب رأس المال الفلسطيني المهاجر .
- ضرورة العمل على إنشاء بنك مركزي فلسطيني وإصدار عمله وطنية في حال توافرت الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة، والعمل على تخفيض فائدة التمويل (القروض الاستثمارية) في حال سمحت الظروف بذلك .
- السعي الحثيث لتخليص الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي والتخلص من الجانب المظلم للاتفاقيات المكبلة لتدفق الاستثمارات والاقتصاد الفلسطيني.
- وضع خطة تنموية لكافة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني وتحديداً للقطاعات الزراعي والانتاجي على ان تكون واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ ومبنية على أولويات الاقتصاد الفلسطيني وقائمة على الشراكة بين القطاع العام والخاص لزيادة تدفق الاستثمارات.
- العمل على وضع خطة لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي من خلال تقليص النفقات الجارية وزيادة النفقات الرأسمالية.
- إعادة النظر في التشريعات والقوانين ( قانون ضريبة الدخل، قانون تشجيع الاستثمار، وقانون العمل ) المعمول بها في فلسطين وتطويرها بما يتلائم مع الواقع الفلسطيني، والعمل على إيجاد محاكم متخصصة في فض النزاعات التجارية.
- ضرورة قيام هيئة تشجيع الاستثمار بالمزيد من النشاطات الدعائية والترويجية في الداخل بشكل مستمر بهدف التعريف بالمناخ والمزايا والحوافز الاستثمارية المتوفرة في فلسطين .
- أهمية القيام بمراجعة دوريه لتحديث القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار في فلسطين لتتناسب والحالة الراهنة لزيادة القدرة التنافسية لها في زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية مع ضرورة اشراك القطاع الخاص في عملية المراجعة، والاهتمام بشكل أكثر فاعلية في معالجة الإجراءات البيروقراطية.

- إجراء تعديل على قانون تعديل الاستثمار بحيث يعطي أولوية للقطاعات الانتاجية وكذلك للمناطق الجغرافية ذات الأولوية في التنمية فلسطينياً وقد يكون القطاع الزراعي له اهمية خاصة في هذا المجال.
- إعادة النظر في مخرجات التعليم بحيث يتم منح أفضلية وحوافز للتعليم المهني في فلسطين.
- ضرورة انهاء الانقسام السياسي الفلسطيني وتوحيد شطري الوطن .

الملاحق

ملحق 1.3 :

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

حضرات الاخوة المستثمرين في الضفة الغربية

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بدراسة تحت عنوان "السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين" وذلك كمتطلب لرسالة ماجستير في برنامج الدراسات العليا بجامعة القدس. ولغرض القيام بالدراسة بشكل موضوعي وعملي نتوجه إليكم بالتكريم للاجابة على فقرات الاستبانة المرفق بدقة وموضوعية لما لذلك من أهمية لإنجاز الدراسة، علما بأن إجاباتكم ستعامل بسرية ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

مع جزيل الشكر والتقدير لحسن تعاونكم

الباحث

محمد احمد سعيد

**A: بيانات عامة عن المؤسسة**

المحافظة:

اسم الشركة أو المؤسسة (اختياري).....

.....

A1	الكيان القانوني للمؤسسة	<input type="checkbox"/> شركة عادية <input type="checkbox"/> شركة مساهمة محدودة <input type="checkbox"/> شركة مساهمة عام <input type="checkbox"/> فرع لشركة اجنبية
A2	نشاط المؤسسة	<input type="checkbox"/> خدماتي <input type="checkbox"/> صناعي <input type="checkbox"/> انشائي <input type="checkbox"/> زراعي <input type="checkbox"/> سياحي <input type="checkbox"/> أنظمة معلومات وتكنولوجيا
A3	رأس مال المؤسسة	<input type="checkbox"/> وطني <input type="checkbox"/> أجنبي <input type="checkbox"/> مشترك
A4	عدد العاملين	<input type="checkbox"/> 25 فأقل <input type="checkbox"/> 26-36 <input type="checkbox"/> 37-47 <input type="checkbox"/> 48 فأكثر
A5	مبيعات المؤسسة	السوق المحلي ..... % .. الأسواق الخارجية ..... %
A6	سنة تأسيس المؤسسة	<input type="checkbox"/> قبل عام 1992 <input type="checkbox"/> 1993-1998 <input type="checkbox"/> 1999-2004 <input type="checkbox"/> 2005-2010 <input type="checkbox"/> 2011-2014
A7	المؤسسة مدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>
A8	هل لديك معرفة بقانون تشجيع الاستثمار ؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا

**B: المسمى الوظيفي لمقدم البيانات: .....**

**C: دور السياسة النقدية**

C: هناك تأثير للعوامل الواردة أدناه على البيئة الاستثمارية في فلسطين				
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
C1	عدم وجود عملة وطنية وتداول أكثر من عمله			

					C2	تقلبات سعر الصرف للعملات المتداولة
					C3	ارتفاع سعر الفائدة البنكية على القروض المصرفية
					C4	سهولة إجراءات وسرعة الحصول على التمويل من خلال الاقتراض المصرفي
					C5	سهولة الحصول على الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على قروض

#### D: دور السياسة المالية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	D: تعتبر العوامل الواردة أدناه عوامل مؤثرة على الاستثمار في فلسطين	
					D1	ارتفاع ضريبة الدخل مقارنة مع الدول العربية المجاورة
					D2	ارتفاع ضريبة الشركات مقارنة مع الدول العربية المجاورة
					D3	ارتفاع ضريبة القيمة المضافة مقارنة مع الدول العربية المجاورة
					D4	ارتفاع معدل التعرفة الجمركية مقارنة مع الدول العربية المجاورة
					D5	العجز الدائم في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية
					D6	ضعف الضمانات المالية المقدمة للمستثمرين (تحويلات الارباح للخارج)
					D7	صعوبة إجراءات الحصول على الإعادات الضريبية

#### E: المناخ الإقتصادي و البيئة الاستثمارية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	E: هناك تأثير للعوامل الواردة أدناه في خلق مناخ إقتصادي وبيئة استثمارية في فلسطين	
					E1	ضعف و شح مدخلات الإنتاج الخاصة بمؤسستي
					E2	عدم وجود دعم و حماية للمنتجات المحلية من قبل السلطة الفلسطينية
					E3	ضعف قدرة المنافسة بين المنتجات المحلية ومنتجات المستوردة
					E4	عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على دخول البضائع الإسرائيلية المنافسة لمنتجات مؤسستي

					محدودية البيئة المعلوماتية اللازمة لمؤسستي في فلسطين	E5
					صغر حجم السوق الفلسطيني	E6
					حاجة مؤسستي لبيوت خبرة محلية (استشارات مالية، استثمارية، اقتصادية)	E7
					عدم مناسبة مخرجات التعليم مع حاجة السوق الفلسطيني	E8
					صعوبة الحصول على عمالة مؤهلة لمؤسستي	E9
					ارتفاع معدل أجور العمالة الفلسطينية	E10
					عدم فعالية دور النقابات العمالية	E11
					وجود اتفاقيات استثمارية فلسطينية ثنائية	E12
					بروتوكول باريس الاقتصادي	E13
					عدم وجود مناطق صناعية فلسطينية مؤهلة	E14
					ضعف التعاون ما بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار	E15
					ارتفاع أسعار المواد الخام و بالتالي ارتفاع تكلفة إنتاج مؤسستي	E16
					محدودية شبكة المواصلات في فلسطين	E17
					ضعف شبكة الإتصالات في فلسطين	E18
					القصور في الخدمات الصحية في فلسطين	E19
					تدنى القدرة التكنولوجية في فلسطين	E20
					عدم وجود رؤية تنموية واضحة المعالم في فلسطين	E21
					ضعف دور الممثلات الفلسطينية في تعزيز الاستثمار في فلسطين	E22

#### F: المناخ السياسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	F: أثر العوامل التالية على المناخ السياسي في فلسطين
					F1 الوضع السياسي غير المستقر في فلسطين يؤثر على توسع إستماراتي في فلسطين
					F2 عدم وجود استقرار سياسي في المحيط الاقليمي ساهم على تفضيلي للإستثمار في فلسطين بدلا من الدول المحيطة
					F3 الإنقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة أثر على فرص توسع مؤسستي في القطاع
					F4 عدم السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود المائية

					والبرية أثر على عمليات الإستيراد أو التصدير التي تقوم بها مؤسستي
					F5 التقسيم السياسي لمناطق الضفة الغربية بين A, B, C صعب توسع إستثمارات مؤسستي
					F6 ممنوعة الإستثمار الفلسطيني في القدس الشرقية منع توسع إستثمارات مؤسستي لتلك المنطقة
					F7 ممنوعة الإستثمار الفلسطيني في مناطق 1948 منع توسع إستثمارات مؤسستي لتلك المنطقة
					F8 وجود الجدار الفاصل أثر سلبيا في الحصول على العمالة أو الأرض اللازمة لتوسع إستثمارات مؤسستي
					F9 الوضع الأمني في فلسطين عامل غير مشجع للإستثمار في فلسطين

#### G: البيئة القانونية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	G: أثر العوامل التالية على البيئة القانونية في فلسطين
					G1 تقادم قانون الشركات له أثر على الحد من فرص إستثمارات مؤسستي في فلسطين
					G2 إختلاف مخرجات القوانين (بسبب إختلاف المرجعيات) بين الضفة الغربية وقطاع غزة أثر على عدم توسع إستثماراتي في قطاع غزة
					G3 عدم إستقلالية الجهاز القضائي عن النظام السياسي والحزبية يؤثر سلبيا على نزاهة النظر في النزاعات التجارية التي خاضتها أو يمكن أن تخوضها مؤسستي في فلسطين
					G4 عدم وجود محاكم متخصصة لفض النزاعات التجارية التي خاضتها أو يمكن أن تخوضها مؤسستي في فلسطين أثر على توسعي الاستثماري
					G5 وجود قانون عمل فلسطيني غير فعال

#### H: المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	H: المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار
					H1 مؤسستي على معرفة بقانون تشجيع الاستثمار رقم (1)

					لسنة 1998
					H2 مؤسستي على معرفة بتعديلات قانون تشجيع الاستثمار للسنوات 2011 و 2014
					H3 مشاركة مؤسستي (ممثلا بالاتحاد) في صياغة التعديلات على القانون رقم (1) لسنة 1998
					H4 قامت هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية بنشر وتعميم قانون تشجيع الاستثمار وتعديلاته
					H5 قانون تشجيع الاستثمار عامل رئيسي في زيادة فرصك الاستثمارية في فلسطين
					H6 ساهمت التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار في زيادة الحوافز المقدمة لمؤسستي
					H7 ساهمت التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار على تخفيض تكلفتي الاستثمارية
					H8 نتيجة التعديلات الأخيرة على قانون تشجيع الاستثمار أصبح القانون أكثر شفافية لمؤسستي
					H9 نتيجة التعديلات الأخيرة على قانون تشجيع الاستثمار أصبحت إجراءات الانتفاع من القانون أكثر سهولة
					H10 منح صلاحيات اوسع لمجلس ادارة هيئة تشجيع الاستثمار بتعديلات سنة 2014 ساهمت في زيادة استثمار مؤسستي في فلسطين
					H11 ساهم قانون تشجيع الاستثمار المعدل لسنة 2014 في زيادة عدد العاملين في مؤسستي
					H12 تعريف قانون تشجيع الاستثمار لمفهوم الاستثمار بأنه (إضافة رأس مال جديد أو إضافة جديد للاقتصاد الفلسطيني) مكن مؤسستي من الإستفادة أكثر من الحوافز الممنوحة من القانون
					H13 حدد قانون تشجيع الاستثمار القطاعات التي يمكن لها الانتفاع من القانون

#### أ: دور هيئة تشجيع الاستثمار

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	أ: دور هيئة تشجيع الاستثمار في خلق بيئة استثمارية في فلسطين
					I1 وجود هيئة تشجيع الإستثمار سهل على مؤسستي إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار
					I2 أعتقد أن لهيئة تشجيع الاستثمار دور فعال في تدليل

					العقبات امام إستثمارات مؤسستي في فلسطين
					13 أرى أن هيئة تشجيع الاستثمار قدمت العناية الكافية والمتابعة لمشاريعي الاستثمارية حتى بعد الانتفاع الأولي من القانون
					14 أعتقد أنه لا يوجد تمييز في الحوافز الممنوحة للقطاع الذي تنتمي له مؤسستي والمؤسسات التي تنتمي لقطاعات أخرى
					15 أرى أن النافذة الاستثمارية الموحدة في فلسطين (ممثلة بهيئة تشجيع الإستثمار) ساهمت في تسهيل اجراءات انتفاع مؤسستي من قانون تشجيع الاستثمار

#### ل: التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	ل: التعديلات على قانون تشجيع الاستثمار
					J1 أعتقد أن إضافة معيار حجم العمالة (25 عامل فما فوق) للقانون سيسهم في زيادة استثمارات مؤسستي في فلسطين
					J2 أعتقد أن رفع الحد الأدنى لرأس المال في قانون 2011 ساهم في الحد من استثماراتي في فلسطين
					J3 أرى أن إضافة "عقد حزمة الحوافز" يشكل رافعة لاستثمارات جديدة لمؤسستي
					J4 إن إضافة معيار التصدير بنسبة محددة (40%) وفق القانون، ستسهم في زيادة الاستثمار في فلسطين
					J5 أعتقد أن منح صلاحيات اوسع لهيئة تشجيع الاستثمار بمنح الحوافز يشجع مؤسستي على الاستثمار الأكثر في فلسطين
					J6 إن منح الهيئة صلاحية اصدار التراخيص في حالة لم تصدر المؤسسات العامة قرارها المسبب خلال 30 يوم، يعد حافزا لزيادة استثمار مؤسستي في فلسطين
					J7 إن إعادة العمل بسنوات الاعفاء الجزئي من ضريبة الدخل للمشاريع المستفيدة (بموجب القانون المعدل لسنة 2014) يعد حافزا لمؤسستي على خوض استثمارات جديدة في فلسطين
					J8 احتساب بداية استفادة المشروع من الحوافز من تاريخ تحقيق الربح بما لا يتجاوز 4 سنوات يعد حافزا اضافيا

					لاستثمار مؤسستي في فلسطين	
					التعديلات الاخيرة على قانون تشجيع الاستثمار ساهمت في زيادة عدد مشاريع الاستثمارية في فلسطين	J9

شكراً لتعاونكم

### ملحق 2.3 : قائمة اسماء المحكمين

الرقم	الاسم	مكان العمل
1	د. سهيل سلطان	جامعة بير زيت
2	د. سماح أبو عصب	جامعة بير زيت
3	د. مهند أبو ارجيله	جامعة بير زيت
4	د. عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس
5	د. بشار أبو زعرور	هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
6	د. سمير أبو زنيد	جامعة الخليل
7	د. نبهان عثمان	وزارة المالية
8	د. إيهاب عمرو	جامعة الخليل

## المراجع

### المراجع العربية:

- 1- ابو جامع، ن. (2013): العنوان، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، مجلد 21، جامعة الازهر، غزة . فلسطين .
- 2- أبو حشيش (1974): أصول الفن المالي في الاقتصاد العام، دار النخضة العربية، ط1، بيروت، لبنان .
- 3- أبو قحف، ع. (2001): نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر .
- 4- الاسرج، ح. (2005): سياسات تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، الكويت .
- 5- الأمم المتحدة، (2008): السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا — الإسكوا، بيروت، لبنان .
- 6- أندراوس، ع. (2005): السياسات المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر .
- 7- بجياوي، ع. (2013): دور المناخ الاقتصادي في الدول العربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2010 وتقييم مناخ الاستثمار، رسالة ماجستير، جامعة محمد حيدر بسكرة / الجزائر
- 8- البنك الدولي (1985): تقرير عن التنمية في العالم .
- 9- الجعفري، والعارضه . ( 2002 ) : السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة ، معهد ماس ، القدس — رام الله . فلسطين .
- 10- الجعفري، محمود . (2000) : التجارة الخارجية الفلسطينية الاسرائيلية واقعها وآفاقها المستقبلية ، ماس ، القدس . رام الله .
- 11- الجعفري، وآخرون . (2000) : بيانات التجارة الخارجية "السلعية" ، قراءة نقدية لمنهجية جمع البيانات والمقترحات للتطوير ، ماس ، القدس . رام الله .
- 12- الخصيري . العربي، ح. (2000): تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر .

- 13- سالفاتور ، دومينيك . ( 2002 ) : اساسيات في التجارة الدولية ، دار لقمان للنشر والطباعة والتوزيع، الاسكندرية، مصر .
- 14- سامويلسوم، ب. (2001): الاقتصاد، ط1، الدار الأهلية، عمان، الأردن .
- 15- سعاد، س. (2011): دور السياسات المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ( دراسة بعض دول المغرب العربي)، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر .
- 16- سفيان، ع. (2012): أهمية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني، رام الله، فلسطين .
- 17- السلطي ، هشام . (2013) : السياسات الاقتصادية ، الأكاديميه العربية المفتوحة ، رسالة دكتوراه . الدنمارك .
- 18- الشافعي، م. (1990): مقدمة في البنوك والنقود، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر .
- 19- صندوق النقد الدولي (1995): آفاق الاقتصاد العالمي .
- 20- عباس، علي . (2007): إدارة الأعمال الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن .
- 21- عبد الباسط، ب. (2007): دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر "1994 - 2004" ، مذكرة ماجستير فرع نقود ومالية، الجزائر .
- 22- عبد الحميد، ع. (2003): السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، مصر .
- 23- عبد الحميد، ع. (2005): اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، ط2، الاسكندرية، مصر .
- 24- عبد الحميد، ق. (2005): المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
- 25- عبد العظيم، ح. (1976): السياسات النقدية والمالية "مقارنة اسلامية"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر .
- 26- عبد الله، س. (2008 - 2010): تقرير خطة الاصلاح والتنمية، رام الله، فلسطين .
- 27- عبد المحسن، ص. (1998): الاستثمارات الأجنبية، المسوغات والأخطار - حلقة نقاش - بيت الحكمة، بغداد .
- 28- عبد المطلب، ع . (1997): السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر .
- 29- غازي، ع. (1998): المالية العامة والتشجيع الضريبي، دار البيارقة، عمان الأردن .
- 30- الفار، م. (2008): الادارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر .
- 31- فاروق، س. (2010): قياس بعض اثر المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على

- الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر .
- 32- قانون رقم (6) لسنة 1995 بشأن قانون تشجيع الاستثمار .
- 33- القدومي، ث.(2005): العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الاردن: دراسة تحليلية للفترة 1995-2004، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الاردن .
- 34- القرار بقانون رقم (2) لسنة 2011 بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998 .
- 35- قرار بقانون رقم (7) لسنة 2014 بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته .
- 36- قرنشاوي، ح. (2006): تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر .
- 37- قنديل، ع. سليمان، س . (1979): الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر .
- 38- كردي، أ. (2001): آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان .
- 39- كردي، أ. (2001): آفاق و ضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية، ط1، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان .
- 40- كرياتين، موردخاي . (2007) : الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية .
- 41- كريقان ، بول . (2011) : الاقتصاد الدولي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن .
- 42- الكفراوي، ع. (1997): السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الاشعاع، ط1، الاسكندرية، مصر .
- 43- الكلاوي، م. (2008): سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية، رسالة دكتوراه، الجزائر .
- لبد، ع. (2005): مقومات ومحاذير اصدار النقد الوطني الفلسطيني، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي (الاستثمار والتمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة)، غزة، فلسطين .
- 45- لطفي، ع. (2007): إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية والعلوم السياسية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين شمس، مصر .

- 46- ماس (2013): بروتوكول باريس الاقتصادي "مراجعة الواقع التطبيقي"، رام الله، فلسطين.
- 47- ماس (2014): تقييم التعديلات الأخيرة (2014) لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، جلسة الطاولة المستديرة رقم (7)، رام الله، فلسطين .
- 48- ماير، توماس، وآخرون (2002): النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمه أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية .
- 49- مجلة المستقبل (2005): سياسات الاستثمار المستحدثه في ظل تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998 .
- 50- مسيمي، د. (2006): السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية / فلسطين .
- 51- مكحول، ب. (2002): الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، رام الله، فلسطين .
- 52- مكحول، ب. (2007): خدمات وتطوير الاعمال في الاراضي الفلسطينية، تحليل العرض والطلب، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، رام الله، فلسطين .
- 53- مكحول، وآخرون. (2001): سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، البدائل المتاحة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، رام الله، فلسطين .
- 54- منظمة العمل الدولية (2014): السياسات الاقتصادية، مقارنة عمالية.
- 55- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2002): مناخ الاستثمار في الدول العربية، ع 177، مصر.
- 56- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (2005): تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، العدد الفصلي الثاني . مصر
- 57- نصر، ل. (2008): دور هيئة تشجيع الاستثمار في الاستثمار المحلي والاجنبي في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين .
- 58- النقيب ، فضل . (1997) : الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع ، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت .
- 59- يسري، ع. (2004): النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر .

- 1- Abeer F.A. Al Abbadi (2009): **Diagnosis of the Current Foreign Investment in some Arab Economies**, of Situation International Management Review, Vol. 5 No. 2
- 2- Addison Wesley (1989): Business Finance, New York publishing company.
- 3- Froyen, Richard (1996): **Macroeconomics Theory & Policies**, 5<sup>th</sup> Edition, Printice Hall. U.S.A.
- 4- G.LBach (1950): **Federal reserve policy making**, Alfred A.knopy, N.Y – U.S.A.
- 5- H. Sala-i- Martin and E.V. Artad (2002): **Economic growth and investment in the Arab world, wich was prepared for the Arab world competitiveness**, world economic forum, October.
- 6- Lioyd G. Reynoids (1997): **Macroeconomics**, Yale University, Universal Book stall New Delhi, India.
- 7- Metwally , M. M. (2004): **The Effect of EU. Foreign Direct Investment In the Middle East** , European Business Review , .Vol. 16 , No. 4 , Australia
- 8- Michal P. Tadaro, (2012): **Economic development**, 11<sup>th</sup> Edition
- 9- Rahim Quazi (2007): **Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia**, Journal of the Asia Pacific Economy Vol. 12, No. 3.
- 10- Richard, and Bill Neal (1993): **Corporate finance and investment** U.K. Prentice Hall.
- 11- Salah T. Al Rawashdeh, Jaafar H. Nsour, Rafat S. Salameh (2011): **Forecasting Foreign Direct Investment in Jordan for The Years 2011-2030**, International Journal of Business and Management, Vol. 6, No. 10.
- 12- Samuelsom, and Nordhaus (2001): **Macroeconomics**, McGraw Companies, North America.
- 13- Southren Maryland (2004): **Resource conservation and development Board " Taking the first step: Farm and Ranch Alternative enterprise and Agritourism Resou rce evaluation guide."** Retrieved May 2008 from <ftp://ftpfc.sc.egov.usda.gov/Economics/AltEnterprise/FirstStep.pd>
- 14- Suk H. Kim and Seung H. Kim (1996): **Global corporate finance:**

**Tex and cases**, (U.S.A. Black well publishers Inc.

- 15- Tamer Rady (2012): **Foreign Direct Investment And Growth Theory, Evidence And Lessons For Egypt**, Journal Of International Business Research, Volume 11, Special Issue, Number 1, 2012, Ain Shams. Egypt.
- 16- Thomas , Head and Peter Sorensen Jr. (2005): **Attracting Foreign Direct Investment, The Potential Role Of National Culture** , Journal of American Academy Of Business , Cambridge , Vol. 6 , .No. 1

المواقع الالكترونية:

- 1- [www.Worldbank .org/cn/news/press-release/2014/09/16/Palestinian economy-in-declime-and unemployment rising-to-alarming-levels](http://www.Worldbank.org/cn/news/press-release/2014/09/16/Palestinian%20economy-in-declime-and-unemployment-rising-to-alarming-levels).
- 2- [www.pipa.gov.ps](http://www.pipa.gov.ps)
- 3- [www.mne.ps](http://www.mne.ps)
- 4- [www.pma.ps](http://www.pma.ps)
- 5- [www.pmf.ps](http://www.pmf.ps)

## فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
102	.....استبانة الدراسة	1.2
110	.....محكمي الاستبانة	2.2

## فهرس الاشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
22	..... الاطار العام للسياسات المؤثرة في الاستثمار	1.2
43	..... المشاريع الاستثمارية موزعة حسب المحافظات	2.2
44	..... المشاريع الاستثمارية موزعة قطاعياً	3.2
44	..... المشاريع الاستثمارية موزعة حسب السنوات من عام 1998-2014	4.2
45	..... المشاريع الاستثمارية موزعة قطاعياً حسب عدد العاملين وراس المال	5.2
56	..... منهجية الدراسة وأدواتها ومراحل إعدادها	1.3

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
35	.....الاعفاءات والحوافز حسب رأس المال المستثمر	1.2
57	.....سلم الاجابات ( ليكرت الخماسي )	1.3
58	.....توزيع فقرات الاستبانة على محاورها	2.3
59	.....معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات أداة الدراسة	3.3
60	.....مجتمع وعينة الدراسة	4.3
60	.....توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة	5.3
65	.....المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال السياسات النقدية الفلسطينية ودورها في تشجيع الاستثمار	1.4
66	.....المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال دور السياسات المالية الفلسطينية في تشجيع الاستثمار في فلسطين	2.4
68	.....المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال المناخ الاقتصادي والبيئة الاستثمارية كعامل جذب للاستثمار	3.4
70	.....المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال المناخ السياسي	4.4
72	.....المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال البيئة القانونية	5.4
73	.....المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لمجالات (المعرفة بالقانون، دور الهيئة، تعديلات القانون)	6.4
75	.....المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال معرفه بالقانون وتعديلاته والانتفاع منه	7.4
77	.....المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال دور هيئة تشجيع الاستثمار في خلق بيئة استثماريه في فلسطين	8.4

79	9.4	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة تقدير لفقرات مجال التعديلات على قانون الاستثمار.....
81	10.4	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لمجالات السياسات الاقتصادية الحكومية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين.....
82	11.4	المجالات الاكثر تأثيراً على واقع الاستثمار في فلسطين.....
86	12.4	نتائج اختبار الفرضية الأولى.....
84	13.4	نتائج اختبار الفرضية الثانية.....
85	14.4	نتائج اختبار الفرضية الثالثة.....
85	15.4	نتائج اختبار الفرضية الرابعة.....
85	16.4	نتائج اختبار الفرضية الخامسة.....
86	17.4	نتائج اختبار الفرضية السادسة.....
87	18.4	نتائج اختبار الفرضية السابعة.....
87	19.4	نتائج اختبار الفرضية الثامنة.....
88	20.4	اختبار التباين الاحادي Anova لدراسة تأثير متغير الكيان القانوني للمؤسسة من حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين.....
89	21.4	الايوساط الحسابية لمتغيرات الكيان القانوني للمؤسسة.....
89	22.4	اختبار التباين الاحادي Anova لدراسة تأثير متغير نشاط المؤسسة من حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين....
90	23.4	الايوساط الحسابية لمتغيرات نشاط المؤسسة.....
91	24.4	اختبار التباين الاحادي Anova لدراسة تأثير متغير رأس مال المؤسسة من السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين.....
91	25.4	الايوساط الحسابية لمتغيرات رأس مال المؤسسة.....
92	26.4	اختبار التباين الاحادي Anova لدراسة تأثير متغير عدد العاملين من حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين....
92	27.4	الايوساط الحسابية لمتغيرات عدد العاملين.....
93	28.4	اختبار التباين الاحادي Anova لدراسة تأثير متغير سنة تأسيس المؤسسة من حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين.....

93	.....الاساط الحسابية لمتغيرات سنة تأسيس المؤسسة.....	29.4
94	نتائج اختبار "T" لمتغير المؤسسة مدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية من حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين. ....	30.4
95	نتائج اختبار "T" لمتغير المعرفة بقانون تشجيع الاستثمار من حيث السياسات الاقتصادية ودورها في تشجيع الاستثمار في فلسطين. ....	31.4

## فهرس المحتويات

الرقم	العنوان	الصفحة
أ	الإقرار.....	
ب	شكر وعرفان.....	
ج	التعريفات الإجرائية.....	
هـ	الملخص باللغة العربية.....	
ح	الملخص باللغة الانجليزية.....	
<b>الفصل الأول: خلفية الدراسة.....</b>		
1.1	المقدمة.....	1
2.1	مبررات الدراسة.....	2
3.1	اهمية الدراسة.....	2
4.1	مشكلة الدراسة.....	3
5.1	أهداف الدراسة.....	3
6.1	أسئلة الدراسة.....	4
7.1	فرضيات الدراسة.....	4
8.1	هيكلية الدراسة.....	5
<b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....</b>		
1.2	المقدمة.....	6
2.2	السياسات الاقتصادية.....	7
3.2	اهمية السياسات الاقتصادية للاقتصاد الوطني.....	10
4.2	اهداف السياسات الاقتصادية.....	11
5.2	ادوات السياسة الاقتصادية.....	11

11	.....السياسة المالية	1.5.2
12	.....اهداف السياسة المالية	1.1.5.2
12	.....ادوات السياسة المالية	2.1.5.2
13	.....انواع السياسة المالية	3.1.5.2
14	.....السياسة المالية الفلسطينية	4.1.5.2
16	.....السياسة النقدية	2.5.2
17	.....السياسة النقدية الفلسطينية	1.2.5.2
18	.....علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية	6.2
19	.....السياسة التجارية	7.2
20	.....السياسة التجارية الفلسطينية	1.7.2
22	.....سياسة الاستثمار	8.2
23	.....مفهوم الاستثمار	9.2
24	.....اهمية الاستثمار	10.2
25	.....انواع الاستثمار	11.2
26	.....العوامل المؤثرة على الاستثمار الاجنبي المباشر	12.2
28	.....الاثار الايجابية للاستثمارات المباشرة	13.2
29	.....الاثار السلبية للاستثمارات الاجنبي المباشرة	14.2
30	.....مناخ الاستثمار ومفاهيمه الاساسية	15.2
31	.....المناخ القانوني والتنظيمي	1.15.2
31	.....المناخ السياسي	2.15.2
32	.....المناخ الاقتصادي	3.15.2
33	.....حالة الاستثمار في فلسطين	16.2
34	.....قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين وتعديلاته	17.2
38	.....مقارنة قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين مع بعض الدول المجاورة	18.2
39	.....الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار	19.2
40	.....مهام الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار	1.19.2
40	.....واقع الاستثمار في فلسطين	20.2
43	.....المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار	21.2
45	.....الدراسات السابقة	22.2

<b>الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة.....</b>	
56	تمهيد..... 1.3
57	منهجية الدراسة وادواتها..... 2.3
57	ادوات الدراسة..... 3.3
58	صدق الأداة ..... 4.3
59	ثبات أداة الدراسة..... 5.3
59	مجتمع وعينة الدراسة..... 6.3
62	حدود الدراسة..... 7.3
63	جمع وتحليل البيانات للدراسة..... 8.3
<b>الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها.....</b>	
64	مقدمة..... 1.4
65	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة..... 2.4
82	المجالات الأكثر تأثيراً على الاستثمارات في فلسطين..... 3.4
83	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة..... 4.4
88	الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة..... 5.4
96	تلخيص النتائج..... 6.4
<b>الفصل الخامس: الاستنتاجات والمقترحات.....</b>	
98	الاستنتاجات..... 1.5
100	المقترحات..... 2.5
<b>111</b>	<b>المراجع.....</b>
<b>117</b>	<b>فهرس الملاحق.....</b>
<b>118</b>	<b>فهرس الأشكال.....</b>
<b>119</b>	<b>فهرس الجداول.....</b>
<b>122</b>	<b>فهرس المحتويات.....</b>